

الباب الثاني

ملف التقرير

الربيع العربي وقضايا المرحلة الانتقالية



■ الثورة المضادة... تحرير المصطلح وتحليل الممارسة

■ د. عصام عبد الشافي

■ نحو صياغة منظور جديد للعلاقات المدنية
العسكرية.. إفريقيا نموذجاً

■ د. حمدي عبد الرحمن

■ أقلية دول الربيع العربي: طبيعة دورها بين جدوى
التأثير وفوبيا التأثير

■ سيد أبو فرحة



الثورة المضادة.. تحرير المصطلح وتحليل الممارسة

د. عصام عبد الشافي

كاتب وباحث مصري

ملخص الدراسة

التجارب التاريخية للثورات تُشير إلى حدوث ثورة مضادة، فما تجد ثورة أو حراكاً ثورياً في دولة ما إلا وتظهر قوى اجتماعية تعمل على إجهاد هذه الثورة الأصلية، أو إعاقة أي تغيير؛ فكل ثورة معرضة لثورة مضادة. ويرجع هذا إلى سعي الثورة الجديدة لخلق منظومة جديدة من القيم والأفكار، والتوجهات والسياسات والعلاقات، والأدوات على مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية والثقافية، الأمر الذي لا تعترف به القوى القديمة التي قامت الثورة ضدها، فتحاول إبقاء الأمر على ما هو عليه، ولذلك تعتبر الثورة المضادة أزمة حقيقية تواجهها كل الثورات، الكبرى منها والصغرى.

وقد استهدفت هذه الدراسة تأصيل مفهوم الثورة المضادة، وتحليل أطرافها، وآلياتها، وكيفية مواجهتها، في إطار التجربة الثورية التي شهدتها مصر في الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١م.

وتظهر أهمية هذه الدراسة في شرح التمييز بين الأدبيات العلمية والتحليلية التي تناولت الثورة المضادة، وكيفية مواكبة التحولات عقب كل ثورة من الثورات. فالثورة المضادة هي: إجراء مضاد لإجهاد الثورة الحقيقية، وإلهاء الشعب والمجتمع عن البحث في المطالب والأهداف التي قامت من أجلها الثورة، ومدى تحقيقها. فهي حركة انقلابية تعمل على حرف مسار الثورة الشعبية التي أسقطت نظاماً دكتاتورياً؛ في محاولة لإعادة نفس ذلك النظام بصورة أو بأخرى كما يُخطط لها، وينفذها أتباع النظام الحاكم وأناصره والمنتفعون من ذلك النظام؛ لإجهاد الثورة الشعبية القائمة ضد النظام الفاسد، وإنهاكها.

وللثورة المضادة العديد من الدوافع والأهداف؛ أهمها: التمسك بالعادات والتقاليد، والخوف على المصالح المادية أو المعنوية، وعدم المشاركة في إعداد المشروع الثوري، والخوف من تأثير التغيير على العلاقات الشخصية مع من يقع عليهم التغيير، ولذلك يوجد طرفان أساسيان تقوم عليهما الثورة المضادة؛ فترتكز على القوى الداخلية، وما تضمنه من بقايا النظام السابق في المواقع المختلفة، وخاصة كوادر الحزب الحاكم المتغلغلة في النسيج المجتمعي ومؤسسات الدولة، وبقايا جهاز أمن الدولة المنحل، ورجال الأعمال الفاسدين، وأعضاء مجلس الشعب المنحل، والصامتون المراقبون المنتظرون لما سيحدث، والمعادون لأي تغيير. وعلى الصعيد الخارجي تأتي القوى الخارجية، الإقليمية والدولية، التي تالقت مصالحها على تحريك ثورة مضادة شرسة؛ تخوفاً من النتائج المتوقعة في حالة نجاح الثورة، والتي ستؤثر على مصالحها السياسية والاقتصادية على المستويين الإقليمي والدولي.

وحتى تكون الدراسة مُركزة، فقد اعتيت بتقديم آليات وممارسات الثورة المضادة، مثل الإعلام الذي يُشكل أول وأهم وسيلة للثورة المضادة، فبواسطة الإعلام يتم نشر الفتن والفتن والإشاعات، وزرع المندسين في صفوف الثورات، واختطاف الأجندة الثورية، وإسباغ الطابع الطائفي على الثورة الشعبية. بجانب تقديم سياسات مواجهة الثورة المضادة، والتي تشمل إعادة الهيكلة السريعة والفاعلة للأجهزة الأمنية، واحتواء الجيش في المنظومة الثورية، وتعزيز دور المواطنين في مواجهة الثورة المضادة، وتبني سياسة خارجية ترسل تلميحات للجميع أن هذه الثورات تمد اليد للجميع متى توفر الاحترام المتبادل، والتعاون العادل، دون ظلم أو جور.



الثورة المضادة..

تحرير المصطلح وتحليل الممارسة

د. عصام عبد الشافي

كاتب وباحث مصري

مقدمة:

تشير التجارب التاريخية للثورات إلى أن قيامها تستتبعه ثورات مضادة، فما إن تقم ثورة أو حراك ثوري في دولة من الدول حتى تبرز قوى اجتماعية تعمل على إعاقة التغيير بشتى الطرق، فكل ثورة معرضة لثورة مضادة؛ نظرًا لأن الثورة تحمل في ثناياها السعي نحو ميلاد جديد لمنظومة من القيم والأفكار، والتوجهات والسياسات، والعلاقات والأدوات على مختلف المستويات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية.

وهنا تعمل القوى القديمة التي قامت الثورة ضدها، والتي لا تعترف بضرورة التغيير، على بقاء الأمر على ما هو عليه، والحفاظ على ما حققته من مكاسب، ولهذا تتحالف مع كل القوى المناوئة والمتعاونة معها لؤاد الثورة.

وإذا كانت الثورة المضادة هي أزمة حقيقية تواجهها كل الثورات، الكبرى منها والصغرى، فإن طبيعة هذه الثورة، وسبل مواجهتها تختلف باختلاف نموذج الثورة المعنية، ومن ثم، تمتد أو تقصر أيضًا المراحل الانتقالية في عمر الثورات، وفقًا لطبيعة الثورة المضادة، ووفقًا للقدرة الثورية على الترسخ والتوسع، والاستمرار حتى تحقق أهدافها، وتقوم على بناء نظام جديد، وليس فقط مجرد هدم نظام قديم.

وسعيًا نحو تأصيل مفهوم الثورة المضادة، وتحليل أطرافها وآلياتها، وكيفية مواجهتها، في إطار التجربة الثورية التي شهدتها مصر في الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١م، تأتي هذه الدراسة.

المبحث الأول

الثورة المضادة: تأصيل المفهوم

الثورة فعل شعبي عفوي تلقائي غير منظم؛ يهدف إلى إحداث تغيير جذري شامل في بنية النظام السائد في المجتمع، وتختلف الثورة عن الانقلاب الذي يمكن تعريفه بأنه: فعل منظم تنفذه مجموعة منظمة، هدفه السيطرة على السلطة؛ من خلال إزاحة المسكين بها عنها، والحلول محلهم في الإمساك بزمامها.

ووفقًا لهذا المفهوم، فإن الأصل ألا يكون للثورة قيادة معينة ترسم، وتخطط، وتوزع الأدوار، وتحدد الهدف، بل إن هدف الثورة يتحدد بشكل تلقائي، ويتوقف ذلك على نضج الشعب الناثر في تحديد هذا الهدف، والعمل على تحقيقه، وقد تتولى فئات من الشعب زمام المبادرة لا لتقود الثورة، ولكن لتكون في مقدمة صفوفها؛ سعيًا لتحقيق غاية الثورة، فتبرز هذه الفئة في حال نجاح الثورة لقيادة مرحلة الانتقال التالية لها، وقد تواجه هذه الفئة عنف

السلطة الذي قد يصل إلى حد الفتك بها، فترسم هذه القيادة بتضحياتها الخطوط العريضة للثورة.

وإذا كانت الثورة فعلاً شعبياً غير منظم، فإن فئات الثورة ليس شرطاً أن تتفق آراؤها وتوجهاتها، لكن يوحدها هدف عام تتفق على ضرورة تحقيقه لمصلحة المجموع، فجوهر الثورة هو الاختلاف في التفاصيل، والتصارع السلمي للأفكار، والاحترام المتبادل بين الفئات لخصوصيات بعضها، والاتفاق على تجاوز تلك الخصوصيات، ومن هنا فإن وسائل حماية الثورة ذاتية تتمثل في نضج ووعي شبابها، وإيمانهم بنبل أهدافها

وغاياتها، باعتبار أن الثورة انطلقت لتحمي قيمةً سامية تعرضت للانتهاك والانتقاص، بغض النظر عن الثمن الذي تدفعه مقابل ذلك^(١).

ويتم النظر كذلك للثورة على أنها «أسلوب من أساليب التغيير الاجتماعي تشمل

الأوضاع والبنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية، تؤدي إلى انهيار النظام القائم وصعود نظام جديد، هو ما يفرض أهمية توحيد القوى الثورية، وتنظيمها، وأهمية العوامل الذاتية في توعية الجماهير وقيادتها. وتشكل وحدة الظروف الموضوعية والذاتية القانون الأساس للثورة، كما تؤكد على ضرورة الحفاظ على مسار الثورة من الانحراف»^(٢).

وقد تكون الثورات شعبية مثل الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩م، وثورات أوروبا الشرقية عام ١٩٨٩م،

(١) د. عبد الرحمن أحمد المختار، أبجديات في فلسفة الثورة مفهوم الثورة، ٢٠/٣/٢٠١١م، النص متاح على الرابط التالي: <http://marebpress.net/articles.php?id=9692&lng=arabic>

(٢) عامر صالح، أحجار الدومينو - سقوط نظام الدكتاتورية العربية ومستلزمات الحفاظ على الإنجاز، الشبكة العربية العالمية، الاثنين، ٥ سبتمبر ٢٠١١م.

<http://www.globalarabnetwork.com/studies/5815-2011-09-01-20-33-28>

وثورة أوكرانيا المعروفة بالثورة البرتقالية ٢٠٠٤م، أو عسكرية والتي توصف بالانقلاب كتلك التي سادت أمريكا اللاتينية في حقبة الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين. أو كحركة مقاومة ضد مستعمر مثل الثورة الجزائرية (١٩٥٤م). وقد تكون الثورة اجتماعية، تهدف بالأساس لإحداث تغييرات اجتماعية واقتصادية في حياة الدول والشعوب التي خضعت لسيطرة نظام حكم استبدادي لفترات طويلة عانت خلالها من الجوع والفقر وانتهاك الحقوق والحريات، فتكون الثورة سعياً نحو الحرية، والعدالة الاجتماعية والاقتصادية المنشودة^(٣).

إذا كانت الثورة فعلاً شعبياً غير منظم، فإن فئات الثورة ليس شرطاً أن تتفق آراؤها وتوجهاتها، لكن يوحدها هدف عام تتفق على ضرورة تحقيقه لمصلحة المجموع، فجوهر الثورة هو الاختلاف في التفاصيل، والتصارع السلمي للأفكار، والاحترام المتبادل بين الفئات لخصوصيات بعضها، والاتفاق على تجاوز تلك الخصوصيات.

وإعمالاً للقانون القائل بأن «لكل فعل رد فعل مساوٍ له في القوة، ومضاد له في الاتجاه»، فإن لكل ثورة ثورة أخرى مضادة، وتمثل الثورة الفرنسية أهم الخبرات التاريخية التي رسّخت هذه القاعدة، فقد

خلقت نوعين من الثورة المضادة لها: الأول: خارجي بتحالف الدول الأوروبية ضدها، وبخاصة إمبراطورية النمسا والمجر وبروسيا وروسيا وبريطانيا، ولذلك اضطرت إلى عقد معاهدة فيينا عام ١٨١٥م التي رسّخت لمرحلة «الوفاق الأوروبي»، ونظرية توازن القوى.

أما الثورة المضادة الثانية فكانت داخلية في فرنسا، فرغم قيام الثورة وتحطيم سجن الباستيل، فإن القوى الملكية الفرنسية سرعان ما عملت على توحيد مصالحها، وحشد مؤيديها لكي تسترد النظام الملكي بعد سقوط نابليون، وظلت حالة الصراع الداخلي الفرنسي بين القوى المتعارضة نحو خمسين

(٣) غ. ماكسيموف، الثورة المضادة والاتحاد السوفيتي، مجلة الطليعة المجلد ١١، العدد ٥ أكتوبر/نوفمبر، ١٩٢٥م، ترجمة: مازن كم الماز، بتاريخ ٢٣/١٠/٢٠٠٨م.

فالثورة تحمل في ثناياها الحلم بميلاد جديد على المستويات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية والثقافية، من حيث القيم والأفكار والعلاقات والأدوات، فهي نقلة من حالة أدنى إلى حالة أفضل. إلا أن القوى القديمة التي قامت الثورة ضدها لا تعترف بضرورة التغيير، وتعمل على بقاء الأمر على ما هو عليه، ولهذا تتحالف لوأد الثورة^(٤).

فالثورة المضادة كمصطلح تعني: «إجراء مضاد لإجهاض الثورة الحقيقية، وإلهاء الشعب والمجتمع عن البحث في المطالب والأهداف التي قامت من أجلها الثورة، ومدى تحقيقها، فهي حركة انقلابية تعمل على حرف مسار الثورة الشعبية التي أسقطت نظاماً دكتاتورياً في محاولة لإعادة نفس ذلك النظام بصورة أو بأخرى، يقوم بها إما فلول النظام، أو أي جناح ثوري يحاول الاستفراد بالقيادة؛ ليمارس ما كان يمارسه النظام الدكتاتوري ضد الشعب»^(٥).

أو هي: تلك «الثورة التي تعقب ثورات الشعوب، ويخطط لها وينفذها أتباع النظام الحاكم وأنصاره، والمنتفعون من ذلك النظام؛ لإجهاض الثورة الشعبية القائمة ضد النظام الفاسد وإنهاكها. وذلك باستخدام العديد من الطرق والأساليب؛ كنشر الإشاعات والأكاذيب بين أبناء الشعب، واستخدام البلطجية في إشاعة الفوضى، وعمليات السلب والنهب؛ لزعزعة استقرار البلاد، ونشر الرعب بين المواطنين؛ ليترحموا على النظام البائد، والمطالبة بإبقائه أو عودته من أجل الأمن في البلاد»^(٦).

(٤) سمير مرقص، الثورة المضادة.. طبيعتها ودوافعها، صحيفة المصري اليوم، عدد ١٢/٦/٢٠١٢م، الرابط: <http://www.almasryalyoum.com/node/913051>

(٥) عثمان الصلوي، الثورات المضادة وخطرها على مستقبل الشعوب، الخميس ٢٨ يونيو ٢٠١٢م.

http://almasdaronline.info/index.php?page=news&article-section=11&news_id=33616

(٦) محمود عبد الله الباز، الثورة المضادة وكيفية القضاء عليها، ٩٩ الخميس ٧-٤-٢٠١١م، الرابط: http://www.lahona.com/show_files.aspx?fid=459625&pg=1

عاماً حتى سقوط إمبراطورية نابليون الثالث^(١).

وقد ظهر مصطلح الثورة المضادة منذ الأيام الأولى التي أعقبت نجاح الثورة، وقد ساهمت التحوّلات الاجتماعية والرأسمالية والصناعية في أوروبا، بصورة مباشرة في تنمية حركة الثورة المضادة للثورة الفرنسية التي وجدت طريقها إلى بقية قارات العالم^(٢).

فلم تقف ظاهرة الثورة المضادة، عند حدود القارة الأوربية، بل تكررت في بلدان العالم التي عرفت شعوبها الثورة. كما حدث في تشيلي عندما نجح اليسار عام ١٩٧٣م في الوصول إلى الحكم من خلال انتخابات ديمقراطية بقيادة سلفادور الليندي، لكن سرعان ما تحالفت ضده قوى الثورة المضادة التي تكونت من الشركات المتعددة الجنسية وطبقة الوكلاء والسامسة بقيادة بينوشيه، وانقضوا على الحكم، في انقلاب عسكري دموي، وأسسوا دكتاتورية عسكرية نصف فاشية لمدة ٢٠ عاماً بعدها؛ لأن الجماهير لم تنه ثورتها؛ حيث أدت الأوهام التي ساورت قطاعات من الجماهير والمجموعات الثورية المنظمة في حيادية جنرالات القوات المسلحة إلى تشويه الكثيرين من معسكر الثورة على مدار ٣ سنوات من الثورة؛ عن طريق منعهم من الفهم الصحيح، ومعرفة المنقذ للطبقة الحاكمة في النهاية. وهو ما سمح للجنرال بينوشيه بمحاصرة ٣٠ ألف ثوري وناشط ونقابي، وإعدامهم في إستاد لكرة القدم في بداية انقلاب عسكري دموي أدى إلى تدمير الثورة، وبدء عقدين من العقود الأكثر سواداً في تاريخ شيلي^(٣).

وأصبحت القاعدة أن كل ثورة معرضة لثورة مضادة،

(١) د. محمد نعمان جلال، الثورة المضادة والدهاء السياسي «التجربة المصرية» (١-٢)، صحيفة الوسط البحرينية، العدد ٣١٠٢، السبت ٥ مارس ٢٠١١م.

(٢) د. فؤاد إبراهيم، الثورة المضادة والرّدة عن الدولة، صحيفة السفير اللبنانية، ١٦-٤-٢٠١١م.

(٣) مصطفى علي، هل ستكتب الثورة أم الثورة المضادة تاريخ مصر؟، ترجمة: حاتم تليمة، الناشر: الأهرام أونلاين، ٣٠ يونيو ٢٠١٢م.

مواجهتها تختلف باختلاف طبيعة الثورة الحقيقية ونمطها، وتماسك المندادين بها، ووضوح أهدافها، ومن هنا تكون المراحل الانتقالية في عمر الثورات وفقاً لطبيعة الثورة المضادة، ووفقاً للقدرة الثورية على التدعيم والتوسع والاستمرار حتى تحقق أهدافها في بناء نظام جديد، وليس مجرد هدم نظام قديم^(٢).

المبحث الثاني

الثورة المضادة: تحليل الممارسة

ترتبط الثورة المضادة في نشأتها واستمرارها بالعديد من الأهداف والدوافع يبرز في مقدمتها: التمسك بالعادات والتقاليد، والخوف على المصالح المادية أو المعنوية، وعدم المشاركة في إعداد المشروع الثوري، والخوف من تأثير التغيير على العلاقات الشخصية مع من يقع عليهم التغيير، كما أن التغيير قد ينطوي أحياناً على مخاطرة قد تمس قيم الفرد ومبادئه ومعتقداته، وعدم الاقتناع بالتغيير المراد إجراؤه، أو ببعض جوانبه، وعدم وجود مبررات وجيهة أو حجج كافية للتغيير المراد اتخاذه.

وكذلك عدم وضوح صورة التغيير، أو الجهل بحقيقته وأهدافه، وإجراءاته، وجوانبه الأخرى، ومعارضة الرؤساء وأصحاب النفوذ لهذا التغيير، والإمعية والتقليد الأعمى للآخرين، والتكاليف البشرية والمادية الباهظة للتغيير، والخوف من عدم القدرة على التكيف مع متطلبات هذا التغيير، فقد يحتاج التغيير إلى مهارات معينة، أو خبرات محددة، أو قدرات متميزة لا تتوفر عند بعض الأفراد، والتوافق مع الواقع الحالي والاقتناع به، والتشبع واليأس والإحباط وربما الملل من كثرة التجارب التغييرية الفاشلة، أو تكون الثورة المضادة لمجرد العناد، أو لسوء العلاقة مع القائم بالتغيير، أو بسبب تنافس الأقران، وحب الصدارة والزعامة، وتبني فلسفة «الحرس القديم»؛ حيث يعتبر

(٢) د. نادية مصطفى، مصر وواجب الوقت في مواجهة الثورة المضادة (٣-١)، موقع أون إسلام، ١٩/٥/٢٠١١م.

ووفقاً للتحليل القائم على الأبعاد السيكلوجية للثورات، فإن الثورة المضادة هي حالة مزاجية أو موقف وجداني مُعادٍ للثورة مرتاب منها، إنها قابلة نفسية لدى قطاعات لم تكن بالضرورة مستفيدة من الوضع في ظل النظام السابق، وإنما تراه طبيعياً وعادياً، وعلى ذلك فهي تشمل أطرافاً متعددة، تشمل من يخشى من المجهول والتغيير من الطبقات والفئات التي تعدها النظام بالإفساد المنهج، حتى امتد الفساد إلى أعماق جذور منظومة قيمها، لذا تقف عقبةً عنيدةً في طريق التغيير، على الرغم من التباين في خلفياتهم ومصالحهم، ومن تحفظهم على هذا النظام، ورفضهم للانقياد الذي حل بالمجتمع في ظله^(١).

إن الثورة المضادة تتبع من ثانيا الثورة الحقيقية، فهي ثورة في الشكل، وليست في المضمون، في الآليات، وليست في الأهداف، في المطالب وليست في النوايا، وتتبع قانون الثورات، وتتبنى نفس الشعارات من أجل إجهاد الثورة من داخلها، بعد أن فشلت أجهزة الأمن في القضاء عليها من خارجها وفي مواجهتها.

وتراهن قوى الثورة المضادة على إمكانية عودة النظام القديم وجماعات المصالح، وعودة الشعب إلى طبيعته الراضية المستكنة، واستعداد بعض النخب للتعاون مع أي نظام جديد، وتبريره، وإعطائه شرعيته، وعلى هذا النحو تتحول الثورة إلى انتفاضة، والانتفاضة إلى هبة، والهبة إلى تمرد، والتمرد إلى خروج على القانون والنظام. وتنتهي الدورة الثورية الصغرى التي تتم في نفس الجيل، وتصبح الثورة استثناءً والاستقرار هو الأساس، وتتحول الثورة إلى تاريخ تتعلم منه الشعوب^(٢).

وإذا كانت الثورة المضادة نتيجة حتمية تواجهها كل الثورات، فإن طبيعة هذه الثورة المضادة وسبل

(١) د. يحيى مصطفى كامل، مصر - الاستعصاء وأطياف أخرى من الثورة المضادة، صحيفة القدس العربي، لندن، عدد ٢٠١١/١١/١٤م.

(٢) د. حسن حنفي، الثورة المضادة، موقع التجديد العربي، السبت، ١٩ مارس ٢٠١١م.

قيمتها بين ٢٥٠ و ٣٥٠ مليار جنيه، وهذه الأصول تدر أرباحاً تقدر بعشرات المليارات من الجنيهات سنوياً، فضلاً عن حصول كبار القيادات على العديد من الامتيازات المادية والمعنوية بعد التقاعد؛ حيث تسيطر المؤسسة العسكرية على الجزء الأكبر من المناصب العليا في الخدمة المدنية، فنحو ٧٥٪ من المحافظين هم أعضاء سابقون في الجيش والشرطة، وكذلك رؤساء عدد من المؤسسات الكبرى مثل هيئة قناة السويس، والعديد من الوزارات الحكومية وشركات القطاع العام^(٢).

الفريق الثاني: القوى التابعة، وهم:

١- الصامتون المراقبون المنتظرون ما سيحدث، والمتبرمون من تغير نمط الحياة وعدم استقراره، والنافثون لخطاب اليأس والإحباط والخوف والتشاؤم بين قطاعات الرأي العام.

٢- المضارون من تداعيات الثورة على الاقتصاد، وخاصةً من فئات الشعب تحت خط الفقر، والذين لم يهبوا في ثورة جياح، وفق إحدى فزاعات الحزب الوطني، ولكن في نفس الوقت يمثل وضعهم قبلة موقوتة توظفها قوى الثورة المضادة، ولا بد لأحرار الثورة أن ينتهبوا إلى مطالبهم المشروعة.

٣- المنجرون إلى السجال والاستقطاب الحزبي والأيدولوجي ذي الطابع الاستعلائي والإقصائي، والذين يهددون قوى الثورة بالانشقاق قبل أن تتحرك لتحقيق أهداف الثورة^(٣).

(٢) إبراهيم الصحاري، المجلس العسكري يقود الثورة المضادة، مركز الدراسات الاشتراكية، ٥ مارس ٢٠١١م.

(٣) د. نادية مصطفى، مصر وواجب الوقت في مواجهة الثورة المضادة (٢-١)، موقع أون إسلام، ١٩/٥/٢٠١١م.

أنصار الثورة المضادة أنفسهم مهندسي الواقع الحالي، وأن أي تغيير هو اعتداء شخصي عليهم، وقد تكون هذه الثورة لقلّة العقل والحمّاقه والسفّه من جانب المؤيدين لها والمدافعين عن رموزها^(١).

وفي إطار هذه الاعتبارات، تثير الثورة المضادة، في واقعها العملي، عدة أبعاد وذلك على النحو التالي:

أولاً: أطراف الثورة المضادة:

في إطار الخبرة الثورية المصرية ٢٠١١م، يتم التمييز في إطار أطراف الثورة المضادة بين مجموعتين رئيسيتين:

المجموعة الأولى: القوى الداخلية؛ وتتنوع بين فريقين:

الفريق الأول: القوى الأصلية:

وتضم بقايا النظام السابق في المواقع المختلفة، وخاصةً كواد الحزب الحاكم المتغلغلة في النسيج المجتمعي ومؤسسات الدولة، وبقايا جهاز أمن الدولة المنحل، ورجال الأعمال الفاسدين، وأعضاء مجلس الشعب المنحل، والجريمة المنظمة (البلطجية)، حلفاء النظام السابق، والمتحولون الانتهازيون النفعيون الجاهزون للقفز في قطار الثورة.

كما يشمل هذا الفريق، وفق العديد من الشواهد، أعضاء المجلس العسكري، ليس فقط على أساس أنهم هيئة الأركان المسلحة لحماية مصالح الطبقة الحاكمة السابقة، ولكن أيضاً بوصفهم يملكون جزءاً كبيراً من اقتصاد الدولة، فالجيش تحول في ظل النظام السابق لمؤسسة شبه تجارية، تدير شبكة واسعة من الأعمال، ويسيطر على أقل التقديرات على ٢٥٪ من الاقتصاد المصري، أي يسيطر على أصول اقتصادية تتراوح

(١) د. علي الحمادي، الثورة على الثورة المضادة من منظور علم التغيير، ٢٦ أبريل ٢٠١٢م، الرابط: http://adnan-ein.blogspot.com/2012/04/blog-post_2005.html

لتوجيه الثورة ضد أي طرف ثوري حتى تهتك صفوف الثورات، ويتخلل بناؤها.

٣- النزعة إلى التخريب: حيث تحاول فلول النظام استهداف الخدمات الضرورية، مما يزيد من ضائقة الشعب حتى يثور على بعض الوطنيين الذين وصلوا إلى الحكم بعد سقوط النظام وينقلب عليهم^(٢).

٤- الصدام المسلح، كما حدث في ليبيا.

٥- اختطاف الأجندة الثورية، ويتم ذلك حينما تتبنى جماعة مجهولة، أو تزعم السلطة ذلك هدفًا مدرجًا في قائمة أهداف الثورة، كالقول بأن خطة الثوار تهدف إلى تقسيم البلاد إلى إمارات صغيرة، أو إقامة دولة دينية، أو حتى تصفية وجود جماعة أخرى.

٦- إسباغ الطابع الطائفي على الثورة الشعبية، ومحاولات تقطيع النسيج الوطني إلى فئات وجماعات (إخوان، سلفيين، علمانيين، يساريين، فلول ..)، وتطبيق نظرية «فَرَّقْ تَسُدْ» لتصبح الدولة أرضًا خصبة لأفعال وممارسات المضادين للثورة^(٣).

٧- اجتياح شبكة التواصل الاجتماعي، وإجهاض الحلم الثوري قبل بلوغه مرحلة يصعب فيها التحكم في سلوكه؛ حيث تحوّلت مواقع التواصل الاجتماعي، إلى ما يشبه ساحات حرب افتراضية بين الثوار وأضدادهم، وتمّ تجنيد المئات من الأفراد بهدف العبث

(٢) عثمان الصلوي، الثورات المضادة وخطرها على مستقبل الشعوب، الخميس ٢٨ يونيو ٢٠١٢م.

http://almasdaronline.info/index.php?page=news&article-section=11&news_id=33616

(٣) د. وحيد عبد المجيد، الثورة المضادة بين التهوين والتهويل، الأهرام اليومي، عدد ٢٦/٤/٢٠١١م، الرابط:

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=485267&eid=891>

وبالنظر إلى هاتين المجموعتين فإن الثورة المضادة، كما تقول د. نادية مصطفى «وإن كانت من خارج الثورة أساسًا، فإن لها امتدادات داخل الثورة الفعلية أيضًا، سواء في تجلياتها وآثارها أو في كيفية مقاومتها».

المجموعة الثانية: القوى الخارجية، الإقليمية والدولية، التي تلاققت مصالحها على تحريك ثورة مضادة شرسة، تخوفًا من النتائج المتوقعة في حالة نجاح الثورة، والتي ستؤثر على مصالحها السياسية والاقتصادية على المستويين الإقليمي والدولي. وهو ما جعل الشعب المصري لا يواجه فقط أركان النظام المستبد، وبقاياه النشطة للآن، لكنه يواجه مع هؤلاء قوى إقليمية ودولية ضاغطة، ولها امتدادات داخلية قوية^(١).

ثانيًا: مظاهر الثورة المضادة وآلياتها:

حتى يحقق أطراف الثورة المضادة أهدافهم، تتعدد الآليات والممارسات التي يتم الاعتماد عليها، وهو ما كشفت عنه الخبرات التاريخية والثورات التي شهدتها المنطقة العربية ٢٠١١م، ومن بين هذه الممارسات:

١- الإعلام: تشكل وسائل الإعلام أول وأهم وسيلة للثورة المضادة، فبواسطة الإعلام يتم نشر الفتن والقلاقل والإشاعات، وتوسيع نطاقها، وللإعلام مفعول قوي في خلخلة الجدار الفكري للشعب الثائر، وتضليل الرأي العام، وتشويه صورة كل من قاموا بالثورة اجتماعيًا وأخلاقيًا.

٢- زرع المندسين في صفوف الثورات: فبعد أن تسقط الأنظمة الدكتاتورية تتعمد دس أنصارها في صفوف الثورة، وقد يتحول بعضهم إلى ثوري؛ في محاولة

(١) عاطف الغمري، الشركاء الثلاثة في فوضى الثورة المضادة، صحيفة الأهرام المصرية، ٢٤/٤/٢٠١٢م، الرابط: <http://www.ahram.org.eg/Issues-Views/News/145535.aspx>

في المستقبل.

١٣- دعوات التصالح والتسامح مع رموز النظام السابق^(٢).

١٤- استخدام البلطجية في الهجوم على الثوار في الميادين المختلفة، وقيام البلطجية بأعمال واسعة للنهب والسرقة، وإشعال الحرائق؛ لإرهاب المواطنين، واستغلال بعض المناسبات الشعبية في القتل والتخريب (كما حدث في بعض مباريات كرة القدم في مصر وتونس)^(٤).

ثانياً: الثورة المضادة: سياسات المواجهة:

الثورات العربية السلمية القائمة على خلفية عوامل الفقر والاضطهاد والتهميش، ومصادرة الحريات الشخصية والعامّة، هي ثورات واعدة، في ظل مجتمعات عربية تشكل فيها التركيبة السكانية الشبابية أكثر من ٥٠٪، وتجري في عالم منفتح على مصراعيه، تسقط فيه قيمة الأجهزة الأمنية والمخابراتية القمعية والتقليدية مهما بلغت من قوة، أمام قوة الثورة الإلكترونية-المعلوماتية، التي تملأ أذهان الشباب بقيمة البديل الأفضل، وتسهل اندماجهم في مجموعات فاعلة وإيجابية، وتضع تجارب الشعوب المتقدمة نصب أعينهم، مما يشكل لديهم دافعية أكبر للفعل الثوري والاستمرار به^(٥).

لقد أظهرت هذه الثورات أهمية الحاجة للإصلاح، ومواكبة التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وأهمية التنمية المستدامة في الدول العربية، التي تركز على تنمية الإنسان، وتطوير مصادر الدخل الفردية

(٢) د. نادية مصطفى، مصر وواجب الوقت في مواجهة الثورة المضادة (٢-١)، موقع أون إسلام، ١٩/٥/٢٠١١م.

(٤) محمود عبد الله الباز، الثورة المضادة وكيفية القضاء عليها، الخميس ٧ - ٤ - ٢٠١١م، الرابط: http://www.lahona.com/show_files.aspx?fid=459625&pg=1

(٥) عامر صالح، قراءة نفسية واجتماعية في آفاق ما بعد ثورة ربيع العرب، الشبكة العربية العالمية، ١٦/٥/٢٠١١م. <http://www.glo-balarabnetwork.com/studies/4059-2011-05-14-15-00-07>

بالذاكرة العامة، والتشويش على حركة الوعي الثوري، من خلال إطلاق موجات متواصلة من الشائعات، والأخبار الكاذبة لإجهاض أي تحرك شعبي، وشنّ حرب نفسية ضد الثوار.

٨- تدمير الذاكرة، وتفتيت مركز الحشد الشعبي، وتشتيت الجموع الثورية، تمهيداً لتبديد أهداف الثورة، مع تبني سياسة خلط الأفكار بحيث تنفصل المعاني عن الألفاظ، فتصبح الثورة تمرّداً، والحرية فوضى، والوحدة طائفية^(١).

٩- ظاهرة تزيف الوعي، فقوى الثورة المضادة تتخذ من الوعي الزائف سلاحاً لإجهاض الثورات؛ وهو ما حدث بالنسبة لثورة ٢٥ يناير المصرية، ومن مظاهر ذلك تسخير عدد من فقهاء القانون من ذيول النظام السابق لإدخال البلاد في فوضى عارمة، تستهدف تمزيق صفوف الثوار؛ توطئةً لإجهاض الثورة. وهو ما يفسّر ما صدر عن المجلس العسكري من مراسيم الاستفتاء والإعلان الدستوري بمواده الملعومة التي أثار موجات من الجدل الواسع لفترة طويلة من المرحلة الانتقالية^(٢).

١٠- غياب الأجهزة الأمنية، وتعزيز استمرار عدم الانتظام والأمن في الشارع، واستمرار عدم الانتظام في الإنتاج، واستمرار المطالب الفئوية، لكي تتوقف عجلة الإنتاج، ويدخل المواطنون في نفق مظلم من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

١١- تعزيز الخوف من سقوط مؤسسات الدولة، على أساس أن النظام المراد إسقاطه تم توقيده مع مؤسسات الدولة وتغلغل فيها، وسقوطه يعني سقوطها.

١٢- نشر الفزعاءات المتبادلة بين القوى الوطنية القديمة والجديدة، ونبرات التشكيك والضبابية، وعدم الثقة

(١) د. فؤاد إبراهيم، الثورة المضادة والرّدة عن الدولة، صحيفة السفير اللبنانية، ١٦-٤-٢٠١١م.

(٢) د. محمود إسماعيل، الثورة المضادة ومخاطر تزيف الوعي، صحيفة الأهالي، مصر، ١٤ أغسطس ٢٠١٢م.

سياسات مواجهة الثورة المضادة:

١. إعادة الهيكلة السريعة والفاعلة للأجهزة الأمنية.

٢. احتواء الجيش في المنظومة الثورية.

٣. التطوير التشريعي.

٤. تمكين المجتمع المدني.

٥. تعزيز دور المواطنين في مواجهة الثورة المضادة.

٦. العمل على تحييد العامل الخارجي في الثورات الشعبية.

لا بد من تبني عدد من السياسات والإجراءات الآنية والمستقبلية، في مقدمتها:

١. إعادة الهيكلة السريعة والفاعلة للأجهزة الأمنية: تتسع رسالة الأجهزة الأمنية لتشمل كافة مجالات الحياة، وما تحتويه من أعمال، وما تتضمنه من اهتمامات، وما تواجهه من مشكلات، ويرجع ذلك لطبيعة المرحلة الراهنة، واتساعها وتشابك حلقاتها، بشكل قد يصعب معه فصل أي من تلك الحلقات، أو عزلها عن الأخرى، ويتوقف نجاح هذه الأجهزة في أداء رسالتها، على

والمجتمعية، كما أبرزت أهمية الرأي العام المجتمعي، وتكوين مؤسسات مجتمع مدني فاعلة، تساعد في اتخاذ الرأي، وترشيد صنع القرار^(١).

وحتى تحقق هذه الثورات أهدافها، وحتى تملك القدرة على مواجهة أطراف الثورة المضادة وآلياتها،

(١) برهان إبراهيم كريم، الربيع العربي، موقع ثوابت عربية، الأربعاء، ١٠ أغسطس ٢٠١١م:

http://thawabitarabiya.com/index.php?option=com_content&view=category&id=3:economy-news&layout=blog&Itemid=174

شركات الأمن الخاصة، ومنحها تراخيص مزاولة النشاط، مع الوضوح في آليات الإشراف على إدارتها ونطاق عملها وحدوده، وإلزامها بإلحاق أفرادها في دورات تدريبية في شركات تدريب متخصصة، مما يؤدي إلى تخفيف الضغوط عن وزارة الداخلية خاصة مع أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به هذه الشركات في خلق ثقافة الوعي الأمني عند قطاع عريض في المجتمع المصري، الأمر الذي من شأنه أن يضيف بعداً ومظهر حضارياً لعلاقة الأمن والمواطن.

(هـ) خلق شراكة فاعلة بين المؤسسة الشرطية والمجتمع المدني، وذلك من خلال الفهم والوعي، ورفع الحساسية، وتنشيط الالتزام الأخلاقي عند الطرفين، وتدعيم ثقة الجماهير في الأجهزة الأمنية من خلال الحوار بين القيادات الأمنية والجمهور في مناطق تجمعاتهم، لاسيما الجامعات؛ لتوضيح دور الأجهزة الأمنية ومقتضيات هذا الدور، وآليات خلق التوازن في الصورة الذهنية التي يشكلها الجمهور لدور الأجهزة الأمنية فيما يتعلق بحماية الحقوق والحريات العامة.

(و) استحداث أساليب جديدة، أكثر فاعلية ومرونة في تعاطي الأجهزة الأمنية مع المواطنين، أساليب تعتمد على التأثير من خلال الشخصيات التي تحظى باحترامهم وقبولهم، وتبني حملات إعلامية ذات طابع مستمر تستهدف نشر مفهوم «الشرطة المجتمعية»، واستحداث مواقع إلكترونية - بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني ذات الصلة والجامعات - تخاطب الشباب، وتعكس صورة إيجابية عن أجهزة الأمن، وأهمية التعاون معها لحماية حقوق الفرد وصون المجتمع.

(ي) إعادة النظر في آليات التنشئة السياسية والأمنية، والتأكيد على قيم التعاون مع الأجهزة الأمنية، وبيان دورها، وأهميتها في المجتمع؛ من خلال المناهج التعليمية والمقررات الدراسية، خاصة في مراحل التعليم الأساسي، مناهج تراعي توعية الشباب بالمفهوم السليم للمواطنة، وللحقوق، وما يترتب عليها

تحقيق أقصى قدر من التوازن بين اعتبارين أساسيين: الأول حماية المصلحة العامة، بما تعنيه من وجوب اتخاذ كل ما من شأنه الحفاظ على تلك المصلحة؛ إعلاءً لقيمتها أو إبرازاً لدورها في تحقيق الغايات المرجوة منها، والثاني مقتضيات الحرية الفردية من تقديس وصيانة، وعدم جواز المساس بها إلا بمقتضى القانون وفي أضيق الحدود. وهو ما يمكن تحقيقه من خلال تبني استراتيجية محددة الأركان، واضحة السياسات، سعياً نحو احتواء الأجهزة الأمنية، وفصلها عن قوى الثورة المضادة، وذلك من خلال عدة خطوات:

(أ) صقل مهارات القيادات الأمنية لتلائم معطيات المرحلة الراهنة من خلال الجمع بين «مبدأ القدرة»، و«مبدأ الإدراك»، فالعمل الأمني يحتاج لقيادات تدرك ذاتها وتدرك الآخرين، وتدرك البيئة الجديدة التي تعمل فيها، ولديها القدرة التي تمكنها من فاعلية الأداء، مثل مهارة إدراك قوة السلطة ومصادرها، ومهارة الاتصال الأخلاقي، ومهارة صناعة وإدارة القرار مع وضوح الرؤية والقدرة على إدارة سيناريوهات المستقبل.

(ب) تحديث منظومة التدريب في المؤسسات الشرطية؛ من خلال تنمية وتطوير مهارات وقدرات، وأخلاقيات الاتصال لدى ضباط الشرطة؛ من خلال إعادة هيكلة نظم وأساليب ومناهج وطرق التدريب والمدربين والهيئة الإدارية؛ بما يتوافق مع واقع البيئة الأمنية الحالية والمتوقعة.

(ج) إعادة هيكلة عملية بناء ضباط ذوي مواصفات خاصة، أمنية وإدارية وسلوكية، متكاملة، لكي يتمكنوا من صنع وإدارة الدور المنوط بهم بجودة عالية؛ في محاولة لاستعادة احترام الذات من ناحية، واستعادة هيبة الوزارة من ناحية أخرى، مع ضمان المشاركة الشعبية بصورة إيجابية، والتعامل بفاعلية مع معطيات المرحلة.

(د) تفعيل قطاع الأمن الخاص، من خلال استيعاب

من مسؤوليات وواجبات، والتوعية بما تبذله أجهزة الأمن في حماية حقوق المواطنين.

(ح) الاهتمام بالتدريب على حقوق الإنسان في العمل الشرطي: حيث تتركز وظيفة الشرطة في الحفاظ على الأمن والاستقرار داخل المجتمع، ويمنح القانون لرجال الأمن سلطات وصلاحيات للاضطلاع الفعّال بهذه المسؤولية، ولكن الأداء الفعّال للمهام الأمنية لا يقف عند حدود ما يقرره القانون من سلطات وصلاحيات، بل يتطلب ميزات وصفات وقدرات لرجال الأمن تمكّنهم من أداء هذه الفعاليات المطلوبة.

وهنا يجب الحرص عند اختيار الأفراد المرشحين للعمل في مجال حفظ الأمن وتنفيذ القانون، على توافر الأخلاق الحميدة وحسن السير والسلوك، وآداب الفرد وقيمه ومعتقداته، والتي تحدد لرجل الأمن المسلك الذي يتخذه في مواجهة موقف ما، ونوع تصرفاته، حيث لا يكفي أن يعلم رجل الأمن أن تصرفاته يجب أن تكون مشروعة وغير تعسفية، بل يجب أن تكون هذه التصرفات صحيحة بالفعل، ومتوافقة مع المتطلبات القانونية والأخلاقية.

٢. احتواء الجيش في المنظومة الثورية: حتى تضمن الثورات مزيداً من القدرة على الاستمرار والفاعلية في تحقيق أهدافها، يجب عليها تبني سياسات من شأنها كسب الجيش ضمن صفوفها، فالجيش أداة قادرة على إغراق أي ثورة في بحور من الدماء، كما حدث في ليبيا، وكما يحدث الآن في سوريا، فطريقة رد الجيش على الثورة تؤثر بدرجة كبيرة في المحصلة النهائية لقدرة الثورة على تحقيق أهدافها، وكما قال ليون تروتسكي: «مصير كل ثورة يتحدد عند نقطة معينة بالانقسام في صفوف الجيش. فالطبقة الحاكمة تستخدم الجيش كأداة للتوسع خارجياً، ولدى الضرورة، تستعين به في القمع داخلياً»^(١).

فعندما تؤدي الثورة إلى حدوث تصدعات في النظام الحاكم وصراعات في صفوف الجماهير، وعدم قدرة الأجهزة الأمنية على احتواء هذه الصراعات، ينظر النظام في أمر إرسال الجيوش لقمع الثورة، ومع توجيه الأوامر للجنود بتصويب سلاحهم نحو الشعب قد تبرز حالة انقسام عميقة في صفوف الجنود. ومن هنا يكون من المهم إقناع الجنود بأن الثورة ماضية في طريقها، وكما قال تروتسكي: «كلما استقر في وجدان الجنود أن هذه ليست مظاهرة سيعودون بعدها إلى الثكنات، وأن ما هم بصده نضال حتى الموت... زاد استعدادهم لتحية السلاح جانباً، أو الانضمام إلى الثورة»^(٢).

٣. التطوير التشريعي: من خلال وضع رؤى وخطط لتشريعات جديدة تحقق التغيير في القطاعات الاستراتيجية المفصلية، انطلاقاً من تجفيف منابع النظام السابق (قيمه ومؤسساته)، ومواجهة الفساد السياسي والمالي، والسعي نحو تغيير حضاري. وهو ما يتطلب في جانب منه إعداد قيادات جديدة لخوض غمار المعارك الانتخابية، سواء للمؤسسات التشريعية الرسمية أو لانتخابات النقابات المهنية في ظل ائتلافات راسخة للقوى السياسية التي شاركت في الثورة ودعمتها، في كافة المجالات.

٤. تمكين المجتمع المدني: من خلال تشكيل وتفعيل دور جماعات ضغط منظمة للتغيير في كافة المجالات (الجامعات، النقابات، التعليم، الصحة، التخطيط العمراني، نمط التنمية، الصناعة والزراعة والبنوك... إلخ)، سعياً نحو تغيير حضاري شامل، وليس مجرد تغيير سياسي من أعلى. في إطار رؤية استراتيجية تحدد الروابط بين جميع هذه القطاعات ومتطلبات كل منها وفق خطة زمنية محددة.

٥. تعزيز دور المواطنين في مواجهة الثورة المضادة: إن تعبئة طاقة المواطنين ضد الثورة المضادة من أهم متطلبات

(١) مريم جرين، كيف يمكن أن تؤدي الثورات إلى انشقاق الجيوش؟، ترجمة: مركز الدراسات الاشتراكية، ٢٢ ديسمبر ٢٠١١م.

(٢) المصدر السابق.

لمختلف المناطق، حتى يشعر المواطنون بأن هناك ثورة، كالنظافة العامة، والمرور، وتحسين الخدمة الإدارية في قطاعات خدمة الجمهور، وأن تتبنى وسائل الإعلام خطاباً أكثر تفاعلاً وأكثر فاعلية في مخاطبة المواطنين؛ باعتبارهم وقود الثورة وركيزة نجاحها.

٦. العمل على تحييد العامل الخارجي في الثورات الشعبية:

أمام طبيعة الدور الذي قامت به القوى الخارجية (الإقليمية والدولية) في دعم الثورات المضادة في دول الثورات العربية، وخاصة في التجربة المصرية تأتي أهمية تبني عدد من السياسات التي من شأنها تحييد دور هذا العامل، والذي جاء مرتبطاً بطبيعة

التداعيات التي أفرزتها، أو يمكن أن تفرزها هذه الثورات إقليمياً ودولياً؛ حيث تختلف التداعيات الإقليمية والدولية باختلاف زوايا النظر إليها، وباختلاف الدولة التي قامت فيها الثورة، وباختلاف الأطراف المباشرة المعنية بهذه الثورة، وهو ما يثير عدة أبعاد^(١):

(أ) الاهتمامات الدولية بالثورات العربية: تختلف درجة هذه الاهتمامات من ثورة إلى أخرى، فما يهم الولايات المتحدة وإسرائيل والاتحاد الأوروبي من مصر هو التزامها باتفاقيات كامب ديفيد، وعدم سيطرة الإسلاميين على النظام الجديد. وما يهم الاتحاد الأوروبي من ليبيا هو استمرار تدفق النفط، ومن تونس التصدي للهجرات غير الشرعية، وعدم وصول الإسلاميين للحكم، ووقف انتقال العدوى الثورية لباقي دول المغرب العربي.

(ب) الأدوار الإقليمية الجديدة: يرتبط الحديث عن هذه الأدوار بالدور المصري المرتقب، في مرحلة ما

نجاح الثورة؛ لأن نموذج الثورات العربية، وخاصة المصرية، كان نموذجاً لانتشار السلطة، فالثورة لم تكن منزوعة السلطة، ولكن عكست نمطاً جديداً للسلطة، يقوم على توزيع الأدوار، وفق قدرات وإمكانات ومرجعية كل طرف، وتعبئة طاقة المواطنين ضد الثورة المضادة تتطلب^(١):

أ - تحديد وتجميع المواطنين من خلال قنوات غير حزبية، مثل اللجان الشعبية من ناحية، والمبادرات المدنية من ناحية أخرى؛ دعماً للأمن وتحفيزاً للعودة للإنتاج، فالأمن والإنتاج هما وجه الاستقرار، كمتطلب لتحقيق مطالب الثورة ثم أهدافها.

ب - الاستفادة من النواة الصلبة لدى المواطنين ممثلة في الدين؛ لأن استبعاده بأي شكل من الأشكال، أو جعله مادة للخلاف بين القوى السياسية المتصارعة، محكوم عليه بالفشل، ويترتب عليه من المخاطر أكثر مما يُنتظر من

مكاسب لأي فريق. فهو مصدر تعبئة لجهود المواطنين من أجل تغيير حضاري يرسى نظاماً ديمقراطياً مدنياً، ويني تنمية شاملة.

ج - تعزيز تضامن المواطنين في مواجهة التداعيات الاقتصادية للثورة على العديد من فئات المجتمع التي هي في الأساس تحت خط الفقر، فالجوع لن يصبروا طويلاً لحصد نتائج الثورة. ولذا؛ من الضروري التكتاف السريع حول وسائل تخفيف حدة الجوع والفقر بين هذه الفئات، من ناحية، والنيل من المنافع الآنية والمتضخمة للطبقات الفاسدة من ناحية أخرى.

د- تبني إجراءات سريعة لتحسين الحالة العامة

(٢) د. طلال عتريسي، الثورات التي قد تغير وجه المنطقة، مجلة شؤون عربية، عدد ١٤٥، أبريل ٢٠١١م.

http://www.arabaffairs.org/ArticleViewer.aspx?ID=d0cf8c2c-abfc-4528-a392-cf51254aac6f

(١) د. نادية مصطفى، مصر وواجب الوقت في مواجهة الثورة المضادة، موقع أون إسلام، ١٩/٠٥/٢٠١١م.

الثورات تمثل بداية عصر جديد للشعوب العربية التي استعادت ثقتها بنفسها، وبداية لتشكيل أوضاع إقليمية جديدة، تراعي مصالح الدول والشعوب العربية بالمقام الأول.

وهي أوضاع من شأنها الحد من استراتيجيات الهيمنة والوصاية والتدخل التي مارستها -وتسعى إلى الاستمرار في ممارستها- الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، خاصة وأن استكمال هذه الثورات لنجاحاتها من شأنه أن يحول بين أي سلطة عربية جديدة والعودة إلى سياسات التبعية للخارج، وإلى القمع والاستبداد في الداخل.

وحتى لا يحول الخارج بين هذه الثورات وبين تحقيق أهدافها، فإن ذلك يتطلب صياغة سياسة خارجية نشطة على كافة الدوائر، وعلى مختلف المستويات، سياسة خارجية ترسل تلميحات للجميع أن هذه الثورات تمد اليد للجميع متى توفر الاحترام المتبادل والتعاون العادل دون ظلم أو جور، تعاون يراعي حقوق وواجبات كل طرف، ويمنع استغلال الشعوب ومقدراتها.

بعد الثورة؛ نظرًا لأهمية الدور المصري، وموقع مصر، وحجمها، وقيادتها للمنطقة، وفعاليتها في معظم القضايا التي تهتم دول المنطقة، وعودة مصر لمكانتها الطبيعية تتطلب إعادة النظر في اتفاقيات كامب ديفيد، وإعادة النظر في طبيعة علاقاتها مع القوى الإقليمية الفاعلة في المنطقة كإيران وتركيا، والمملكة العربية السعودية؛ بحيث تقوم هذه العلاقات على التوازن الفاعل والدقيق بما يضمن لها التأثير في مختلف القضايا، والمشاركة فيها بحيادية وموضوعية.

(ج) تحجيم الدور الإسرائيلي في المنطقة، وإسرائيل من أكثر الدول قلقًا وخوفًا من نتائج الثورات العربية، هذه الثورات التي كشفت عن حجم الكراهية والعداء الكامن في قلوب وعقول الشعوب العربية لهذا الكيان، والعائق الأكبر للدور الإسرائيلي في المنطقة يتمثل في مصر، التي كانت تضمن لإسرائيل، في ظل النظام السابق، حدودًا آمنة لن تبقى كما كانت، بل يمكن أن تشكل أكبر مصدر لتهديد هذا الأمن.

وحتى يمكن للثورات العربية التعاطي بفاعلية مع هذه الأبعاد، وتحييد دور العامل الخارجي في دعم الثورات المضادة، تأتي أهمية التأكيد على أن هذه

معلومات إضافية

الثورة المضادة:

هي حركة تعقب ثورة ما، ويكون من شأنها إذا نجحت: إبطال ما أحدثته الثورة الأولى من أعمال. فالثورة المضادة في تعريفها التقليدي هي: محاولة أي نظام قديم العودة إلى الساحة، إما بالأشخاص أو بالسياسات، ويقوم بها ويخطط لها أتباع النظام المخلوع، أو المستفيدون منه.

وعادة ما تتسم الثورة المضادة بالعنف والفوضى، فإذا كان القائم بها هو النظام القديم، فإن العنف يوجه إلى الشعب والثوار، أما إذا كانت الثورة المضادة ممن يدعون تأييدهم أو انتماءهم إلى الثورة فغالبًا ما يكون العنف موجّهًا إلى مؤسسات الدولة، أو الأجهزة الأمنية. وفي الغالب تعقب كل ثورة ثورة مضادة، ولو استعدنا تاريخ أشهر الثورات في العالم سنجد أنها كلها تعرضت للثورات المضادة.

فالثورة الفرنسية عام ١٧٨٩م لم تستطع أن تحقق أهدافها؛ لأنها اعتمدت المحاكم الثورية لتصفية معارضيهما، مما أدى إلى تراجع التأييد لها، حتى استولى نابليون بونابرت على الحكم بعد عشر سنوات من هذه الثورة، وكان حكمه قمعياً.

وفي عام ١٩١٧م كانت الثورة البلشفية التي وُجّهت بثورة مضادة لمدة أربع سنوات، وأسفرت عن مئات الآلاف من الضحايا، وحرب أهلية أدت إلى تدخلات أجنبية.

وفي ثورة إسبانيا عام ١٩٣٦م استعان فرانكو بالمرتزقة المغاربة حتى يسيطر على الحكم.

واستطاعت الثورة المضادة لثورة مصدق في إيران أن تعيد شاه إيران إلى عرشه عام ١٩٥١م.

وفي عام ١٩٥٦م تصور بعض الباشاوات المصريين إمكانية عودة عقارب الساعة إلى الوراء، وأجروا اتصالات بالسفارة البريطانية في مصر، لإعداد أنفسهم لاستلام السلطة بعد هزيمة جمال عبدالناصر المتوقعة إبان العدوان الثلاثي.

ومن الثورات التي تعرضت لثورة مضادة أيضًا ثورة شيلى في السبعينيات، وفيما يلي مزيد من الإيضاح عنها:

الثورة المضادة في تشيلي:

على غرار ما يحدث في مصر مما يطلق عليه البعض «الثورة المضادة»، المتمثل في انتشار أعمال البلطجة، وبث عوامل الفتنة الطائفية والفُرقة، مرت الثورة في تشيلي بتجربة ثورة مضادة. فقبل أن يعرف العالم يوم ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، يوم الهجمات على نيويورك وواشنطن، عرف العالم يوم ١١ سبتمبر ١٩٧٣م؛ باعتباره يوم الثورة المضادة في تشيلي، مدعومة من أجهزة المخابرات المركزية الأمريكية، وممولة من قبل شركة الاتصالات متعددة الجنسية في انقلاب مسلح ضد الرئيس الاشتراكي سلفادور ألييندي، الذي وصل إلى السلطة سلمياً عن طريق انتخابات ديمقراطية، نفذت هذا الانقلاب مجموعة عسكرية تشيلية بقيادة الجنرال أوجستو بينوشيه، الذي حكم البلاد بالحديد والنار حتى عام ١٩٩٠م.

بدأت إرهابات الثورة في تشيلي في الفترة من ١٩٦٤م، وحتى عام ١٩٧٠م، حينما واجهت الحكومة المسيحية الديمقراطية في شيلي بقيادة إدوارد فراي تصاعداً كبيراً في حدة الصراع العمالي خلال سنواتها الأخيرة. ففي بداية ١٩٦٨م، دعا اتحاد النقابات العمالية إلى الإضراب العام؛ اعتراضاً على خطط «فراي» المتعلقة بحظر الإضرابات، وقد أدى نجاح الإضراب العام إلى إشعال نضالية الطبقة العاملة، حيث وقع ١٩٣٩ إضراباً في عام ١٩٦٨م، ثم ارتفع العدد إلى ٥٢٥٩ إضراباً في عام ١٩٦٩م.

جاء هذا الصعود في الصراع الطبقي في مواجهة ارتفاع في الأسعار بلغ حوالي ٥٠٪ خلال عامي ١٩٦٨ - ١٩٦٩، فضلاً عن زيادة معدلات البطالة، وازدياد الطابع القمعي للحكم.

ومن ناحية أخرى، شهدت هذه السنوات موجة من احتلال الأراضي بواسطة الفلاحين المعدمين، كما بدأ فقراء المدن من العاطلين وأصحاب المهن الهامشية في تنظيم أنفسهم، والنضال من أجل حقوقهم في السكن والخدمات الأساسية.

في ظل هذا المد في الصراع الطبقي، جرت الانتخابات الرئاسية في ١٩٧٠م، وأسفرت عن فوز سلفادور ألييندي.

وعلى الرغم من الطابع المعدل لإصلاحات ألييندي، فإن البرجوازية رأت فيها تهديداً خطيراً، وقامت بشن هجوم مضاد منظم ضد العمال وحكومة الوحدة الشعبية معاً؛ شمل سحب رؤوس الأموال، وتعهد تخزين السلع لخلق اختناقات اقتصادية شديدة، وتنظيم مظاهرات عديدة ضد النظام، وذلك كله خلاف حملاتها داخل البرلمان ضد إصلاحات وتأميمات ألييندي.

بحلول شهر أكتوبر كانت فجوة كبيرة قد تنامت بين الحكومة من ناحية وبين العمال والفقراء الذين أتوا بها إلى السلطة من ناحية أخرى. وهنا قررت المعارضة اليمينية أن الوقت قد صار مناسباً لإسقاط ألييندي في ذلك الشهر، قام أصحاب اللوريات بإضراب استهدف شل المواصلات في البلاد، وقد نظمت هذا الإضراب مباشرة إحدى المنظمات شبه الفاشية، إلا أنه حظي بتأييد البرجوازية بصفة عامة؛ حيث أعرب أصحاب المحال عن تأييدهم له بغلق محالهم، كما حاول أصحاب المصانع وقف الماكينات، وكذلك صوتت المنظمات المهنية للأطباء والمحامين وغيرهم لصالح الانضمام للأحزاب.

كان الهدف من الإضراب هو إجبار حكومة ألييندي على الاستقالة، أو على البقاء في الحكم مع تطبيق الإجراءات التقشفية التي كان اليمين يطالب بها، مما كان من شأنه زيادة الفجوة بين «الوحدة الشعبية» وبين قاعدتها الجماهيرية، وهو ما يضمن هزيمة الائتلاف اليساري في الانتخابات البرلمانية في مارس ١٩٧٣م.

وعندما كان العمال قد أحبطوا، بنشاطهم المستقل، خطة البرجوازية، قرر «ألييندي» ضم العديد من الجنرالات لوزارته، وأعلن حالة الطوارئ، ولكن قام الجنرال بينوشيه أحد أعضاء حكومة الجنرالات، التي شكلها ألييندي في سبتمبر ١٩٧٣م بانقلاب دموي في تشيلي قتل خلاله ٣٠ ألف شخص أغلبهم من المناضلين الاشتراكيين والنقابيين خلال الـ ١٢ شهراً التالية للانقلاب، كما تعرض الآلاف للاغتصاب والتعذيب والموت جوعاً.

واضطر الديكتاتور في النهاية إلى تسليم السلطة إلى حكومة مدنية عام ١٩٩٠م صك يومها ميدالية حملت عبارة «لقد أنجزت الرسالة». وحركت ضده في بريطانيا وتشيلي نفسها نحو ٢٠٠ قضية تتراوح بين الإبادة الجماعية والاحتياال المالي، ووضع تحت الإقامة الجبرية مرات عدة.

وفي اليوم العالمي للدفاع عن حقوق الإنسان، ١٠ ديسمبر ٢٠٠٦م حزم الديكتاتور جرائمه بحق تشيلي والتشيليين، ورحل عن الحياة.

المصدر:

مقال بقلم: أيمن حسونة بعنوان «تشيلي.. ثورة مضادة تصنع ١٧ سنة من حكم الحديد والنار». جريدة المصري اليوم على الرابط التالي:

today.almasryalyoum.com

مقال بقلم أفكار الخرادلي بعنوان «الثورة المضادة»، على الرابط التالي:

<http://nisfeldunia.ahram.org.eg>

نحو صياغة منظور جديد للعلاقات المدنية العسكرية.. إفريقيا نموذجاً



د حمدي عبد الرحمن

أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة وزايد

ملخص الدراسة

لا يستطيع أي دارس للنظم السياسية الإفريقية أن يتغاضى عن الدور الذي تقوم به المؤسسة العسكرية في السياسة الإفريقية، ولذلك يتعين بذل مزيد من الجهد لفهم قضايا «عسكرة» السياسة في إفريقيا.

ومن أهم الإشكاليات التي عالجتها أدبيات العلاقات المدنية العسكرية، وعلم الاجتماع العسكري هي ضمانات تحقيق السيطرة المدنية على العسكريين؛ لأنَّ السيطرة المدنية تقوم على أساس مجموعة من الأفكار والمؤسسات والممارسات التي تقيّد حركة العسكريين باتجاه أي تدخل محتمل في الشؤون السياسية.

وتتناول هذه الدراسة التطورات الفارقة التي مرت بها الجيوش الإفريقية منذ الاستقلال. ومن الجدير بالذكر هنا أن هذه الجيوش لم تكن خلال العهد الاستعماري جيوشاً للشعب تدافع عن مصالحه، وتكون طوعاً أمراً، وإنما كانت جيوشاً استعمارية أسستها القوى الاستعمارية للدفاع عن مصالحها، كما حدث في قيام الأفارقة بالقتال على جبهات المعارك خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية.

وقد اتخذت العلاقات المدنية العسكرية مسارات عدة متميزة على المستويين الإقليمي والوطني في إفريقيا؛ منها ما هو نمط بريتوري (انقلابي)، ونمط الضامن الخارجي، ونمط المقايضة، ونمط الشرعية السياسية.

فيما تبنت الدول الإفريقية استراتيجيات عديدة من أجل فرض السيطرة المدنية على العسكريين، مثل إنشاء قوات وفرق خاصة لمراقبة أي تحركات معادية من قبل الجيش أو الشرطة أو القوات الجوية.

ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك: قوات الحرس الجمهوري، وقوات الخدمة العامة، والقوات شبه العسكرية، وأجهزة الاستخبارات العامة، وما إلى ذلك من الوحدات والقوات التي تستهدف حماية النظام القائم والدفاع عنه. وتعيين بعض العسكريين الأجانب في مواقع قيادية مهمة، مثل الاستخبارات العسكرية، وقوات الحرس الرئاسي، وغيرها من الأجهزة الرقابية التي تعمل على مراقبة تحركات الجيش.

ومن الملاحظ أنَّ التحولات السياسية الفارقة التي شهدتها القارة الإفريقية منذ نهاية الثمانينيات من القرن الماضي قد أثرت على طبيعة العلاقات المدنية العسكرية السائدة.

وقد استطاعت بعض الدول إصلاح هذه العلاقات، وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها، وبالنظر إلى دول الربيع العربي نجد أن العلاقات المدنية العسكرية بها اتسمت بالتنوع والتعقيد.

نحو صياغة منظور جديد للعلاقات المدنية العسكرية.. إفريقيا نموذجاً



د حمدي عبد الرحمن

أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة وزايد

مقدمة:

لا يستطيع أي دارس للنظم السياسية الإفريقية أن يتغاضى عن الدور الذى تقوم به - ولا تزال - المؤسسة العسكرية في السياسة الإفريقية. وعليه فإن مراجعة الأدبيات تفصح عن أهمية استخدام مدخل العلاقات المدنية العسكرية في فهم ديناميات الحركة السياسية الإفريقية. على أن حركة المد والجزر التي شهدتها هذه العلاقات عبر العقود الخمسة الماضية منذ الاستقلال تؤكد على أهمية وضرورة بذل مزيد من الجهد في التحليل لفهم قضايا «عسكرة» السياسة في إفريقيا.

وعلى الرغم من تراجع وانسحاب المؤسسات الأمنية والعسكرية من الحياة السياسية، ولو نسبياً منذ أواخر ثمانينيات القرن الماضي، فإن ذلك لا ينفي استمرار تأثيرهم المحوري في صياغة ورسم ملامح النظم السياسية القائمة. وقد طالب روبين لوكام Lukham Robin بضرورة تبني منظور إفريقي متكامل في دراسة «عسكرة» السياسة يركز على رؤية تحليلية وإفريقية. كما ينبغي أن يجمع هذا المنظور بين مستوى التحليل الجزئي Micro للهياكل والمؤسسات العسكرية ومستوى التحليل الكلي Macro للدول الإفريقية والتكوينات الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك التغييرات العالمية.

والملاحظة الجديرة بالذكر في هذا السياق أن الاتجاه الحديث في دراسة «العسكرة» يربط بينها وبين إشكاليات وتحديات التحول الديمقراطي في إفريقيا، ولعل من أبرز القضايا ذات الصلة بالمؤسسة العسكرية في هذا السياق ما يلي:

أولاً: كيفية استعادة وتدعيم الهيمنة المدنية على المؤسسة العسكرية في أعقاب انهيار نظام الحكم العسكري، وماهية الإطار المؤسسي الملائم لذلك؟ ويرتبط بذلك طبيعة الأدوار التي ينبغي أن تقوم بها المؤسسات السياسية المختلفة، ولاسيما التنفيذية والتشريعية منها.

ثانياً: مستقبل علاقة العسكريين بالسلطة السياسية. فإذا كان من الأمر بدّ فما هي الدرجة والشكل الذي يمكن من خلالهما للعسكريين المشاركة أو التمثيل في العملية السياسية؟ وما هي الحقوق السياسية التي ينبغي أن يحتفظ بها العسكريون؟

ثالثاً: قضية المزايا والامتيازات الخاصة بالعسكريين. ويشمل ذلك مجالات متعددة تتراوح بين الاستقلال المهني، ومسائل المرتبات والمخصصات المالية، وبين السلطات السياسية والدستورية الممنوحة لهم.

رابعاً: إعادة تحديد دور ورسالة العسكريين؛ بما في ذلك وظائفهم بالقياس إلى مؤسسات الأمن الداخلي. ولا شك أن هذه العملية تشتمل على قضايا المبدأ العسكري ومستويات القوة وأنماط التسليح، والهيكل، والعلاقات المؤسسية الملائمة.

خامساً: إثارة إشكالية الميزانية العسكرية. وتلك مسألة بالغة الخطورة في عملية الانتقال نحو الديمقراطية في إفريقيا؛ حيث إنها تقع موقع القلب في الإصلاح العسكري وتقرير مزايا المؤسسة العسكرية.

وأياً كان الأمر فإنه على الرغم من وجود قواسم مشتركة في طبيعة القضايا العسكرية المرتبطة بالإصلاح السياسي في الدول الإفريقية، فإنه لا يمكن تعميمها على الخبرة الإفريقية كافة. وربما يعزى ذلك لأكثر من سبب واحد؛ أولها تنوع أنماط وأشكال العلاقات المدنية العسكرية السائدة في إفريقيا، وهو ما يعني صعوبة التمييز ببساطة بين النظم «المدنية» والنظم «العسكرية».

وثانيها: يرتبط باختلاف السياق الوطني الذي يحدث فيه التحول في البلدان الإفريقية. ففي بعض الحالات كانت توجد حروب أهلية (أنجولا - موزمبيق)، وأحياناً تسلطية سياسية (مدني أو عسكري)، أو ديكتاتورية عسكرية، وثالثاً اختلاف مسارات التحول الديمقراطي في إفريقيا.

وسوف تسعى هذه الورقة البحثية إلى بلورة القضايا السابقة المتعلقة بإشكالية العلاقات المدنية العسكرية في إطار مسارات التحول الديمقراطي للبلدان الإفريقية؛ من خلال رؤية مقارنة، مع التركيز على بعض الخبرات الناجحة، وكيفية الاستفادة منها على الصعيد الوطني المصري ودول الربيع العربي.

أولاً: إشكاليات العلاقة.. رؤية نقدية:

لعل أحد الإشكاليات الكبرى التي عالجتها أدبيات العلاقات المدنية العسكرية، وعلم الاجتماع العسكري، تتمثل في ضمانات تحقيق السيطرة المدنية على

العسكريين. فالسيطرة المدنية تقوم على أساس مجموعة من الأفكار والمؤسسات والممارسات التي تقيد حركة العسكريين باتجاه أي تدخل محتمل في الشؤون السياسية، مع توفير الأدوات اللازمة لتمكين النخبة المدنية والسياسية من ممارسة دور الهيمنة والرقابة على الشؤون العسكرية. وطبقاً لأحد الدارسين فإن المعضلة الكبرى التي تواجه الأدبيات هي كيفية تحقيق الموازنة بين وجود مؤسسة عسكرية قوية بما يكفي لتحقيق مطالب المدنيين، وبين وجود ولاء عسكري يكفي لعدم تجاوز السلطة المخولة لهم من قبل المدنيين. أي أن التوازن هنا يكون بين اعتبارات المهنية والاحتراف، وبين إعلاء قيم الحيادية وعدم التحزب السياسي.

وتولي دراسات العلاقات المدنية العسكرية عموماً أهمية كبرى للنظر في أمرين أساسيين؛ أولهما: درجة استقلال المؤسسة العسكرية عن السلطة المدنية، ومدى تأثير ذلك على مبدأ السيطرة المدنية على العسكريين. أما الأمر الثاني فهو ميل العسكريين للتدخل في الحياة السياسية (النمط الانقلابي).

ولعل الدراسة المحورية التي قدمها صمويل هنتجتون بعنوان «الجندي والدولة» تعد مثلاً مهماً لسيادة النموذج الليبرالي الغربي على دراسات علم الاجتماع العسكري. يرى هنتجتون أن العلاقات المدنية العسكرية تشكلها ثلاثة متغيرات أساسية هي: المحدد الوظيفي (تهديد خارجي: مستوى عالٍ أو منخفض)، والأيديولوجية (سواء كان المجتمع كله ليبرالياً أو محافظاً) والبنية الدستورية (سواء كانت النخبة المدنية موحدة كما هو الحال في النظام البرلماني؛ حيث حكم الأغلبية أو كانت منقسمة كما هو الحال عندما تقتسم السلطان التنفيذية والتشريعية المهام الرقابية).

وعلى أية حال فقد ظهرت دراسات نقدية عديدة لهذا المنظور الغربي في دراسة العلاقات المدنية العسكرية كما شهدتها الديمقراطية الغربية. فالتقاليد الغربية تولي اهتماماً كبيراً للبعد المؤسسي في هذه العلاقات، أي تظل القوات المسلحة بعيدة تماماً عضوياً

المدنية العسكرية يتم اتخاذ إجراءات ذاتية إضافية. وهذه الإجراءات ليست دستورية أو قانونية، وإنما هي نتاج تفاهات وشراكات متبادلة بين النخب العسكرية والنخب المدنية والسياسية الحاكمة. ولا شك أن هذه الإجراءات قد لا تتوافق مع المبادئ الديمقراطية، وهي تشمل الانتماء الحزبي لقادة الجيش، أو سياسة الانتقاء العرقي لضمان الولاء في سلك الضباط، وإعادة صياغة رسالة المؤسسة العسكرية وأهدافها؛ لضمان عدم تدخلها في الحياة السياسية.

وثمة أدوات أخرى مثل رقابة تحركات العسكريين من خلال أجهزة استخبارات تابعة للسلطة التنفيذية، أو إنشاء قوات عسكرية أو ميليشيات شبه عسكرية لخلق حالة من التوازن مع القوات المسلحة.

ولا يخفى أن أحد عيوب أدوات الرقابة الموضوعية على العسكريين تتمثل في غياب الإرادة السياسية من جانب النخبة الحاكمة. إذ إنه كثيرًا

ما يعتمد السياسيون على دعم وتأييد الجيش لتحقيق طموحات وغايات سياسية. وهو ما يفسر تردد القادة السياسيين في تطبيق إجراءات الرقابة الموضوعية على العسكريين. ولعل ذلك يفسر أيضًا تدخل القوات المسلحة في الدول الإفريقية التي شهدت استقرارًا للعلاقات المدنية العسكرية فترة طويلة من سنوات مرحلة ما بعد الاستقلال، ومن أمثلة ذلك زامبيا عام ١٩٩٧م ونيجيريا خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات وليسوتو عام ١٩٨٥م وغانا وكوت ديفوار.

إن فهم الواقع الإفريقي والعربي المتغير بعد عملية التحول من نظم التسلمية والاستبداد في إفريقيا بداية تسعينيات القرن الماضي، وبعد ثورات الربيع العربي التي بدأت عام ٢٠١١م؛ يستلزم إعادة مراجعة أدبيات علم الاجتماع العسكري وطبيعة العلاقات المدنية العسكرية

وأيدولوجيًا عن المؤسسات السياسية، وهو ما يعلي من أهمية الميكانزمات المؤسسية في تحقيق هذا الفصل بين المؤسسات العسكرية والمدنية.

بيد أن واقع الحال في البلدان النامية يؤكد على أهمية الأشكال غير الرسمية لتحقيق مبدأ السيطرة المدنية، مثل الدور الذي يمكن أن يقوم به المجتمع المدني والثقافة السائدة في تحديد المعايير الخاصة بالعلاقات المدنية العسكرية في الدولة (وهو ما يطلق عليه منظور الشراكة التعاونية في العلاقات المدنية العسكرية).

ومن المفيد في هذا السياق التمييز بين الرقابة الموضوعية والرقابة الذاتية على المؤسسة العسكرية^(١)؛

فالأشكال الموضوعية للرقابة تشمل الأدوات الرسمية والدستورية والقانونية، وتمثل ميكانزمات الضبط والرقابة الخارجية على القوات المسلحة، كما هو معروف في الدول الديمقراطية الغربية. وتعتمد هذه الأدوات على عوامل موضوعية مثل الشرعية

السياسية، ومستوى التنظيم السياسي والمدني الرسمي داخل المجتمع، ودور البرلمان ولجانه المختلفة في تحقيق مبدأ الرقابة على كافة مؤسسات الدولة؛ بما فيها المؤسسة العسكرية.

ومع ذلك فإنه من أجل ضمان استقرار العلاقات

(١) ينطوي مفهوم الرقابة الموضوعية عند هنتجتون على: (١) مستوى عال من الاحتراف العسكري، والاعتراف من قبل ضباط الجيش بحدود اختصاصهم المهني؛ (٢) تبعية فعالة من الجيش للنخبة السياسية المدنية الحاكمة والمسئولة عن اتخاذ القرارات الأساسية في السياسة الخارجية والشؤون العسكرية؛ (٣) الاعتراف والقبول من قبل القيادة المدنية بالكفاءة المهنية والاستقلالية للجيش، و(٤) ونتيجة لذلك، تقل فرص التدخل العسكري في السياسة والتدخل السياسي في الجيش إلى أدنى حد ممكن. انظر في ذلك:

Samuel P. Huntington, Reforming Civil-Military Relations, Journal of Democracy 6.4 (1995) 9-17.

المسألة كانت تعني في جوهرها مجرد تغيير الولاء السياسي للعسكر. يتضح ذلك من حديث كوامي نكروما عام ١٩٦١م حينما خاطب الأكاديمية العسكرية في أكرا بقوله: «ينبغي عليكم منح الثقة للحكومة، وتأييدها دون نقاش أو نقد، فهي تفعل الأصلح للدولة. إنه ليس من واجب الجندي أن يوجّه النقد، أو يحاول التدخل بأي شكل في الأمور السياسية للدولة. إن عليه أن يترك هذه المهمة للسياسيين، فهم الأقدر عليها. وعليه فإن الحكومة تتوقع منكم في جميع الأحوال أن تكونوا طوع أمرها، وتخدموا شعب غانا بكل إخلاص».

وقد عمد كثير من الزعماء الأفارقة بعد الاستقلال إلى التوظيف السياسي للجيش الوطنية، بمعنى استخدامها لتحقيق غايات سياسية مثل قمع المعارضة السياسية، وحشد التأييد السياسي للنظام الحاكم. أفضى ذلك إلى حدوث موجة من

لا شك أن العسكرة المبكرة للسياسة الإفريقية تؤكد على حقيقة تاريخية وسياسية مفادها أنه عندما يكون الحكم المدني تنقصه الفاعلية، ولا ينهض على مؤسسات قوية، فإن جهازه الإداري يصبح غير قادر على السيطرة على المؤسسة العسكرية. يعني ذلك أن ضعف أو انهيار السلطة المدنية يمثل المقدمة الضرورية لظهور النمط الانقلابي في العلاقات المدنية العسكرية.

الانقلابات العسكرية منذ منتصف الستينيات من القرن الماضي. ففي خلال الفترة من ١٩٦٦م وحتى ١٩٧٦م شهدت إفريقيا أكثر من مئة انقلاب عسكري ومحاولة انقلابية. وبحلول عام ١٩٧٨م كان ما يزيد عن نصف دول القارة يُحكّم بواسطة العسكريين. بل إن كثيراً من هذه الدول قد خضع للحكم العسكري منذ استقلالها أكثر من فترة خضوعها للحكم المدني.

ولا شك أن هذه العسكرة المبكرة للسياسة الإفريقية تؤكد على حقيقة تاريخية وسياسية مفادها أنه عندما يكون الحكم المدني تنقصه الفاعلية، ولا ينهض على مؤسسات قوية، فإن جهازه الإداري يصبح غير قادر على السيطرة على المؤسسة العسكرية. يعني ذلك أن ضعف أو انهيار السلطة المدنية يمثل المقدمة الضرورية لظهور النمط الانقلابي في العلاقات المدنية العسكرية.

بما يفضي في نهاية المطاف إلى إيجاد منظور جديد يتوافق مع طبيعة المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في بلدان الربيع العربي والإفريقي.

إننا بحاجة إلى منظور أكثر مرونة وشمولاً؛ بحيث يمكن إعادة فهم معادلة العلاقات المدنية العسكرية بعيداً عن حدية ونمطية الإطار المعرفي الغربي السائد. إذ يمكن أن تشمل العلاقة الأبعاد والأطر غير المؤسسية وغير الرسمية، مثل مؤسسات المجتمع المدني، وكذلك يتم إدخال مؤسسات الأمن والمليشيات شبه العسكرية والمخابرات ضمن دائرة المؤسسة

العسكرية. ولعل هذا الإطار الجديد يسمح بالجمع بين أدوات الرقابة الموضوعية والذاتية لتحقيق مبدأ السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية، ولكن في إطار من الشراكة والتعاون بين القيادات العسكرية وقيادات النخبة السياسية والمدنية.

ثانياً: الجيش والسياسة في الخبرة الإفريقية:

لقد مرت الجيوش الإفريقية بتطورات فارقة منذ الاستقلال؛ إذ إنها في المراحل الأولى من بناء الدولة الحديثة كانت أشبه بقوات شرطية صغيرة العدد، معنية أساساً بحفظ الأمن الداخلي، ولكنها شيئاً فشيئاً أضحت أكثر عدداً وعتاداً، وذلك في مواجهة التحديات الخارجية المتزايدة. ومن الجدير بالذكر هنا أن هذه الجيوش لم تكن خلال العهد الاستعماري جيوشاً للشعب تدافع عن مصالحه، وتكون طوع أمره، وإنما كانت جيوشاً استعمارية أسستها القوى الاستعمارية للدفاع عن مصالحها، كما حدث في قيام الأفارقة بالقتال على جبهات المعارك خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية.

وخلال السنوات الأولى بعد الاستقلال كانت الرؤية السائدة لدى الحكام الأفارقة هي أن تحول الجيوش الإفريقية ولاءها للنظام السياسي الجديد، أي أن

المؤسسة العسكرية دوراً سياسياً مباشراً. فالسيطرة على زمام الحكم تصبح مطمعاً للعسكريين؛ إذ إنه عادة ما يتجه الضباط في هذه الدول إلى النظام السياسي كميدان لتوسيع وتعظيم تأثيرهم. كما يشيع في هذا النمط عدم احترام مبدأ السيطرة المدنية على العسكريين، ومن ثم فإن النخب الحاكمة في هذه الدول ترقب نشاط العسكريين في المجتمع بعين الحذر والخشية؛ حيث إن هذه النخب تفتقر إلى القوة التي تحول بين العسكريين وبين إزاحتهم من السلطة. فالحكومات هشة وضعيفة، وتصبح في وضع تكون فيه عاجزة عن السيطرة على تكويناتها العسكرية. ولا شك أن هذا الأمر يسهل كثيراً من قيام العسكريين بممارسة دور مباشر في الحياة السياسية. ومن جهة ثالثة يظهر هذا النمط الانقلابي بصفة عامة في الدول ذات المؤسسات السياسية الضعيفة، والتي يغيب عنها احترام وسيادة القانون.

جدول رقم (1)

أنماط العلاقات المدنية العسكرية

النمط الانقلابي	نمط الضامن الخارجي	نمط الشرعية السياسية	نمط المقايضة
نيجيريا	الكاميرون	بوتسوانا	كينيا
غانا	الجابون	مالاوي	زامبيا
السودان	السنغال	موريشوس	
بنين	كوت ديفوار	سوازيلاند	
الكونغو الديمقراطية		تنزانيا	

1- أنماط العلاقات العسكرية المدنية:

من الملاحظ أن العلاقات المدنية العسكرية اتخذت مسارات عدة متميزة على المستويين الإقليمي والوطني في إفريقيا. فبينما كانت الانقلابات العسكرية أقل انتشاراً في منطقة إفريقيا الجنوبية، نجد أنها كانت حدثاً شائعاً في غرب ووسط وشرق إفريقيا. وفي حين شهدت بعض البلدان الإفريقية تكرار الظاهرة الانقلابية، فإن البعض الآخر قد نأى بنفسه عن هذه العدوى الانقلابية تماماً. ولعل تفسير ذلك يرجع، ولو جزئياً، إلى نمط مرحلة التحرر الوطني من ربة الاستعمار.

وعلى العموم، كانت الأنظمة التي جاءت إلى السلطة من خلال الكفاح المسلح قادرة على تأسيس، أو إعادة تنظيم قواتها المسلحة الوطنية، وبالتالي كانت أكثر نجاحاً في فرض السيطرة من تلك التي لم تفعل ذلك.

ثانياً، قامت بعض الدول التي حصلت على استقلالها بشكل تفاوضي، مثل تنزانيا وكينيا والسنغال، وبعد التحدي الأولي من قواتها المسلحة، بإعادة تنظيم وإضفاء الطابع المؤسسي على العلاقات المدنية العسكرية، وهو الأمر الذي حافظ على صيغة الحكم المدني بها، أما البعض الآخر، مثل غانا وأوغندا، فإنه لم يتمكن من القيام بذلك. وبالمثل، نجحت بعض الأنظمة العسكرية في تجنب الوقوع في شرك العملية الانقلابية مرة أخرى، في حين وقع البعض الآخر منها في إصار حلقة مفرغة من الانقلابات والانقلابات المضادة.

ويطرح صامويل ديكالو من خلال دراسة لنحو 12 دولة إفريقية لم تشهد تدخلاً مباشراً للعسكر في الحياة السياسية ثلاثة أنماط أو نماذج مهمة للعلاقات المدنية العسكرية في إفريقيا. وإذا أضفنا لها النمط الانقلابي لأصبح لدينا أربعة أنماط أساسية، وذلك على النحو التالي:

النمط الأول: البريتوري⁽¹⁾ (الانقلابي):

تتمثل السمات العامة لهذا النمط في الآتي: تمارس

(1) ترجع التسمية هنا إلى خبرة روما القديمة حينما كان الحرس البريتوري Praetorian Guard يتولى حماية مجلس الشيوخ في روما، ولكنه بعد ضعف الدولة أصبح يتدخل في الأمور السياسية حتى إنه أصبح يفرض إرادته على عملية اختيار الإمبراطور نفسه.

النمط الثاني: الضامن الخارجي:

إذ يعتمد استقرار نمط العلاقات المدنية العسكرية في هذه الحالة على وجود طرف خارجي مستعد لتقديم العون الخارجي في حالة وجود ما يهدد الاستقرار والأمن الداخلي. وقد طرحت فرنسا دوماً نفسها من خلال وجودها العسكري في العديد من مستعمراتها الإفريقية السابقة على أنها عامل استقرار لحماية الأمن الداخلي والخارجي لهذه الدول.

يعني ذلك أن فرنسا لن تسمح بتغيير أنظمة الحكم المدنية بما يضر بمصالحها في دول مثل السنغال وتوجو والكاميرون وجيبوتي. ولا شك أن الوجود الأمريكي والغربي اليوم في القارة الإفريقية بحجة محاربة الإرهاب، وإقامة علاقات وثيقة مع قادة الجيوش الإفريقية يمثل متغيراً مهماً في تحديد حركة العسكر إزاء السلطة المدنية الحاكمة. وتشير التقارير الأمريكية أن القيادة الإفريقية (أفريقوم) تمتلك العديد من القواعد والمنافذ داخل إفريقيا، كما أنها تقوم بعمليات استخباراتية، وترسل قوات خاصة إلى العديد من البلدان الإفريقية. وتخطط وزارة الدفاع الأمريكية لإرسال نحو ثلاثة آلاف جندي للقيام بمهام تدريبية ولوجستية في إفريقيا خلال عام ٢٠١٣م.

جدول رقم (٢)

الوجود العسكري الفرنسي في إفريقيا (٢٠٠٨م)

الدول المضيقة	عدد القوات	التشكيلات العسكرية	طبيعة الوجود العسكري
جيبوتي	٢٩٠٠	كتيبتان، طائرة نقل ١٠ طائرات هيلوكبتر مقاتلة طائرة استطلاع بحري	قواعد عسكرية تتمناذ

قواعد عسكرية دائمة	كتيبة مشاة، طائرتي نقل، وستة طائرات هيلوكبتر	٨٠٠	الجابون
قواعد عسكرية دائمة	كتيبة مشاة، طائرة نقل طائرة استطلاع بحرية، طائرة هيلوكبتر	١١٥٠	السنغال
قواعد مؤقتة	٦ طائرات مقاتلة، طائرتي نقل، سرية مشاة	١٢٠٠	تشاد
قواعد عسكرية دائمة	كتيبة مظليين، فرقاقتين، زورقين للدورية -طائرتي نقل وطائرتي هليكوبتر	٤٠٠٠	رينيون
قواعد مؤقتة	بحرية	غير معلوم	خليج غينيا
قواعد عسكرية دائمة	غير معلوم	١٨٥٠	كوت ديفوار
قواعد عسكرية دائمة	عدد (٢) قوارب مراقبة فضيلة مشاة، ٣٠٠ من جنود الدرك	٣٥٠	مايوت

المصدر:

Sun Degang & Yahia Zoubir , Sentry Box in the Backyard: Analysis of French Military Bases in Africa. Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia), Vol. 5, No.3, 2011, p84.

٢- استراتيجيات السيطرة المدنية على

العسكريين:

يمكن الحديث عن استراتيجيات سبعة أساسية تبنتها الدول الإفريقية التي شهدت نمطاً مستقراً للعلاقات المدنية العسكرية، ولم تشهد خلال مرحلة ما بعد الاستقلال تدخلاً مباشراً للعسكر في الحياة السياسية.

وهذه الاستراتيجيات هي على النحو التالي:

١- سياسات التجنيد ولاسيما في سلك الضباط:

حيث عادة ما يتم اللجوء إلى انتهاج سياسات تفضيلية معينة لاختبار كادر الضباط الجديد من بين جماعات إثنية أو دينية أو إقليمية معينة تكون مؤيدة لنظام الحكم القائم. وعلى الرغم من أن هذه السياسة تفضي إلى إنشاء «جيوش قبلية» الطابع، كما كان العهد في النظام الاستعماري؛ فإن استبعاد العناصر المناوئة والمعارضة للنظام السياسي تسهم كثيراً في تحقيق الاستقرار السياسي، وتجنب النمط الانقلابي.

ولعل هذه الاستراتيجية تتضح بجلاء في التجربة الكينية؛ حيث حاول الرئيس جومو كينياتا بعد الاستقلال تجنيد مزيد من الكيكويو في سلك الضباط، ولاسيما المواقع القيادية العليا. وعليه فإن أي تحرك جماعي من قبل الجيش يفترض تعاوناً كاملاً بين الضباط الكيكويو وغير الكيكويو، وهو أمر مستبعد في ظل التركيبة الحالية للجيش الكيني. كما أن وجود قوات الخدمة العامة، وهي قوات شبه عسكرية مدربة تدريباً عالياً تمثل عنصر ردع في مواجهة أية محاولات لزعزعة أمن واستقرار النظام الحاكم.

٢- إنشاء قوات وفرق خاصة لمراقبة أي تحركات معادية من

قبل الجيش أو الشرطة أو القوات الجوية:

ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك قوات الحرس الجمهوري، وقوات الخدمة العامة، والقوات شبه العسكرية وأجهزة الاستخبارات العامة، وما إلى ذلك من

النمط الثالث: المقايضة:

يعتمد هذا النمط على شراء الولاء السياسي للعسكريين؛ من خلال المقايضة بإعطائهم مزايا مادية معينة، سواء على المستوى الجماعي أو الفردي. ولا شك أن هذا الأسلوب يخالف مضمون نمط القائد/ الأتباع الذي يستخدمه النظام السياسي مع النخبة المدنية، سواء في الشرائح التقليدية أو الحديثة. لقد أضحت مسألة إرضاء العسكريين وسد احتياجاتهم الشخصية والجماعية من خلال المنصب تمثل تحدياً كبيراً أمام القيادة السياسية المدنية.

وتشمل هذه الإغراءات، بالإضافة إلى المرتبات المجزية، الإعفاءات الجمركية على السيارات والسلع الترفيهية، والسفر للخارج من أجل حضور دورات تدريبية، والتعيين في وظائف الملحق العسكري خارج البلاد، وما إلى ذلك.

النمط الرابع: الشرعية السياسية:

يعتمد هذا النمط على انتهاج النظام الحاكم سياسات تحقق له الشرعية السياسية، بما يضمن السيطرة على المؤسسة العسكرية، ويمنعها من التدخل في الحياة السياسية. وفي هذا النمط من العلاقات المدنية العسكرية المستقرة يسود اعتقاد عام بأنه من الصواب استمرار النخبة المدنية الحاكمة في إدارة شؤون البلاد.

ولعل من بين أبرز العوامل التي تدعم شرعية النخبة المدنية في هذا النمط غياب الانقسامات العرقية الحادة، ووجود قيادة مدنية لديها مقومات الزعامة وفقاً لأسس تقليدية أو حديثة (يمكن الإشارة إلى حالتي بوتسوانا وسوازيلاند). كما أن بعض الزعامات في هذه الدول استطاعت أن تبني جسور التواصل والالتقاء الاجتماعي بين الجماعات المتنافسة، وهو ما جنّب دولها حدوث صراعات محتملة (تتزانيا مثال واضح).

الوحدات والقوات التي تستهدف حماية النظام القائم والدفاع عنه.

وقد اتضح دور مثل هذه القوات على سبيل المثال في محاولة الانقلاب الفاشلة التي شهدتها كينيا عام ١٩٨٢م حينما تصدت قوات الخدمة العامة للانقلابيين في القوات الجوية الكينية. وقد استطاع عمر بونجو في الجابون تأسيس قوات النخبة الرئاسية من بين صفوف قبائل الباتيك Bateke وتسليحها بأحدث المعدات، وذلك من أجل تحقيق التوازن مع القوات العسكرية النظامية.

٣- تعيين أفراد من الأسرة الحاكمة في المواقع القيادية بالجيش، مثل رئاسة الأركان والمخابرات العامة والحرس الرئاسي:

وإذا أخذنا بعين الاعتبار وجود تقارير يومية من أجهزة الاستخبارات السياسية، فإن رئيس الدولة يكون على إحاطة تامة بكل ما يحدث داخل المؤسسة العسكرية. ويمكن أن نشير في هذا السياق إلى خبرة بوتسوانا؛ حيث أصبح إيان خاما قائداً للجيش قبل توليه مهام الرئاسة في عام ٢٠٠٩م، وهو ابن أول رئيس للبلاد بعد الاستقلال السير سيرتس خاما. وقد شمل هذا التقليد دولاً أخرى مثل أوغندا التي حرص رئيسها يوري موسيفيني أن يلحق ابنه كينروباجا Kainerubaga بالجيش ليتولى مناصب قيادية في فترة زمنية محدودة. وهو ما دفع إلى الاعتقاد بأن أوغندا تسعى إلى توريث الحكم في حالة غياب الرئيس موسيفيني.

٤- تعيين بعض العسكريين الأجانب في مواقع قيادية مهمة:

مثل الاستخبارات العسكرية وقوات الحرس الرئاسي، وغيرها من الأجهزة الرقابية التي تعمل على مراقبة تحركات الجيش. وقد ظهر هذا الأسلوب واضحاً في الدول الناطقة بالفرنسية؛ حيث تشير خبرة دول مثل النيجر وإفريقيا الوسطى أنها اعتمدت في فترات معينة من الحكم المدني بها على وجود عسكريين فرنسيين يعملون في المؤسسات العسكرية والرقابية بها.

ولعل الجابون في ظل حكم الرئيس الراحل عمر بونجو تطرح مثالاً واضحاً على هذه الاستراتيجية؛ حيث شهدت البلاد وجود مجموعة يعتد بها من المرتزقة الأجانب يتقاضون رواتب عالية، ويعملون تحت إمرة الرئيس شخصياً؛ بهدف مراقبة والسيطرة على القوات العسكرية النظامية.

٥- الحصول على الدعم الخارجي في حالة وجود أي اضطرابات داخلية تهدد أمن النظام الحاكم:

فقد عمدت بعض الدول الفرنكوفونية في إفريقيا إلى الاستعانة بالقوات الفرنسية للدفاع عنها، وذلك من خلال توقيع عدد من اتفاقيات التعاون العسكري مع فرنسا. ولعل من أبرز الأمثلة على تلك الدول التي تعتمد على الدعم الفرنسي: السنغال والجابون والكاميرون.

٦- محاولة إضفاء الطابع الشرعي على النظام الحاكم:

من خلال تبني سياسات تعددية، مثل إجراء انتخابات قائمة على التعدد الحزبي، أو الاعتماد على بعض مصادر التأييد التقليدية، أو اللجوء إلى استخدام خطاب ذي نزعة وطنية معادية للاستعمار الغربي. وعليه فإن نظرة الجماهير إلى مشروعية النظام الحاكم تعني في ذات الوقت قبول المؤسسة العسكرية بشرعية الحكم المدني.

٧- تقديم العديد من الإجراءات والمنافع لأفراد المؤسسة العسكرية:

مثل منحهم رواتب مرتفعة نسبياً، وتوفير العديد من الخدمات والمزايا المالية لهم ولعائلاتهم، وهو ما يعني بالتبعية عملية شراء الولاء السياسي، وبصفة خاصة من جانب كبار الضباط. وعادة ما يقوم كبار الضباط في الجيش والشرطة بأنشطة اقتصادية متعددة، كما أن بعضهم يتقاضى أكثر من أجر واحد، وهو ما تغض عنه الحكومات الطرف.

الابارتهايد^(١) ابتداء من عام ١٩٩٤م نموذجًا واضحًا ومهمًا لنمط العلاقات المدنية العسكرية القائم على الشراكة والثقة. ويتسم هذا النمط بالخصائص الآتية:

١- أن هذه الشراكة ليست متساوية الأركان؛ ف قوات

الدفاع الوطني في جنوب إفريقيا تخضع للرقابة والمساءلة من قبل السلطة المدنية المنتخبة. ولا يخفى أن تأسيس نظام ديمقراطي وتعزيزه يصبح أمرًا مستحيلًا إذا كان العسكر لا يقبلون بهذا المبدأ أو لا يحترمونه.

لا شك أن تطبيق النمط الغربي في العلاقات المدنية العسكرية، والذي يقوم على مبدأ السيطرة الكاملة للخبذة المدنية، والتبعية المطلقة للمؤسسة العسكرية قد لا يتفق وطبيعة الثقافة السائدة في إفريقيا بعد سنوات طويلة من الحكم الاستبدادي والتدخل العسكري^(١).

للخبذة المدنية، والتبعية المطلقة للمؤسسة العسكرية قد لا يتفق وطبيعة الثقافة السائدة في إفريقيا بعد سنوات طويلة من الحكم الاستبدادي والتدخل العسكري^(١).

إذ ربما يولد ذلك المنحى استياء ومقاومة من كبار الضباط الذين

يرون ذلك تدخلًا سياسيًا يقوّض كرامتهم العسكرية والمهنية. وعليه فإن بناء نمط من العلاقة المستقرة بين النخبة المدنية والمؤسسة العسكرية يتطلب بذل الوقت والجهد لبناء الثقة المتبادلة.

ومن المعروف أن المؤسسة العسكرية في الديمقراطيات المستقرة ليست محايدة تمامًا، وإنما هي تمارس ضغطًا سياسيًا بشكل غير مباشر، من أجل تعظيم مصالحها المؤسسية، والمساهمة في صياغة السياسات الدفاعية والأمنية؛ استنادًا إلى خبرات أعضائها المهنية.

نمط الشراكة التعاونية:

تعطي خبرة جنوب إفريقيا في مرحلة ما بعد

(١) إن عسكرة السياسة في الخبرة الأفريقية كانت نتاجًا لمشكلات حادة وعميقة عانت منها الدولة ما بعد الاستعمارية، ومن ذلك: سوء الإدارة الاقتصادية، وضعف أو فشل مشروع الدولة الوطنية، والنزاعات العرقية والطبقية، وضعف المؤسسات السياسية، والافتقار إلى المساءلة السياسية وشيوع الفساد، وانتهاك حقوق الإنسان، وهلم جرا. وكانت هذه العوامل وغيرها هي المبرر الأساس لتدخل العسكريين عن طريق النمط الانقلابي. علاوة على ذلك، فإن هذه «الأسباب» متداخلة ومتشابكة، وهو ما يعني أنها تفهم في إطار سياقاتها الوطنية والتاريخية. انظر في ذلك:

Hutchful, Eboe. «Demilitarising the Political Process in Africa: Some Basic Issues.» Op. cit, pp 3-16 and J Frazer, Conceptualizing Civil-Military Relations During Democratic Transition, Africa Today, 42(1-2), (1995), pp 39-48.

وقد حدد دستور جنوب إفريقيا

الجديد بشكل واضح التسلسل الهرمي للسلطة في المسائل العسكرية. ف رئيس أركان قوات الدفاع الوطني يمارس دورًا تنفيذيًا في قيادة هذه القوات. وتمارس هذه القيادة تحت إشراف وتوجيهات وزير الدفاع وقت السلم، ويتوجيه من رئيس الدولة في حالة الدفاع عن الوطن. وعلى أية حال فإن وزير الدفاع يخضع لمساءلة البرلمان ومجلس الوزراء في كل ما يتعلق بقوات الدفاع الوطني.

ويقوم البرلمان بالموافقة على التشريعات والميزانية العسكرية، وعلى قرار رئيس الدولة بنشر قوات الدفاع الوطني خارج الحدود أو داخلها. وتمتلك لجنة الدفاع في البرلمان سلطات الرقابة، والإشراف، والتحقيق، وإصدار التوصيات في كافة المسائل العسكرية والأمنية.

٢- يتم تعريف الشراكة في القانون؛ حيث يتم تحديد صلاحيات ومهام الجيش وفقًا للدستور وقانون الدفاع. ويتعين على قوات الدفاع الوطني أثناء قيامها بعملياتها، أو الاستعداد لتلك العمليات الالتزام بهذه المعايير. وفي حالة الحرب تلتزم بقواعد القانون الدولي الإنساني.

ومن اللافت للانتباه حقًا أن دستور جنوب إفريقيا

(٢) نظام الابارتهايد هو نظام يعمل على التمييز العنصري بين المواطنين بسبب اللون أو الجنس أو الدين.

صياغة السياسات الدفاعية. وعادة ما يتمتع كل من رئيس الأركان (عسكري) وسكرتير وزير الدفاع (مدني) بمكانة متساوية في التعامل مع وزير الدفاع. فالمستول المدني يقترح السياسات، والثاني العسكري يقترح المسائل التنفيذية والعملياتية. وهو ما يجعل هذا النمط متوازناً.

تعزيز مبدأ الرقابة البرلمانية:

فيما يخص مجال الرقابة البرلمانية على أمور الدفاع والمؤسسة العسكرية يوجد في جنوب إفريقيا نوعان من اللجان البرلمانية: أولهما اللجنة الدائمة المشتركة بشأن الدفاع، والثانية هي لجنة ملف الدفاع. وتتولى اللجنة الأولى المسائل العامة للرقابة، كما أنها تملك إمكانية التحقيق وتقديم المقترحات بشأن الميزانية وسياسات الأمن والتسليح وأية مهام أخرى خاصة بالرقابة البرلمانية على القوات المسلحة، كما يحددها قانون الدفاع الوطني.

وتكاد اللجنة الثانية الخاصة بملف الدفاع تمارس نفس الاختصاصات والصلاحيات المخولة للجنة الدائمة، ولكنها مع ذلك تشارك في عملية التشريع التي يقوم بها البرلمان ككل. وقد جرت العادة على تمثيل كافة الأحزاب المشاركة في البرلمان في عضوية هذه اللجنة. ومن الملاحظ أيضاً أن عمل هاتين اللجنتين متكامل؛ بحيث يؤدي في النهاية إلى تحقيق الغرض العام، وهو السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية.

ولعل من أبرز الأنشطة البرلمانية في مجال مراقبة القوات المسلحة في جنوب إفريقيا المشاركة في حوار مجتمعي عام في أعقاب التحول من نظام التفرقة العنصرية بهدف إعادة تعريف عقيدة المؤسسة العسكرية، وتحديد أهدافها، والتخلص من روح التدخل

يعلي من شأن القانون، ويجعله مقدماً على مبدأ الطاعة العسكرية؛ إذ يتعين على أفراد الجيش عدم إطاعة «أية أوامر مخالفة للقانون بشكل واضح».

٣- تتطوي هذه الشراكة على معايير معينة بالنسبة للقوات المسلحة. ومن ذلك على سبيل المثال: احترام القوات المسلحة للحكم المدني، وسيادة القانون، والعملية السياسية الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والمبدأ الدستوري الخاص بعدم التمييز استناداً إلى العرق أو النوع أو التوجه الجنسي.

إضافة إلى ذلك فإن قوات الدفاع الوطني تتمتع بالحيادية السياسية في مواجهة السياسات الحزبية، وهو ما يعني أنها لا تسعى إلى تحقيق أو تعطيل مصالح أي طرف، سواء كان في الحكومة أو المعارضة. وقد تم تأهيل جميع أفراد قوات الدفاع الوطني من خلال برنامج للثقافة المدنية يشمل التوعية بالمبادئ الدستورية، واحترام حقوق الإنسان، واحترام التنوع الثقافي والمبادئ الديمقراطية للعلاقات المدنية العسكرية.

٤- وتقوم الشراكة على التزامات محددة من قبل الحكومة تجاه القوات المسلحة. ومن ذلك عدم إساءة الحكومة للقوة العسكرية، سواء لأغراض حزبية أو قمعية. كما أنها لا تتدخل في هرمية القيادة العسكرية، أو تطبيق قانون التأديب العسكري، أو المسائل التنفيذية التي تدخل في اختصاص القادة العسكريين. وتلتزم الحكومة كذلك بالعمل على زيادة الميزانية العسكرية لتمكين القوات المسلحة من أداء مهامها بشكل فعال، ولضمان تحقيق رواتب مجزية للعسكريين.

٥- تتحقق الشراكة من خلال هيكل وبنية وزارة الدفاع؛ بحيث تضم موظفين مدنيين يهتمون بالجوانب السياسية لمسائل الأمن والدفاع، كما أنهم يشاركون في

نوع من المواثيق السياسية بما يحقق مصالح أطراف المعادلة في العلاقات المدنية العسكرية في بوتسوانا.

وتشير تجربة تنزانيا التي شهدت تمرداً عسكرياً وحيداً عام ١٩٦٤م إلى التخلص من الجيش الموروث عن فترة الاستعمار، وتأسيس جيش جديد بعقيدة جديدة تحترم مبدأ السيطرة المدنية على العسكر. وبالفعل قام جوليوس نيريري بدعوة شبيبة حزب الاتحاد الوطني الإفريقي لتتجانفاً (التانو) بالانضمام للجيش الجديد في جمهورية تنجانيقا. وعندما تم تحقيق الوحدة مع زنبار وتأسيس جمهورية تنزانيا أضحت الجيش التنزاني مؤدجاً وفقاً لنمط اشتراكية الأوجاما الذي انتهجه نيريري، وهو ما ضمن إلى حد كبير ولاء العسكر للنخبة المدنية الحاكمة في إطار فلسفة الحزب الواحد الحاكم.

وعندما خضعت تنزانيا لتأثيرات التحولات الديمقراطية التي عصفت بدول القارة الإفريقية في نهاية أعوام الثمانينيات، كان عليها أن تتخلص من نظام الحزب الواحد الحاكم وتأخذ بمنهج التعددية الحزبية، وهو ما أسهم بقدر ما في إعادة صياغة نمط العلاقات المدنية العسكرية مرة أخرى. ومن ذلك:

١- تم الفصل بين الحزب والحكومة، وذلك في أعقاب وضع دستور جديد عام ١٩٩٢م والسماح بتعدد الأحزاب. وعليه فقد أصبح الحزب الثوري الحاكم مجرد أحد الأحزاب المتواجدة في المشهد السياسي، وتسعى للحصول على الدعم الحكومي شأنه شأن باقي الأحزاب الأخرى.

٢- تم الفصل نهائياً بين الجيش والحزب، وعليه فقد تم إغلاق جميع فروع ومؤسسات الحزب داخل الجيش، وهو ما عكس توجهاً جديداً نحو مرحلة من التحول الديمقراطي التي تؤكد على حيادية، وعدم تحزب المؤسسة العسكرية.

٣- تم تحريم الاشتغال بالسياسة على جميع أفراد المؤسسة العسكرية وموظفي الخدمة المدنية؛ إذ تم

السياسي لديها؛ بحيث تصبح مؤسسة مهنية تعلى من قيم الديمقراطية والسيطرة المدنية. وقد أنتج هذا الحوار إصدار الكتاب الأبيض لوزارة الدفاع في مايو ١٩٩٦م.

وتشمل الرقابة البرلمانية، من جهة ثانية، قضايا التشريع المتعلقة بالدفاع، وكذلك بعض الأمور المتعلقة بإعادة هيكلة قوات الدفاع الوطني، وعمليات نشرها داخل حدود الدولة أو خارجها. على أن قضية الميزانية العسكرية تظل إحدى التحديات الكبرى التي تواجه الرقابة البرلمانية؛ إذ لا تزال اللجان البرلمانية تتعامل مع ميزانية الجيش بحسبانها أمراً واقعاً، وهو ما يعني أن البرلمان لا يمارس دوراً حقيقياً في توجيه وإدارة الميزانية العسكرية.

وتطرح تجربة بوتسوانا نمطاً آخر في العلاقات المدنية العسكرية المستقرة؛ حيث لا تشهد البلاد وجود منصب وزير الدفاع، ويتولى رئيس الدولة بنفسه مسؤولية قيادة المؤسسة العسكرية؛ فهو بحكم الدستور القائد الأعلى للقوات المسلحة ورئيس أركانها. ويتولى الرئيس كما هو محدد بالدستور سلطة تحديد الاستخدام العملي للقوات المسلحة، وتعيين أفرادها، وترقيتهم، وإحالتهم للتقاعد. ولرئيس الدولة حق تفويض بعض صلاحياته لأي عضو في القوات المسلحة.

وتبرز طبيعة العلاقات المدنية العسكرية السائدة في بوتسوانا -على الرغم من وجود شكوك متبادلة بين النخب العسكرية والمدنية- أهمية الشراكة والتوفيق بين الطرفين لخلق وتعزيز البيئة المواتية لتطوير الديمقراطية في البلاد. إن المؤسسة العسكرية ترى نفسها الأقدر على حماية المصلحة الوطنية، وأنها الأكثر تدريباً وخبرة بحكم طبيعتها المهنية، أما النخبة السياسية فهي لا تفهم كثيراً في الأمور الفنية الخاصة بالمؤسسة العسكرية كما أنها تتحرك وفق دوافع حزبية وانتخابية ضيقة.

وقد جرت العادة حتى في ظل عدم وجود وزير مختص بالقوات المسلحة على القبول بمبدأ التوفيق لإحداث

تخبيرهم بين العمل في مجال الخدمة المدنية العامة، أو الاشتغال بمجال النشاط السياسي.

٤- إعادة هيكلة وتنظيم القوات المسلحة؛ من أجل تدريبها بشكل احترافي، وبما يؤهلها للمشاركة في عمليات حفظ السلام.

وعليه يمكن أن نخلص إلى القول بأنه في محاولة لترويض المؤسسة العسكرية -خاصة بعد تمرد ١٩٦٤م- قام النظام الحاكم في تنزانيا بإضفاء الشرعية السياسية على نفسه من خلال إحداث نوع من التداخل بين مؤسسات الجيش والحكومة، والحزب والبيروقراطية. وعلى الرغم من التحولات السياسية التي شهدتها تنزانيا منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، فإن عمليات إعادة هيكلة نمط العلاقات المدنية العسكرية السائد لم تغير طبيعة مبدأ السيادة المدنية على العسكريين.

أما مالاوي فقد شهدت جهوداً دعوية من أجل التخلص من عملية عسكرية المجتمع، وذلك بحل وتسريح منظمة شباب الرواد المالاويين Malawi Young Pioneers، وهي ميليشيا حزبية نشأت عام ١٩٦٣م، وتم تدريبها على أيدي الإسرائيليين، وفقاً لنظام الكيبوتز (المستوطنات الجماعية)، كما رفض الجيش المالاوي التدخل المباشر في الحياة السياسية أثناء الفترة الانتقالية والتحول لنظام التعدد الحزبي في عام ١٩٩٤م.

وقد اعتمدت الحكومة المالاوية على عدد من الميكانزمات لتحقيق مبدأ السيطرة المدنية على العسكريين، ومن ذلك: التأكيد على هيمنة الضوابط الدستورية والتشريعية، وخلق توافق حزبي بشأن سياسات الدفاع والحكم الصالح. ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى عدد من الأمثلة المهمة، وذلك على النحو التالي:

١- ينص الدستور على أن الجيش يعمل تحت إمرة وإشراف السلطات المدنية. كما أنه يحدد مهمة هذا الجيش في دعم السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية

للبلاد، بالإضافة إلى دعم وحماية النظام الدستوري. ويلتزم الجيش دستورياً بوضع موارده وخبراته التقنية تحت تصرف السلطات المدنية، كما يتعين عليه أداء الواجبات المنوطة به خارج البلاد إذا اقتضت الضرورة ذلك. وطبقاً للدستور فإن الأمور التنفيذية الخاصة بالمؤسسة العسكرية يتولاها رئيس الجمهورية؛ باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة، ومجلس الدفاع الذي يضم وزير الدفاع والقيادة العسكرية العليا.

٢- ينص الدستور على وجود لجنة الأمن والدفاع في الجمعية الوطنية؛ لضمان رقابة الأحزاب على الجيش، وتعزيز دور البرلمان التشريعي والرقابي على المؤسسة العسكرية. ويُعد البرلمان السلطة الوحيدة التي توافق على استخدام القوة العسكرية لفترة طويلة، ومع ذلك فإن رئيس الجمهورية يملك حق نشر قوات عسكرية دون موافقة البرلمان، ولرئيس الدولة كذلك حق تعيين وفصل كبار الضباط؛ بما في ذلك القائد العام للجيش.

٣- وتجدر الإشارة إلى أن الجيش في مالاوي اكتسب سمعة دولية معتبرة؛ نظراً لمشاركته في عمليات حفظ السلام، وجهود الإغاثة الإنسانية الدولية، وربما يعزى ذلك إلى قيم المهنية والاحتراف العالية التي أظهرها خلال فترة الانتقال نحو الديمقراطية والتعدد الحزبي في مالاوي منذ عام ١٩٩٤م.

رابعاً: تحديات السيطرة المدنية على العسكر في المرحلة الانتقالية:

على الرغم من أن الربيع الإفريقي قد سبق نظيره العربي بنحو عقدين من الزمان؛ فإن نمط العلاقات المدنية العسكرية السائدة في إفريقيا بحاجة إلى الإصلاح، إذ لا يزال إبعاد العسكر تماماً عن تعاطي السياسة أمراً بعيد المنال. ويمكن أن نشير إلى بعض الانقلابات العسكرية أو المحاولات الانقلابية في بعض الدول الإفريقية مثلما حدث في إفريقيا الوسطى (مارس ٢٠٠٣م) ساوتومي وبرنسيب (يوليو ٢٠٠٣م) وغينيا بيساو (سبتمبر ٢٠٠٣م)، والانقلاب الذي استمر فترة وجيزة

أولها: ضعف القدرات المؤسسية:

فالسيطرة المدنية الفعالة تستلزم وجود مؤسسات قوية وذات خبرة في مجال بناء القدرات في القطاع المدني. وإذا نظرنا إلى الواقع الإفريقي من هذا المنظور فسنجد أن التحدي الأكبر

لمبدأ السيطرة المدنية يتمثل في ضعف مؤسسات الحوكمة في قطاع الأمن بمعناه العام. فإذا ما علمنا أن مبدأ الرقابة البرلمانية معمول به بشكل أو بآخر في معظم الدساتير الإفريقية، فإن ثمة فجوة كبيرة بين النص الدستوري والممارسة العملية. وعادة ما يمارس ممثلو الشعب دورًا محدودًا في مراقبة المؤسسة العسكرية.

ثانيًا: عدم وضوح الأدوار والسلطات الدستورية:

إذ يُلاحظ أن أغلب الدساتير الإفريقية قلما تتحدث عن كيفية ممارسة البرلمان لسلطاته ووظائفه. فأغلب التشريعات لا تعبر عن دور مستقل في صياغة السياسة الأمنية والدفاعية، وعادة ما تقوم السلطة التنفيذية بهذه المهمة.

ثالثًا: نقص الموارد:

تفتقد معظم المجالس النيابية للتمويل الكافي وغياب الدعم. ولا شك أن ذلك كله ينعكس على ضعف القدرة على تطوير السياسات، وتقوية الموارد المالية.

رابعًا: ضعف أو غياب الروابط المؤسسية مع

القوات المسلحة:

وهو ما يترتب عليه صعوبة الحصول على المعلومات، ولا يخفى أن معظم ممثلي الشعب يفتقرون إلى وجود وسائل مستقلة للحصول على المعلومات الخاصة بالمؤسسة العسكرية.

في توجو (فبراير ٢٠٠٥م) والانتقاليين اللذين وقعا في موريتانيا عامي ٢٠٠٥، ٢٠٠٨م)، واندلاع غينيا في ديسمبر ٢٠٠٨م واندلاع مدغشقر في مارس ٢٠٠٩م، واندلاع فبراير ٢٠١٠م في النيجر. وجميع هذه الأمثلة توضح مدى عدم استقرار العلاقات المدنية العسكرية في الواقع الإفريقي المعاصر.

وعليه فإن من غير الحكمة تجاهل الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في الواقع الإفريقي، أو عند عملية التخطيط الاستراتيجي لمسارات التحول الديمقراطي الذي شهدته دول القارة منذ أواخر ثمانينيات القرن الماضي.

إن القضية -كما يطرحها العديد من الكتاب والخبراء- هي ليست في عدم وجود دور سياسي للعسكر، ولكن القضية تكمن في طبيعة وحدود هذا الدور السياسي. ولذلك لا بد من الإقرار بأهمية ومحورية الدور الذي يمكن أن يمارسه العسكر في عملية التحول الديمقراطي في إفريقيا.

وعلى الرغم من تغير النظام الدولي والإقليمي من حيث دعمه لقيم الديمقراطية والليبرالية الجديدة، فإن محورية المؤسسة العسكرية، ودورها في الحياة السياسية الإفريقية ليست خافية. ولعل ذلك هو ما دفع إلى القول بأن العسكر والقطاعات الأمنية الأخرى تمثل الخطر الأكبر على عملية التحول الديمقراطي في إفريقيا.

وتظهر خبرة التحول الديمقراطي في إفريقيا أنه في الوقت الذي نجحت فيه الحركات الاحتجاجية والثورية في دكّ أركان النظم الاستبدادية والعسكرية، فإن تطبيق مبدأ السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية لا يزال تحديًا كبيرًا وهدفًا صعب المنال، وربما يعزى ذلك لعدة أمور أهمها:

تحظى فيها المؤسسة العسكرية بالهيمنة والسيطرة.

٦- تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بما يعطي الانطباع بأن العسكر هم الأقدر على التعامل معها.

خامساً: تجربة دول الربيع العربي: دروس إفريقية:

لا شك أن طبيعة العلاقات المدنية السائدة في بلدان الربيع العربي قد أثرت يقيناً على اختلاف ردود الأفعال، والنتائج الخاصة بالصحة العربية، والثورة ضد الظلم والظلم. وأياً كان رد فعل المؤسسة العسكرية على الثورات العربية، فإن عملية الانتقال الديمقراطي سوف تفرض ضرورة إعادة التفاوض بشأن طبيعة وغاية العلاقات المدنية العسكرية في مرحلة ما بعد الربيع العربي. فالسؤال الذي يطرح نفسه يتعلق بطبيعة الرسالة والهدف للقوات المسلحة الوطنية؟ هل هي تدافع عن ثغور الأمة ضد أي عدوان أو تهديد خارجي، أم أن مكانها هو داخل الحدود، والعمل على دعم سلطة جماعة سياسية معينة؟ ولا شك أن الخطاب السائد في المرحلة الانتقالية العربية سوف يشهد جدلاً واضحاً حول مدى وجود الرقابة المدنية على المؤسسة العسكرية.

وعلى الرغم من تشابه الظروف التي أفضت إلى ثورة العرب في عام ٢٠١١م، فإن طبيعة العلاقات المدنية والعسكرية السائدة في كل دولة على حدة ارتبطت بسياقها الوطني، وخبرتها التاريخية.

ونستطيع أن نعطي ثلاثة أمثلة في هذا الخصوص.

فالحالة المصرية تطرح معضلة حقيقية أمام أي صياغة ديمقراطية لنمط العلاقة بين النخبة العسكرية والنخب المدنية والسياسية في مرحلة التحول الديمقراطي. ربما يعزى ذلك لعدة أسباب؛ لعل من أبرزها: خيرة عسكرة السياسة المصرية منذ تدخل الجيش بمساندة شعبية عام ١٩٥٢م وانتصار حرب أكتوبر ١٩٧٣م، وهو ما جعل مبدأ السيطرة المدنية على العسكريين أمراً

خامساً: تقاليد إبقاء أمور الجيش والأمن في أيدي السلطة التنفيذية؛ فكما هو سائد في الدول الناطقة بالفرنسية تعتبر قضايا الأمن بمعناه العام من اختصاص مؤسسة الرئاسة. ولعل ذلك يدفع إلى التنافس بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وهو ما يُضفي مزيداً من التعقيد على جهود بسط السيطرة المدنية الكاملة على القوات المسلحة.

وعلى أية حال بدأت البرلمانات الإفريقية في التطور والاستفادة من المد الديمقراطي الذي تشهده دول القارة. وطبقاً لدراسة مقارنة على تجارب ست دول إفريقية هي: غانا، وبنين وكينيا، والسنغال، وجنوب إفريقيا وأوغندا، فإن بعض هذه الدول استطاعت أن تعزز قدراتها المؤسسية في مجال التشريع؛ بحيث أضحى برلماناتها قوية وفعّالة، في حين أن البعض الآخر لا يعدو البرلمان فيه مجرد مؤسسة ورقية لا تقدم ولا تؤخر.

وتجدر الإشارة إلى أن من بين التحديات الكبرى التي تواجه الحكومات المنتخبة في إفريقيا ما يلي:

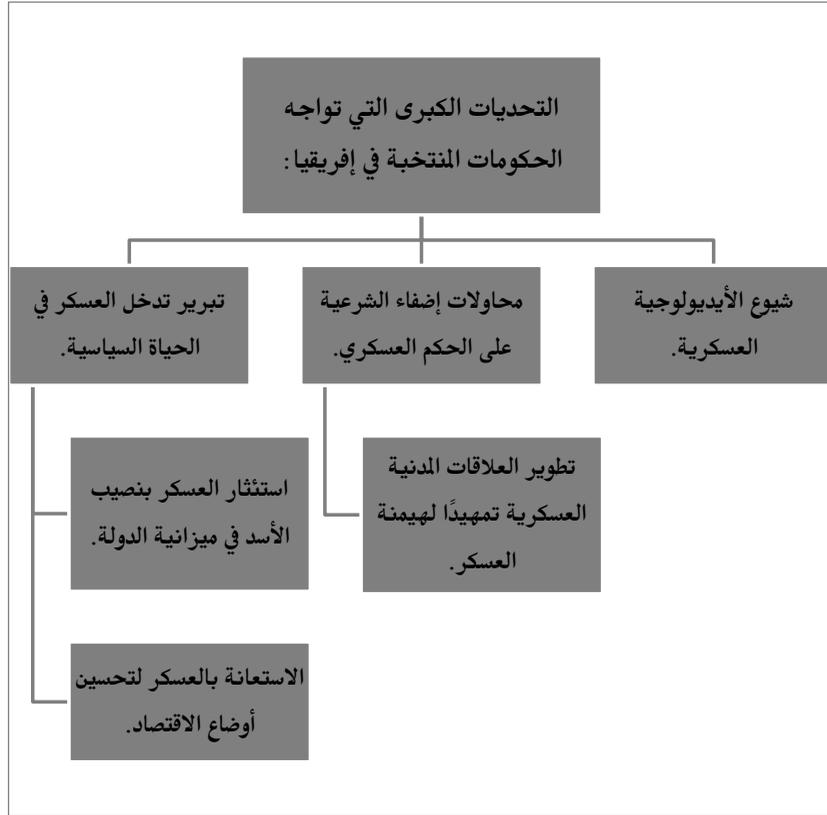
١- تبرير تدخل العسكر في الحياة السياسية بشكل مباشر تحت دعاوى مختلفة، مثل فساد النظام الحاكم، وسوء الإدارة، وعدم الكفاءة من جانب السياسيين.

٢- محاولات إضفاء الشرعية على الحكم العسكري؛ من خلال الزعم بأن العسكر هم حماة الأمة والمدافعون عن كرامتها واستقلالها.

٣- شيوع الأيديولوجية العسكرية التي تؤكد على أن العسكر هم الأقدر على الحكم؛ لأنهم الأكثر كفاءة وطهرًا وعدم تحيز.

٤- استئثار المؤسسة العسكرية بنصيب الأسد في الميزانية العامة للدولة.

٥- تطوير أنماط من العلاقات المدنية العسكرية



وفر لها قاعدة كبيرة للتأييد الاجتماعي، ولعل ذلك يبرر ولو جزئياً، قرارها بالتخلي عن مساندة نظام مبارك في يناير ٢٠١١ م.

وتطرح تونس نموذجاً مختلفاً عن الحالة المصرية، فقد كان الحبيب بورقيبة -مهندس الاستقلال في تونس وباني نهضتها الحديثة- محامياً لم يخرج من بين صفوف المؤسسة العسكرية؛ ونظراً لأن عملية الاستقلال عن فرنسا كانت سلمية وتفاوضية لم تكن هناك حاجة إلى وجود بناء عسكري وطني قوي. فالنخبة الوطنية الجديدة في تونس كانت نتاجاً للحركة الوطنية التي قادها حزب الدستور الجديد والحركة العمالية، أي أنها كانت مدنية الطابع، ولم تخرج من عباءة حركة المقاومة الثورية كما حدث في الجزائر.

لقد تأثرت العلاقات المدنية العسكرية في تونس برؤية الحبيب بورقيبة لما تكون عليه نهضة تونس الحديثة؛ حيث تم استبعاد العسكر من الفضاء السياسي، وكان

مثالاً لا يتفق مع مجريات الواقع الفعلي^(١). كما أن حالة الصراع العربي الإسرائيلي المستمرة برغم اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية عام ١٩٧٩م جعلت المؤسسة العسكرية تتوسع في تعريف المخاطر التي تهدد الأمن القومي المصري، وهو ما يعطيها المبرر لاستخدام أدوات القوة العنيفة المملوكة لديها.

على أن أخطر ما يميز التجربة المصرية هو تطور الروح الجمعية للمؤسسة العسكرية التي باتت تؤكد على قيم الاحتراف، والانضباط المؤسسي، وهو ما دفعها للمشاركة بأكثر من ٢٠٪ من إجمالي الناتج القومي. كما أن تعدادها الكبير الذي يقترب من نصف مليون فرد قد

(١) يلاحظ أن القيادات العسكرية مارست دوراً سياسياً مباشراً في ظل الحكم الناصري، غير أن السادات استطاع أن يسيطر تماماً على الجيش، وهو ما فعله مبارك من بعده. ومع ذلك فقد ظل وضع الجيش محورياً في المعادلة السياسية المصرية منذ عام ١٩٥٢م. انظر في ذلك:

Moataz El Fegieri, Crunch Time for Egypt's Civil-Military Relations, Fried Policy Brief Paper, N° 134 - AUGUST 2012. Pp.1-2

عدد وحدات الجيش، وإبعاده عن مهام الأمن الداخلي، وتغيير القيادات العليا بشكل مستمر، بالإضافة إلى زيادة عدد الوحدات الاستخباراتية التي تراقب أحوال الجيش. والعجيب أن القذافي كان يفضل أهل الثقة على أصحاب الكفاءة والرؤية المستقلة في تولي القيادة العليا للجيش.

وإلى جانب ذلك كله أسس القذافي «اللجان الثورية» بمعزل عن الجيش النظامي، وذلك للدفاع عن نظامه، والمحافظة على أمنه الشخصي هو وأفراد عائلته. وقد اتسمت هذه اللجان بالولاء الشديد للقذافي ولنظامه، وهو الأمر الذي جعل الانقلاب عليه أمرًا يكاد يكون مستحيلًا.

رد فعل الجيوش في دول الربيع العربي:

استنادًا إلى الخبرة التاريخية، وطبيعة بنية النظام السياسي الحاكم في الدول العربية -كما أوردنا سلفًا- كان رد فعل الجيوش في دول الربيع العربي متفاوتًا، ويعكس تباينات واضحة.

ويمكن الإشارة إلى أنماط ثلاثة:

١- النمط الأول، وهو يشمل مجموعة الدول التي فضّلت عدم استخدام القوة في مواجهة حركات الاحتجاج الجماهيري، وقدمت عوضًا عن ذلك تنازلات سياسية مهمة لإرضاء الجماهير. ومن أمثلة تلك الدول: المغرب والجزائر والأردن وعمان.

٢- النمط الثاني، وهو يضم حالة كل من تونس ومصر؛ حيث انتمى الرئيس في كل منهما إلى المؤسسة العسكرية، ولم يقبل بتقديم أي تنازلات سياسية أو اقتصادية للسيطرة على غضب الجماهير. وعوضًا عن ذلك أراد كل من زين العابدين بن علي وحسني مبارك استخدام القوة العسكرية في مواجهة المتظاهرين، على أن الجيش

أغلب مستشاري بورقيبة من الساسة والاقتصاديين الليبراليين. وقد نحى عسكر تونس منحى احترافيًا من حيث اهتمامهم بالتعليم والتدريب، بل واستخدام خدماتهم في المساهمة بإصلاح ونهضة تونس، ولعل أحد المؤشرات المهمة في بيان مكانة المؤسسة العسكرية التونسية في مرحلة ما بعد الاستقلال يتمثل في ضعف الميزانية العسكرية التي لم تتجاوز نسبة ٤,١٪ من إجمالي الناتج المحلي وفقًا لإحصاءات عام ٢٠٠٦م.

وبالنسبة للحالة الليبية فإنه من اللافت للانتباه أن الجيش الليبي على عهد الملك السنوسي كان نتاجًا بريطانيًا خالصًا في عام ١٩٤٠م؛ حيث كان المأمول هو أن يقوم هذا الجيش بمساعدة قوات الحلفاء في مواجهة إيطاليا. وعليه فإنه عندما قام معمر القذافي بانقلابه العسكري عام ١٩٦٩م كان الجيش الليبي متهمًا بالتعاون مع القوى الاستعمارية الغربية، ولاسيما بريطانيا والولايات المتحدة.

وعندما طبق القذافي رؤيته الخاصة بدولة الجماهير في السبعينيات أغلق المجال تمامًا أمام العسكر للقيام بدور سياسي، وهو الأمر الذي جعل الباب مفتوحًا أمام الطموحين منهم للقيام بانقلاب عسكري. وبالفعل تعرض القذافي لعدة محاولات انقلابية فاشلة، وهو ما دفعه لبذل كل جهد ممكن من أجل احتواء المؤسسة العسكرية والهيمنة عليها. لقد عمل القذافي على تجنيد أفراد قبيلته في المؤسسة العسكرية. كما أنه حاول شراء ولاء الضباط من خلال استيراد أحدث الأسلحة. وتشير الإحصاءات إلى أنه قام في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣م بشراء أسلحة بقيمة (٨ مليارات دولار) وهو ما اضطره إلى فرض نظام التجنيد الإجباري حتى يوفر العدد اللازم من الجنود لاستخدام هذه الأسلحة.

ولتجنب أي محاولة انقلابية ضده قام القذافي بتحديد

في البلدين أبا إلا أن يقف بجوار الإرادة الشعبية.

بالنسبة للقادة المدنيين عليهم القيام بما يأتي:

- ١- تشكيل حكومة مدنية فعّالة تُعلي من قيم المسؤولية والشفافية.
- ٢- الالتزام بأحكام القانون، والحفاظ على استقلال السلطة القضائية.
- ٣- تشجيع الحوار والمشاركة المجتمعية.
- ٤- تجنب التدخل في الأمور العسكرية، أو استخدام العسكر لتحقيق مصالح ذاتية.

٣- النمط الثالث، وهو الأضعف؛ حيث انقسمت المؤسسة العسكرية أو أنها ظلت على ولائها للنظام الحاكم، كما حدث في كل من ليبيا واليمن وسوريا. ولا شك أن تأييد الجيش للنظام يرجع في هذه الحالات إلى تداخل الحكومة والمؤسسة العسكرية مع بعض الجماعات داخل المجتمع، مثل العائلة أو القبيلة أو الطائفة الدينية. وعليه فإن الجيوش في هذه البلدان كانت مسيسة أو مؤدلجة؛ بحيث إنها أعطت ولاءها الكامل أو الجزئي للنظام الحاكم.

بالنسبة لمؤسسات المجتمع المدني فإن عليها القيام بما

يلي:

- ١- الانخراط في المشاركة السياسية الفعّالة والهادفة.
- ٢- الالتزام بقواعد المهنية والاحتراف في وسائل الإعلام.
- ٣- التوكيد على قيم المدنية.
- ٤- الالتزام بأحكام القانون.

إنه من المهم في إطار عملية تعزيز التحول الديمقراطي إصلاح نمط العلاقات المدنية العسكرية القائم؛ بحيث يقوم على أساس المسؤولية المتبادلة بين ثلاثة مكونات أساسية في المجتمع؛ وهي: العسكر، والنخب السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني. ولا شك أن هذا الإصلاح لا بد أن يعتمد على الحوار والتوافق والالتزام بالقيم والغايات المشتركة. ويفترض هذا النمط الجديد تحديد أدوار ووظائف كل طرف من أطراف هذه المعادلة الثلاثية.

ولا يخفى أن هذه السيطرة المدنية، والعمل على ديمقراطية العلاقات المدنية العسكرية، ما هي إلا جزء لا يتجزأ من عملية أوسع نطاقاً تستهدف إصلاح القطاع الأمني بشكل عام في الدولة.

بالنسبة للمؤسسة العسكرية عليها التحلي ضمن

أشياء أخرى بما يلي:

- ١- وطبقاً لأحد الخبراء فإن عملية الإصلاح الأمنية تلك ترمي إلى:
 - ١- إعادة تعريف مقاييس العلاقات المدنية العسكرية من أجل زيادة مقدرة القادة المدنيين على إخضاع العسكر للسيطرة المدنية.
 - ٢- استعادة روح الفريق والتضامن داخل القوات المسلحة.
 - ٣- تعزيز قيمة الاحتراف العسكري.
 - ٤- العمل على التخلص من ميل العسكر للتدخل في الحياة السياسية.
 - ٥- إنشاء مؤسسة عسكرية جديدة تتوافق مع قيم الديمقراطية.

١- أن تكون منظمة ومنضبطة ومؤهلة تدريباً وعتاداً؛ بحيث تمارس دورها التقليدي في حماية ثغور الوطن، وحفظ الأمن وتحقيق السلم.

٢- أن تكون على أهبة الاستعداد للمشاركة في أعمال حفظ السلام، والإغاثة، وتقديم العون في حالة وقوع كوارث طبيعية أو بشرية.

٣- أن تتسم بالحفاظ على أسرار الدولة، والتعاون مع السلطات المدنية المعنية واحترام القانون.

٤- أن تتمتع بالمهنية في الأداء وبالخضوع للسيطرة المدنية.

السائد؛ إذ أضحت معادلة العلاقات المدنية العسكرية الجديدة تشمل مؤسسات غير رسمية وتنظيمات المجتمع المدني بشكل عام.

وبالنظر إلى دول الربيع العربي نجد أن العلاقات المدنية العسكرية بها اتسمت بالتنوع والتعقيد. وربما يعزى ذلك بشكل كبير إلى وجود مجموعة من العوامل والمتغيرات المتداخلة والمتشابكة، ولعل من أبرزها:

أ- التكوين القبلي والطائفي لسلك الضباط (اليمن وسوريا).

ب- التوجه اللاسياسي للعسكر (كما هو الحال في التجربة التونسية).

ج- النمط الانقلابي والدور السياسي للجيش في مرحلة ما بعد الاستقلال كما هو الحال بالنسبة لكل من الجزائر ومصر.

د- سياسات التطهير والتخلص من المعارضين في سلك الضباط كما حدث في كل من المغرب وليبيا.

هـ- وجود قوات وميليشيات شبه عسكرية.

و- المزايا الاقتصادية والمادية التي يتمتع بها أفراد المؤسسة العسكرية.

ولا شك أن العوامل السابقة تتداخل من حيث التأثير مع عناصر الخبرة التاريخية، وخصوصية الواقع الاجتماعي والثقافي لكل دولة عربية على حدة.

إن أحد الجوانب التي تستحق النظر والتأمل، عند صياغة منظور ديمقراطي جديد للعلاقات المدنية العسكرية العربية؛ يتمثل في الوقوف عند دور التنظيمات شبه العسكرية العربية، وما هو على شاكلتها، ولاسيما في مرحلة ما بعد الثورات العربية. فمن المعروف أن هناك ندرة واضحة في الدراسات المتعلقة بقطاع الأمن العربي، ودوره الاجتماعي والسياسي في إطار نظم الحكم القائمة.

٦- حماية العسكريين من مخاطر التنافس السياسي، والمناورات التي تستهدف الاستحواذ على السلطة السياسية.

٧- التخلص من تقاليد الهيمنة الطائفية أو الأيديولوجية على القوات المسلحة.

٨- خفض الميزانية العسكرية بهدف توفير الموارد اللازمة لجهود التنمية الشاملة.

٩- إعادة صياغة العلاقات المدنية العسكرية؛ بهدف وضع حد لإساءة استخدام العسكر لقوتهم في مواجهة النخب المدنية.

وعلى أية حال فإن أدوار ووظائف المؤسسة العسكرية الجديدة في الدول التي تشهد تحولاً ديمقراطياً -ومنها بلدان الربيع العربي- ينبغي النص والتوكيد عليها في الدستور؛ إذ ينبغي أن يخضع عمل العسكريين لقواعد وإجراءات ديمقراطية واضحة. فالمساءلة والرقابة لا تتوقف عند المستوى البرلماني، وإنما ينبغي أن تشارك الجماهير في صياغة السياسات الأمنية الوطنية.

إن عصر الثورات العربية والإفريقية يعني أن الهيمنة المدنية على العسكر تتجاوز مسألة السيطرة. فثمة رقابة تمارسها أطراف المجتمع، سواء كانت برلمانية، أو مؤسسات المجتمع المدني، أو سلطة تنفيذية على المؤسسة العسكرية.

خاتمة:

لقد أوضحت هذه الورقة أن التحولات السياسية الفارقة التي شهدتها القارة الإفريقية، منذ نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، قد أثرت على طبيعة العلاقات المدنية العسكرية السائدة. وقد استطاعت بعض الدول إصلاح هذه العلاقات، وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها؛ من خلال الأخذ بمبدأ السيطرة المدنية، والتأكيد على حيادية ومهنية العسكريين.

على أن هذه الجهود الإصلاحية قد انطلقت من إطار معرفي جديد يخرج من إسار النموذج المعرفي الغربي

ولتعظيم الاستفادة من بعض الخبرات الإفريقية يتعين إعادة تحديد المهام والأدوار الخاصة بالمؤسسة العسكرية في عملية الهندسة الدستورية والقانونية الجديدة التي تشهدها دول الربيع العربي؛ وذلك بغية وضع الضوابط والمعايير التي تمنع إساءة استخدام القوة العسكرية أو تسييسها من خلال استخدامها لقمع المظاهرات والاحتجاجات السلمية.

إن رسالة ودور المؤسسات العسكرية العربية الجديدة ينبغي تحديدها وإقرارها في الدستور. فاستخدام القوة العسكرية تحدده معايير وإجراءات ديمقراطية واضحة ومستقرة. كما أن الرقابة المدنية لا تتوقف عند مستوى اللجان البرلمانية، وإنما ينبغي أن يمارس المجتمع المدني دوره في تحديد سياسات وأولويات الأمن القومي.

ولا شك أن فجر الثورات العربية يفرض أن تتجاوز السيادة المدنية على العسكريين مسألة الرقابة والمراقبة. وهكذا تصبح العلاقة في شكلها الجديد رقابة شعبية عامة، وأخرى برلمانية على المؤسسة العسكرية.

صحيح أن الفترة الماضية شهدت تطوراً ملحوظاً في دراسات الاجتماع العسكري والعلاقات المدنية العسكرية، إلا أن ما يقابلها في القطاع الأمني لا يزال محدوداً للغاية. وعليه فإن ثمة تساؤلات مهمة من قبيل: طبيعة

ومدى التفاعل بين القطاع الأمني والقطاع العسكري، أو غيره من مؤسسات الدولة الأخرى؟ وكذلك طبيعة دور ووظيفة القطاع الأمني وعلاقته بالمؤسسة الرئاسية أو المؤسسة الملكية؟

ولا شك أن الإجابة على مثل تلك التساؤلات، سوف تساعدنا على فهم أفضل لطبيعة العلاقات المدنية العسكرية.

وعلى صعيد آخر ينبغي النظر كذلك إلى مبدأ السيطرة المدنية على العسكريين، وإضفاء الطابع المؤسسي عليه باعتباره أولوية كبرى في إدارة مرحلة التحول الديمقراطي العربي. ولتحقيق ذلك الهدف لا بد من إنشاء آلية مناسبة للرقابة المدنية على ميزانية الجيش، وأنشطته الاقتصادية المختلفة.

لقد كان تحديد مفهوم الأمن القومي قاصراً على مؤسسة الرئاسة والقيادة العسكرية العليا، وهو الأمر الذي وقف مانعاً أمام تطبيق مبدأ الرقابة والمساءلة بالنسبة للعسكريين.

إن رسالة ودور المؤسسات العسكرية العربية الجديدة ينبغي تحديدها وإقرارها في الدستور. فاستخدام القوة العسكرية تحدده معايير وإجراءات ديمقراطية واضحة ومستقرة. كما أن الرقابة المدنية لا تتوقف عند مستوى اللجان البرلمانية، وإنما ينبغي أن يمارس المجتمع المدني دوره في تحديد سياسات وأولويات الأمن القومي.

معلومات إضافية

الانقلابات العسكرية في إفريقيا:

موريتانيا:

شهدت ستة انقلابات خلال ثلاثين سنة، وكان أحدثها في ٢٠٠٨م، بدأت سلسلة العمليات الانقلابية في يوليو/ تموز ١٩٧٨م حين أطاح قائد الجيش مصطفى ولد السالك بالرئيس المختار ولد داداه، أول رئيس منتخب لموريتانيا عام ١٩٦١م.

دام حكم ولد السالك أقل من عام؛ إذ شهدت البلاد انقلابًا ثانيًا في أبريل/ نيسان ١٩٧٩م قاده عسكريان هما محمد خونا ولد هيدالة وأحمد ولد بوسيف، وعلى أثره أقصي ولد السالك وجرى استبداله بمحمد ولد أحمد لولي.

وبعد أقل من عام أيضًا وتحديداً في يناير/كانون الثاني ١٩٨٠م وقع الانقلاب الثالث منذ استقلال البلاد عن فرنسا في ١٩٦٠م، وقاده هذه المرة محمد خونا ولد هيدالة- الذي شارك في الانقلاب السابق- وأفضى إلى الإطاحة بولد لولي.

أوغندا:

وقعت فيها ستة انقلابات أولها في فبراير/شباط ١٩٦٦م، أي بعد أربع سنوات من استقلال البلاد، بإطاحة ميلتون أوتي بموتيسا الثاني ملك ما كان يعرف بـ«بوغاندا». بعد ذلك بخمس سنوات، استولى الجنرال عيدي أمين على الحكم بانقلاب منهياً بذلك حكم الرئيس أبوتي.

وُصف حكم أمين-الذي استمر تسع سنوات تقلبت خلاله تحالفاته بين الغرب والشرق- بالدموي. وتحديث تقارير عن مقتل ما بين مائة ألف وخمسمائة ألف شخص في عهده، وهو ما ساعد على نشأة حركة معارضة مسلحة أوغندية تدعى جيش التحرير الوطني الأوغندي.

جزر القمر:

على غرار نيجيريا وأوغندا وموريتانيا، لهذا البلد العضو في الجامعة العربية سجل حافل بالانقلابات العسكرية التي بلغت خمسة، كان أحدثها عام ١٩٩٥م. وقع الانقلاب الأول عام ١٩٧٥م بالاشتراك بين سعيد محمد جعفر والمرترق الفرنسي بوب دينار، وأسقط أول رئيس للبلاد منذ استقلالها عن فرنسا في العام نفسه، وهو أحمد عبد الله.

واللافت أن دينار الذي قاتل في دول إفريقية بينها الجزائر وأنغولا وتنزانيا، شارك في ما لا يقل عن أربعة من تلك الانقلابات، بما فيها انقلاب عام ١٩٩٥م الذي نفذه بمعية ثلاثين مرتزقاً لمدة أسبوع، قبل أن تتدخل قوة فرنسية لإجلائه من جزر القمر، ثم تجرى لاحقاً محاكمته.

غانا:

شهدت غانا أيضاً خمسة انقلابات عسكرية بين ١٩٦٦ و ١٩٨١م. استهدف الانقلاب الأول في فبراير/شباط ١٩٦٦م كوامي نكروما أول رئيس للبلاد، وأحد مؤسسي منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي حالياً)، بينما كان في جولة بفييتنام الشمالية (سابقاً) والصين، ولم يعد نكروما بعد ذلك إلى بلاده؛ حيث لجأ إلى غينيا في ضيافة رئيسها وقتذاك أحمد سيكوتوري.

وقاد هذا الانقلاب اللواء إيمانويل كوتوكا. وقعت الانقلابات الأربعة الأخرى بين ١٩٧٢ و ١٩٨١م.

السودان:

وقعت فيه منذ استقلاله عن بريطانيا عام ١٩٥٦م أربعة انقلابات عسكرية، فضلاً عن العديد من المحاولات الفاشلة، وقد تلا معظم تلك العمليات إعدامات لعسكريين ومدنيين. قاد الانقلاب الأول عام ١٩٥٨م الفريق إبراهيم عبود على حكومة ائتلافية بقيادة عبد الله خليل.

جاء الانقلاب الثاني عام ١٩٦٩م ونفذه جعفر نميري وضباط محسوبون على التيارين الشيوعي والقومي، وأطاح بالرئيس إسماعيل الأزهري الذي كان قد تولى الرئاسة عام ١٩٦٤م، وتولى قبل ذلك رئاسة الوزراء بين ١٩٥٤ و ١٩٥٦م.

بوركينافاسو:

شهد هذا البلد -الذي كان يسمى حتى ١٩٨٤م فولتا العليا- أربعة انقلابات بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٧م. أطاح الانقلاب الأول بالرئيس أبو بكر لاميزانا الذي استلم الحكم عام ١٩٦٦م عندما كان لواء في الجيش بعد احتجاجات شعبية أسقطت سلفه موريس ياميوغو. وكان منفذ الانقلاب على لاميزانا العقيد سايب زيربو الذي ظل عامين فقط في السلطة؛ إذ أطاح به الرائد جان باتيست أودروغو في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٨٣م.

النيجر:

وقعت فيه أربعة انقلابات، كان أولها عام ١٩٧٤م من تنفيذ الضابط سيني كونتشي الذي تمكن من إزاحة حماني ديوري أول رئيس للبلاد، واستمر كونتشي في الحكم حتى وفاته في مستشفى بباريس عام ١٩٨٧م. بعد وفاة كونتشي، استلم زمام السلطة مجلس عسكري بقيادة علي سايبو الذي جرى تعيينه رئيساً جديداً للبلاد، واستمر في منصبه حتى فرضت عليه اضطرابات كان الطوارق طرفاً فيها انفتاحاً سياسياً أفضى في ١٩٩٣م إلى انتخابات فاز فيها ماهامان عصمان.

وأطاح انقلاب ثان قاده إبراهيم باري مايناسارا مطلع ١٩٩٦م بالرئيس عصمان - الذي ظل يمارس السياسة وشارك عام ٢٠١١م في انتخابات رئاسية حل فيها رابعاً -.

وفي عام ١٩٩٩م، كان مايناسارا نفسه ضحية انقلاب قاده الضابط داودا وانكي، وتلاه في ٢٠١٠م انقلاب رابع قاده عسكري أيضاً يدعى سالو جيبو.

غينيا بيساو:

شهد هذا البلد بدوره أربعة انقلابات أولها عام ١٩٨٠م، وأحدثها في أبريل/نيسان ٢٠١٢م. أطاح الانقلاب الأخير برئيس البلاد المؤقت رايمونديو بيريرا ورئيس وزرائه كارلوس جونيور اللذين جرى احتجازهما. وكان جونيور مرشحاً للفوز في الدور الثاني من الانتخابات الرئاسية.

وكانت حجة الانقلابيين «اتفاق سري» مفترض بين السلطة القائمة والحكومة الأنغولية يمنح صلاحيات أكبر لقوة أنغولية موجودة في غينيا بيساو.

بوروندي:

جرت فيه ثلاثة انقلابات، كان أولها عام ١٩٦٦م، وقاده النقيب ميشال موكمبيرو على الملك نتاري الخامس، وأفضى إلى حكم دكتاتوري. خلال مدة حكمه الذي استمر حتى ١٩٧٦م، قتل ميكومبيرو (وهو من عرقية التوتسي) بين مائة ألف وثلاثمائة ألف شخص من عرقية الهوتو، كما استهدف نخبة التوتسي الليبرالية وفقًا لبعض المصادر. أطيح به عام ١٩٧٦م في انقلاب آخر قاده العقيد جون باتيست باغازا الذي واجه مصيرًا مماثلًا، حيث أطاح به عام ١٩٨٧م الرائد بيار بويويا، مما اضطره إلى البقاء في المنفى لسنوات قبل أن يعود عقب الانتخابات الديمقراطية الأولى من نوعها عام ١٩٩٢م التي أفرزت أول رئيس من الهوتو هو ملكيور نداديي الذي اغتيل لاحقًا.

توغو:

وقعت فيها أيضًا ثلاثة انقلابات بين عامي ١٩٦٣ و ٢٠٠٥م، نفذ الانقلاب الأول غناسيغبي إياديما الذي كان قائدًا لمجموعة عسكرية أطاحت بالرئيس سيلفانوس أوليبو، وقد أقر إياديما لاحقًا بمسئوليته عن اغتيال أوليبو (أول رئيس لتوغو منذ استقلالها عن فرنسا عام ١٩٦٠م).

نصب الانقلابيون نيكولا غرونيتسكي رئيسًا مدنيًا، لكن إياديما الذي أصبح قائدًا للأركان عام ١٩٦٥م انقلب على غرونيتسكي مطلع عام ١٩٦٩م، وتمكن بسرعة من إحكام قبضته على السلطة، وانتُخب خمس مرات رئيسًا بين ١٩٧٩م و ٢٠٠٣م قبل أن يتوفى في ٢٠٠٥م أثناء نقله للعلاج بالخارج.

مالي:

عانى هذا البلد بدوره من ثلاثة انقلابات، أحدثها انقلاب ٢٢ مارس/آذار ٢٠١٢م بقيادة النقيب أمادو سانوغو الذي أطاح بالرئيس أمادو توماني توريه، مما سهل على الطوارق السيطرة على معظم شمال البلاد، وإعلان «دولة أزواد». اضطر توريه إلى تقديم استقالته بموجب تسوية نصت على فترة انتقالية يقودها رئيس البرلمان ديونكوندا تراوري. وكان توريه نفسه قد انقلب عام ١٩٩١م على سلفه موسى تراوري الذي انقلب من جهته عام ١٩٦٨م على موديبا كايثا أول رئيس للبلاد.

جمهورية إفريقيا الوسطى :

أطاح جان بيدال بوكاسا في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ١٩٦٥م بابن عمه، الرئيس دافيد دوكو الذي كان عينه قبل ذلك قائدًا للأركان.

أعلن بوكاسا نفسه بعد ذلك رئيسًا مدى الحياة ثم إمبراطورًا، واستمر في الحكم حتى أطاح به في ١٩٧٩م ابن عمه دافيد دوكو الذي أعلن سقوط الإمبراطورية وقيام الجمهورية.

المصدر:

دراسة بعنوان «إفريقيا.. تاريخ حافل بالانقلابات»، موقع الجزيرة نت على الرابط التالي:

<http://www.aljazeera.net/light/f6451603>

أقليات دول الربيع العربي: طبيعة دورها بين جدوى التأثير وفوبيا التأثير



السيد علي أبو فرحة

باحث دكتوراه في النظم السياسية المقارنة - جامعة القاهرة

ملخص الدراسة

مثّل النطاق الجغرافي الممتد من الخليج العربي شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً معبراً للأديان والثقافة والتجارة على مر العصور، وما ارتبط به من توافد ملل ونخل وأعراق من أرجاء مختلفة في العالم القديم للتوطن ببقاع متعددة من هذا النطاق الجغرافي، ولم تكن تلك الملل والنحل والأعراق والتي اصطُح على تسميتها لاحقاً بالأقليات تمثل عبئاً معتبراً في نشأة واستمرار الدولة الإسلامية، وذلك لإعمال الشريعة الإسلامية على نطاق واسع وقتئذٍ ووضوح موقفها من الأغيار.

إلا أنه بعد رح من الزمن شهد تحولات اجتماعية وسياسية تمخضت عن استيراد واعتماد الدولة القومية كإطار مؤسسي قانوني وسياسي حاكم لبلدان الوطن العربي في منتصف القرن العشرين، في أعقاب استقلال الكثير من أراضيها عن الاستعمار الغربي، وما صَاحَب ذلك من نشوء كيان سياسي مستحدث يسمّى الدولة القومية بمفهومها الأوروبي مستند لعُبت تقسيمي غربي لم يراع الاعتبارات الاجتماعية والثقافية والتاريخية لتلك المنطقة، بالتوازي مع إدكاء متعمد من قِبَل الاستعمار للنعرات في مناسبات مختلفة لما أضحى دولياً في وقت لاحق بـ«مسألة الأقليات» و«حماية الأقليات» في العديد من البلدان العربية والإسلامية.

بيد أن الأقليات مارست في بلدان العالم العربي دوراً معتبراً في تاريخه المعاصر - إيجاباً أو سلباً- في إطار نُظُم سياسية اتسمت بالسلطوية أحياناً، أو نظم سياسية اتسمت بالهشاشة وُزطت مجتمعاتها في مستنقعات دماء الحرب الأهلية أحياناً أخرى، وهو الدور الواجب اعتباره في مستقبل تلك البلدان في ضوء ما شهدته المنطقة العربية مؤخراً من تحولات سياسية شاع تسميتها إعلامياً بـ«الربيع العربي»؛ حيث إن تلك التحولات السياسية قد تتال وبعُمق من مفردات بنية النظام السياسي وما يرتبط به من تفاوضات المرحلة الانتقالية بين الفاعلين السياسيين والاجتماعيين حول شكل وطبيعة النظام السياسي المزمع، واحتمالات تأثير وتأثر وضعية الأقليات في تلك البلدان التي اتسمت بالاستقرار - سلباً من حيث تثبيت مشكلاتها، أو إيجاباً من حيث تعظيم منافعها- استناداً للنظم السلطوية الحاكمة في السابق من ناحية، وطبيعة البنى الاقتصادية والاجتماعية لتلك المجتمعات من ناحية أخرى.

وعليه فإن «مسألة الأقليات» في بلدان «الربيع العربي» لا ترتبط بالضرورة بوجود تباينات إثنية بمتغيراتها المختلفة العرقية، واللغوية والدينية، والطائفية في مجتمعات تلك البلدان كغيرها من دول العالم، وإنما ترتبط بما تبلوره تلك الكيانات الاجتماعية من مظاهر للتمايز تعكس هوية مغايرة لهوية الأغلبية تترجم إلى سلوك سياسي يرتبط بمنافع اقتصادية واجتماعية معينة تستند إلى تلك الهوية في الأساس، ليؤثر في مسارات العملية السياسية كحالة العلويين في سوريا، والحوثيين في اليمن، والقبائل المساندة لصالح قبل رحيله، أو القبائل التي كانت مساندة للقذافي في معركته الأخيرة، وما تعتمده الدولة من آليات ضبط اجتماعي قد تصطدم بسلوك أقلية ما، وما قد يرتبط به من احتمالات تعثر الدولة في القيام بدورها كإطار يستوعب السلوك السياسي لفئة ما من ناحية أخرى، ومن ثم يضحى على الأغلبية في النظام السياسي المزمع مسؤولية كبرى في إنجاح المرحلة الانتقالية، واستيعاب كل سلوك سياسي للأقلية بالدرجة التي تسمح بالحفاظ على التماسك المجتمعي لتلك الدول من جهة، وتلبية المطالب المشروعة لتلك الأقليات من جهة أخرى، مع مراعاة الاعتبار للخصوصيات الثقافية للكافة أغلبية وأقلية بالدرجة التي لا تتال من تحقيق واستمرار التعايش في بوتقة واحدة من جهة ثالثة.

أقليات دول الربيع العربي: طبيعة دورها

بين جدوى التأثير وفوبيا التأثير



السيد علي أبو فرحة

باحث دكتوراه في النظم السياسية المقارنة - جامعة القاهرة

تمثل النطاق الجغرافي الممتد من الخليج العربي شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً معبراً للأديان والثقافة والتجارة على مر العصور، وما ارتبط به من توافد ملل ونحل وأعراق من أرجاء مختلفة في العالم القديم للتوطن ببقاع متعددة من هذا النطاق الجغرافي، ولم تكن تلك الملل والنحل والأعراق والتي اصطلح على تسميتها لاحقاً بالأقليات تمثل عبئاً معتبراً في نشأة واستمرار الدولة الإسلامية، وذلك لإعمال الشريعة الإسلامية على نطاق واسع وقتئذ، ووضوح موقفها من الأغيار^(١).

إلا أنه بعد ربح من الزمن شهد تحولات اجتماعية وسياسية تمخضت عن استيراد واعتماد الدولة القومية كإطار مؤسسي قانوني وسياسي حاكم لبلدان الوطن العربي في منتصف القرن العشرين، في أعقاب استقلال الكثير من أراضيه عن الاستعمار الغربي، وما صاحب ذلك من نشوء كيان سياسي مستحدث يسمى الدولة القومية بمفهومها الأوروبي مستند لعبث تقسيمي غربي لم يراع الاعتبارات الاجتماعية والثقافية والتاريخية لتلك المنطقة، بالتوازي مع إذكاء متعمد من قبل الاستعمار للنعرات في مناسبات مختلفة لما أضحى يسمى دولياً في وقت لاحق بـ«مسألة الأقليات» و«حماية الأقليات» في العديد من البلدان العربية والإسلامية.

بيد أن الأقليات مارست في بلدان العالم العربي دوراً معتبراً في تاريخه المعاصر - إيجاباً أو سلباً- في إطار نظم سياسية اتسمت بالسلطوية أحياناً، أو نظم سياسية اتسمت بالهشاشة ورطت مجتمعاتها في مستنقعات دماء

(١) لقد لقيت وضعية الأغيار في الحكم الإسلامي صدًى عند عدد من المستشرقين والمفكرين كالمستشرق الإنجليزي سير توماس أرنولد في كتاب «الدعوة إلى الإسلام» ص ٧٢٩، حيث نقل عنه: «أنه من الحق أن نقول: إن غير المسلمين قد نعموا -بوجه الإجمال- في ظل الحكم الإسلامي، بدرجة من التسامح لا نجد معادلاً لها في أوروبا قبل الأزمنة الحديثة، وإن دوام الطوائف المسيحية في وسط إسلامي يدل على أن الاضطهادات التي قاست منها بين الحين والآخر على أيدي المتزمتين والمتعصبين كانت من صنع الظروف المحلية، أكثر مما كانت عاقبة مبادئ التعصب وعدم التسامح...»، وكذا المستشرق الألماني آدم متر في كتاب (الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري) ج ١ ص ١٠٥ حيث نقل عنه: «لقد كان النصراري هم الذين يحكمون بلاد الإسلام!!!»، وكذا الكاتب المسيحي اللبناني جورج قرم في كتاب «تعدد الأديان ونظم الحكم» ص ٢١١-٢٢٤ عندما قال: «إن فترات التوتر أو الاضطهاد لغير المسلمين كانت قصيرة... ويحكمها ثلاثة عوامل: الأول: هو المزاج الشخصي للخلفاء، والثاني: هو تردّي الأوضاع الاقتصادية لسواد المسلمين، والظلم الذي يمارسه بعض الذميين الشاغلين لمناصب إدارية عالية... والثالث: مرتبط بفترات التدخل الأجنبي في البلدان الإسلامية، وقيام الحكام الأجانب بإغراء واستدراج الأقليات غير المسلمة إلى التعاون معهم ضد الأغلبية المسلمة...»، نقلاً عن د. محمد عمارة في كتابه «الأقليات الدينية والقومية: تنوع ووحدة...» أم تفتيت واختراق؟» (القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ديسمبر ١٩٩٨م)، ص ٤.

الرسمية تسعى إلى السيطرة والضببط الاجتماعي، وتتنافس فيما بينها حول من يضع قواعد الضبط الاجتماعي في مساحات متداخلة ومركبة^(٤).

وبالنظر لاقتراب مجدل ومقولاته يمكن دراسة دور الأقليات في تحولات النظام السياسي، وتعاطي تلك النظم الانتقالية والفاعلين السياسيين والاجتماعيين في دول الربيع العربي معها، واحتمالات التأثير والتأثر بينهما في ضوء تلك العلاقة بين الدولة كأداة ضبط اجتماعي أولي، والتي لا تعني بالضرورة الاستبداد، وإنما القدرة على فرض القواعد، وبين الأقليات كأحد معطيات البنية الاجتماعية في «بلدان الربيع العربي» التي قد تنافس الدولة من خلال قدرتها على تقديم ديناميكيات قوية للفعل الجمعي؛ بهدف استخراج أكبر فائض أو تحقيق أكبر دخل ممكن، أو تحقيق الإذعان والاحترام، أو فرض القوي لحكم سلوك الآخرين.

وهو ما سنتبعه الدراسة بالتحليل للوقوف على احتمالات العلاقة بين تعامل النظام السياسي مع الأقليات من ناحية، ودور الأقليات - سلباً أو إيجاباً - في إطاره من ناحية أخرى، وذلك بعد تقديم إطار نظري لمفهوم الأقلية، يليه تناول مسألة الأقليات في الوطن العربي، وما يرتبط بها من مشكلات، وكذا أسبابها، وتداعياتها على بلدانها العربية، وأخيراً تحليل دور الأقليات في دول ثورات الربيع العربي، وجدوى تأثيرها واحتمالات تأثرها، وكذا سيناريوهات التأثير والتأثر في إطار سياسي وقانوني مغاير مستقبلاً.

أولاً: (الأقلية/ عن المفهوم والأبعاد: إطار نظري)

بسبر أغوار التراث العربي يتضح أن مفهوم الأقلية ليس بجديد، أو بمعنى أدق بعض أبعاد مضمونه وليس

الحرب الأهلية أحياناً أخرى، ومن ثمّ يضحى اقتراب «الدولة في المجتمع أو العلاقة بين الدولة والمجتمع»^(١) من الاقترابات المستحدثة والمناسبة لتحليل طبيعة دور الأقليات في دول الربيع العربي، وكيفية التعامل معها في تفاوضات المرحلة الانتقالية، ومن رواد هذا الاقتراب «جويل مجدل» - Joel S. Migdal^(٢).

وينطلق هذا الاقتراب من مقولة: إن تحليل النظام السياسي والعملية السياسية لا بد أن يتم في ضوء العلاقة مع المجتمع^(٣)، وأن هناك علاقات تناظرية وتصارعية بين المجتمع والدولة التي تسعى إلى تشكيله، ومن ثمّ فإن كل أشكال التنظيمات الرسمية وغير

(١) يُعنى هذا الاقتراب بطرح تساؤلات كبرى تتصل بطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، منها متى وكيف أصبحت الدولة قادرة على تأسيس سلطة سياسية قوية؟ ومتى نجحت في تعريف وتحديد النظام الأخلاقي السائد أو تحديد معالم العلاقات الاجتماعية اليومية أو حتى المحافظة على الأنماط المتواجدة؟ ومتى وكيف أصبحت الدولة قادرة على بناء الأجنحة الاقتصادية لمجتمعاتها عبر الموارد المناسبة؟ وكذا متى وكيف أحبطت القوى الاجتماعية المختلفة مشروع الدولة وعملت على التقليل من دورها؟ وما هو حدود الدور الذي يمكن أن تلعبه القوى الاجتماعية في ابتكار نظم رمزية فعّالة ونمذجة السلوك الاجتماعي اليومي وتشكيل أنماط الحياة الاقتصادية؟ فيرى «مجدل» أن العملية السياسية هي رهن تنظيم من يضع القواعد بالاعتبار للنظرة المستحدثة لمفهوم الدولة في نظرية النظم السياسية المقارنة، والتي تنقل الدولة من مفهوم إجرائي مؤسسي قانوني، إلى الوجود الفعلي لسلطة منظمة في المجتمع، لتصبح أهم منظمة للتعبير والضببط الاجتماعي، وأن مسألة العلاقة بين الدولة والمجتمع هي علاقة قوة وقدرة على النفوذ، ليقدم بذلك تصنيفاً رباعي الاحتمالات (مجتمع ضعيف ودولة قوية «فرنسا» - مجتمع ضعيف ودولة ضعيفة «الصومال» - مجتمع قسوي ودولة قوية «الولايات المتحدة الأمريكية» - مجتمع قوي ودولة ضعيفة «لبنان»).

(٢) جويل مجدل هو أستاذ الدراسات الدولية في جامعة واشنطن والمحاضر في كل من جامعة هارفارد وتل أبيب، والذي قدم في هذا الصدد دراسة بعنوان «الدولة في المجتمع» في العام ٢٠٠١م، مستهدفاً بذلك التأسيس لاقتراب علمي معنيّ بتقديم رؤية نظرية وتاريخية جديدة حول طبيعة وأنماط العلاقة بين الدولة والقوى الاجتماعية المختلفة متجاوزاً بذلك الاقترابات التقليدية التي تركز على أحد طرفي العلاقة دون الآخر.

(3) Joel S. Migdal. Researching the State. In Society: Mark Ivring Lichbach and Alanz S. Zukerman (eds). Comparative Politics: Rationality. Culture. And Structure (Cambridge: Cambridge University Press. 2nd edition. 2009). pp 162-163

(٤) عبد العالي عبد القادر، «محاضرات النظم السياسية المقارنة»، جامعة سعيدة - د. مولاوي الطاهر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، السنة الدراسية ٢٠٠٧-٢٠٠٨م، ص ٣٢.

وقد ميّز بعض الباحثين بين مدخلين كبيرين للتعاظم مع المفهوم في العلوم المعنية به، أولهما المدخل الأنثروبولوجي ويُعنى بمفهوم العرق Race والمجموعات الإثنية Ethnic groups عبر الاهتمام بالتماثلات الثقافية وتاريخ الأعراق الرئيسة والسلالات، وثانيهما المدخل الاجتماعي والذي يُعنى بمعالجة العلاقات العرقية ووضع الأقلية تجاه الأغلبية والتعصب والتحيز العنصري، وأنواع الأقليات والسلوك الجمعي في الجماعات متداخلة العلاقات، وأشكال الصراع، وسبل حلّ المشكلات المترتبة عليه كدمج، والتذويب، والتعددية والانفصالية، والصدامية^(٣).

ومن ثمّ تعددت تعريفات مفهوم الأقلية تبعاً لمعايير التمييز كاللغة والدين والانتماء العرقي، والتي قد تتقاطع مع المعيار العددي من جهة، والتمايز السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الجغرافي من جهة أخرى، وعليه تذهب إحدى المدارس الفكرية إلى القول بأن الأقلية Minority هي مجموعة من سكان قطر أو إقليم، أو دولة ما تخالف الأغلبية في الانتماء العرقي أو اللغوي أو الديني، دون أن يعني ذلك بالضرورة موقفاً سياسياً وطبقياً متميزاً، ومن ثمّ لا يعتبر هذا التعريف كثيراً لمعيار الموقف السياسي^(٤).

في حين يذهب آخرون إلى القول بأنها مجموعات من السكان لا يُشترط أن تمثل نسبة عديدة محدودة، لكن يشترط فيها أن تملك عنصراً أو آخر من عناصر الاختلاف عن الجماعة الحاكمة أو المسيطرة أو

اصطلاحه، حيث يعد «أبو الفتح الشهرستاني»^(١) أشهر من تناول المفهوم عبر إدراج بعض أبعاد مضمونه المعاصر تحت صيغ عربية رصينة هما لفظا «الملل»، و«النحل»، واللذان يقصد بهما الفرق والشيع والمذاهب دون الأعراق، فقد تحدث في كتابه عن فرق عصره جميعها، والنواحي التاريخية لكل فرقة وشعبة، وما لها من آراء ومعتقدات، وكذا تناول الملل غير الإسلامية من أرباب الديانات والشرائع وأهل الأهواء والنحل، والوقوف على مصادرها ومواردها وشواردها؛ فتحدث عن اليهود والنصارى، والمجوسية والمانوية، والمزدكية والصابئة، والحرثانيين، ليقول في كتابه: «أردت أن أجمع ذلك في مختصر يحوي جميع

تعددت تعريفات مفهوم الأقلية تبعاً لمعايير التمييز كاللغة والدين والانتماء العرقي، والتي قد تتقاطع مع المعيار العددي من جهة، والتمايز السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الجغرافي من جهة أخرى، وعليه تذهب إحدى المدارس الفكرية إلى القول بأن الأقلية Minority هي مجموعة من سكان قطر أو إقليم، أو دولة ما تخالف الأغلبية في الانتماء العرقي أو اللغوي أو الديني

ما تدين به المتدينون، وانتحله المنتحلون عبرة لمن استتبر، واستتباراً لمن اعتبر»^(٢).

أما في التاريخ المعاصر فقد اجتهد كثيرون انطلاقاً من خلفيات فكرية متنوعة في محاولة الوقوف على حدود ظاهرة الأقليات، وتناولها

بالتعريف والتصنيف؛ لاعتبارات بحثية علمية تارة، واعتبارات عملية ترتبط بمواقف سياسية أو التكوين الأيديولوجي تارة أخرى، ليشير المفهوم بذلك النقاشات والسجلات الفكرية عبر عدد من العلوم؛ تبعاً لموقع الباحث منه، وزاوية النظر إليه، ليعبر تخصصات علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، والسياسة، والتاريخ ودراسات الحضارة وعلم الوراثة.

(١) هو «أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني»، وكتبه «أبو الفتح الشهرستاني»، أحد علماء الأشاعرة، وقد اتفق المترجمون له على أصله، وهو أنه أعجمي الأصل أباً عن جد من مدينة شهرستان بإقليم خراسان، وُلد في النصف الثاني من القرن الخامس الهجري، وتوفي في النصف الأول من القرن السادس الهجري، وأشهر أعماله كتاب «الملل والنحل».

(٢) أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني، تحقيق أمير علي مهنا، وعلي حسن فاعود، الملل والنحل، (بيروت: دار المعرفة، الجزء الأول، الطبعة الثالثة ١٩٩٣م - ١٤١٤هـ)، ص ٥-٦.

(٣) حيدر إبراهيم علي، ميلاد حنا، أزمة الأقليات في الوطن العربي، (دمشق: دار الفكر، سلسلة حوارات لقرن جديد، الطبعة الأولى، يوليو ٢٠٠٢م)، ص ١٥، ١٦.

(٤) عبد الوهاب الكيالي، وآخرون، «محررون»، موسوعة السياسة، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الأول)، ص ٢٤٤.

المهيمنة، كأن تختلف عنها في اللغة، أو الدين، أو الطائفة، وتعرض للتمييز من جراء هذا الاختلاف، سواء اتخذ هذا التمييز بُعداً سياسياً، أو اجتماعياً، أو اقتصادياً أو ثقافياً، أو استند إليها كافة، ليفصل هذا التعريف بذلك بين مفهوم الأقلية والمعيار العددي^(١).

في حين يذهب فريق ثالث إلى تعريف أكثر تعقيداً؛ باعتبارها التكوينات البشرية العرقية التي تختلف عن المجموعة الرئيسة للسكان، سواء في الدين أو اللغة، أو الثقافة أو السلالة، مع الاعتبار إلى وجود وزن ظاهر لأي من هذه المتغيرات في إحساس أية جماعة باختلافها

عن الأغلبية المحيطة بها، وترجمة هذا الإحساس إلى سلوك ومواقف سياسية متميزة في قضايا مجتمعية رئيسة، وهو التعريف الذي يميل إليه الباحث؛ بوصفه يركز على عوامل مركبة ترتبط بالاعتبارات النفسية المستندة لمتغير واقعي يؤثر في تشكل رؤية ونظرة الجماعة لقضايا محددة^(٢).

واستناداً للاجتهادات السابقة يصبح من الضروري توضيح بعض الإشكاليات التي تتعلق بالمفهوم، والتي قد تحدث خلطاً في ذهن بعض مستخدميه، أول تلك الإشكاليات استخدام مصطلح الجماعة الإثنية كمرادف للأقلية بكافة صورها العرقية، واللغوية والثقافية، والطائفية والدينية تارة، واستخدامها كمرادف للجماعة العرقية دون غيرها من الأقليات المستندة لمتغيرات أخرى تارة ثانية^(٣).

(١) علي الدين هلال، نيفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغير، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية)، ص ١٠٨.

(٢) سعد الدين إبراهيم، الملل والنحل والأعراق: هموم الأقليات في الوطن العربي، (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، الطبعة الثانية، ١٩٩٤م)، ص ١٤.

(٣) سعد الدين إبراهيم، مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي، =

وثاني تلك النقاط هو ضرورة التمييز بين الأقلية بالمعنى السالف الذكر بما تحمله من اعتبارات نفسية، وثقافية، وعددية، وسياسية لدى جماعة ما، وبين الأقلية في إطار الممارسة السياسية بمعنى جماعة تمارس المعارضة، ولا تتمكن من تشكيل الحكومة؛ لأنها لا تحصل على العدد المناسب من الأصوات، أي

لا تحظى بالأغلبية، وثالث تلك النقاط هو أن الاعتبار لمعيار العدد بشكل رئيس في تعريف الأقلية ينال من تماسك المفهوم في ضوء التغيرات الديمغرافية في مواجهة الثبات النسبي في الوزن السياسي، أو الاقتصادي، أو الاجتماعي للجماعة المعنية كحالة الموارنة في لبنان والذين لم يعودوا يشكلون أغلبية عديدة في مقابل الطوائف الأخرى مع استمرارهم بدرجة أو بأخرى بذات المنافع السياسية المتفق عليها سابقاً^(٤).

وستعرض الدراسة في الوريقات اللاحقة لمشكلات الأقليات في الوطن العربي، وأسبابها وتداعياتها على دوله كلمحة عامة، لتعرض في مقام لاحق لتلك المسائل في دول الربيع العربي لتحليل دورها وسيناريوهات المستقبل السياسي لتلك الدول في ضوءها.

ثانياً: (الأقليات في الوطن العربي: المشكلات بين أسبابها وتداعياتها)

من العسير الحديث عن مجتمع يتسم بالنقاء السلالي أو الديني، أو اللغوي أو الطائفي في العالم المعاصر عامة والدول النامية أو دول الجنوب خاصة، ولما كانت الدولة القومية هي تلك المؤسسة الوحيدة المخولة باستخدام العنف، أو هي ذلك التنظيم الاجتماعي القائم على القهر والتفاوت الاقتصادي

(= عمان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٩م)، ص ٢٧.

(٤) علي الدين هلال، نيفين مسعد، مرجع سابق، ص ١٠٨.

وشعور، أكثر منها سلالة عرقية، ومن ثم يمكن القول: إن من تعرب أو استعرب أصبح عربياً دون الاعتبار لأصله السلالي والعرقي^(٣).

وعليه فقد صنّف باحثون الدول العربية وفقاً لمعيار التجانس الاجتماعي من حيث التعدد الإثني، ووجود الأقليات إلى ثلاث مجموعات: أولها الدول العربية التي يصفها عدد من الباحثين بأنها تتسم بدرجة قد تكون كبيرة من التجانس الاجتماعي، وهي دول: السعودية، والأردن ومصر وليبيا وتونس، فمعظم مواطنيها عرب مسلمون سنيون، وهي الدول التي تختلف نسب الأقليات فيها بين المؤشرات الرسمية وغير الرسمية، إلا أنها لا تتجاوز ١٥٪ وفقاً لمصادر البيانات المتباينة، وثاني تلك المجموعات يصفها عديدون بأنها دول ومجتمعات متوسطة التجانس، وتضم دول الكويت وسلطنة عُمان والجزائر، والتي تتراوح فيها النسب بين ١٥٪ إلى ٢٥٪ تبعاً لمصدر البيانات الرسمية وغير الرسمية، أما المجموعة الثالثة فهي الدول التي تتسم بتنوع في نسيجها الاجتماعي والتي تزيد نسبة الأقليات فيها عن ٢٥٪، وتضم دول: لبنان وسوريا والعراق والسودان قبل انقسامها^(٤).

وقد تعرضت بعض الدراسات والتقارير غير العربية لمسائل الأقليات في الدول العربية بالبحث والتحليل، وهو ما يجب التعاطي معه بتدقيق وحذر بالغين؛ لاحتمالات التوظيف السياسي، فقد أورد أحد التقارير أن عدد سكان الدول العربية يبلغ ٢٥٥ مليون نسمة وفقاً لتقديرات ٢٠١٢م، وتتراوح نسبة العرب المسلمين السنة ما بين ٧٥٪، ٨٠٪، أما عن الأقليات المنتشرة في أرجاء الوطن العربي - وفقاً لهذا التقرير - فتشمل المسلمين السنة من غير العرب كالأكراد، والأقليات العربية غير المسلمة كالمسيحيين في سوريا والعراق ومصر، ناهيك عن أقليات إثنية ودينية وقبلية أقل

والاجتماعي طبقاً لبعض تعريفاتها النظرية^(١)، ولما كان لها من حدود سياسية مفروضة لم تتح في أحيان كثيرة فرص الاختيار والمفاضلة أمام الجماعات التي تحمل صفة الأقليات فيها، ولما اختلفت طريقة تعاطي النظام السياسي مع أقليات مجتمعه من حالة إلى أخرى بين استيعاب ومساواة ودمج وإقصاء وترحيل قسري وغيرها من الأساليب^(٢)، فقد أسهمت تلك العوامل بدرجة أو بأخرى في بلورة مسألة الأقليات في العديد من المجتمعات المعاصرة، حيث تختلف حدود مشاكل الأقليات من دولة عربية إلى أخرى.

فقد تتوازي خصائص الأقلية مع التمرکز الجغرافي وسوء الإدارة السياسية لها كحالة السودان قبل تقسيمه لشطرين، وقد تتوازي خصائص الأقلية مع التمرکز الجغرافي وغياب أو تجاهل الإدارة السياسية لمشاكلها كحالة العراق بعد الاحتلال الأمريكي، وقد تتوازي خصائص الأقلية مع التمرکز الجغرافي والمحاصصة السياسية كورقة التوت التي تُخفي عمق التمايز؛ فإذا سقطت جرت المجتمع لدوامه الحرب الأهلية كالحالة اللبنانية، أو قد تتوازي خصائص الأقلية مع الانتشار الجغرافي لجماعة ما عبر عدة دول لتضحى أقلية بكل منها، وعدم الاعتبار الرسمي لها بدرجة أو بأخرى كحالة القومية الكردية في دول تركيا والعراق وسوريا، وإيران في فترات زمنية مختلفة.

بيد أنه يرى باحثون أن معظم سكان الوطن العربي المعاصرين من محيطه إلى خليجه هم أصلاً جماعات لم تكن «عربية» لغة وثقافة منذ أربعة عشر قرناً، وينظرون إلى العروبة باعتبارها مزيجاً بين لغة وثقافة

(١) مصطفى كامل السيد، دراسات في النظرية السياسية، (القاهرة، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠٦م)، ص ١٠٢.

(٢) ماجد كيالي، هل أثرت الثورات على الأقليات في العالم العربي، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد ١٥٠، وذلك عبر الرابط التالي:

<http://arabaffairsonline.org/ArticleViewer.aspx?ID=07e973fc-153a-4935-8e54-cb704c05fd1f>
(11/8/2012)

(٣) سعد الدين إبراهيم، مستقبل المجتمع والدولة.... مرجع سابق، ص ٢٩.

(٤) علي الدين هلال، نيفين مسعد، مرجع سابق، ص ١١٠.

حول رقم ١٥ مليون نسمة مقابل ٧٠ مليون تركي، وفي سوريا ما يقرب من مليونين مقابل ١٨ مليون مواطن، وفي إيران ٥ ملايين مقابل ٦٥ مليون إيراني^(٣).

ويتسم أداء القومية الكردية بالنشاط؛ حيث يعبر عنها أحزاب وكيانات بعضها يدعو للاعتراف الثقافي، وتدعيم الهوية الكردية، وجعل اللغة الكردية لغة رسمية للأكراد، وأخرى تدعو للحكم الذاتي، وثالثة تتادي بالانفصال وتكوين كيان قومي مستقل، ناهيك عن تبني بعض كياناتها العمل المسلح كحزب العمال الكردستاني، بالإضافة إلى امتلاكها قنوات فضائية ناطقة باسمها^(٤).

٢- الأمازيغ:

رغم تعرب كثير من الأمازيغ في دول المغرب العربي، خاصة دول الجزائر بنسبة ٢٥٪، والمغرب بنسبة ٤٠٪، و٥٪ من التونسيين، و١٠٪ من الليبيين^(٥)، إلا أن بعض جماعاتها لا تزال تحتفظ بتراث ثقافي ولغوي متميز بالتوازي مع انتمائها الإسلامي، وتعبّر عنها أحزاب سياسية تدعو لصون حقوقها الثقافية، إلا أنهم لم يرفعوا مطالب تبدي طموحاً انفصالياً^(٦).

(٣) هانق فهم، «إسرائيل وقضية الأقليات في الوطن العربي»، جريدة الاقتصادية الإلكترونية، السبت ١٤ ربيع الثاني ١٤٢٢هـ الموافق ١٩ مارس ٢٠١١، العدد ٦٣٦٨.

(٤) جلال دباغ، «حقوق الأقليات وحقوق تقرير المصير»، مؤسسة الحوار المتمدن، محور القومية، المسألة القومية، العدد ٢٤، ٢٤/١٠/٢٠٠٨ ومتاح عبر الرابط الإلكتروني التالي:

<http://www.aljazeera.net/pointofview/pages/1b9cf684-d13d-4c29-8f25-8f378394e9a2> (11/8/2012)

(٥) غراهام فولر، «الأقليات في العالم العربي»، مقال منشور على شبكة الجزيرة الإخبارية، المعرفة/ وجهات نظر، ومتاح عبر الرابط الإلكتروني التالي:

<http://www.alfikralarabi.org/modules.php?name=News&file=article&sid=6614> (11/8/2012)

(٦) خالد الناصر، «حول مسألة الأقليات في الوطن العربي: معالم موقف متوازن في مسألة شائكة»، دراسة منشورة على موقع منتدى الفكر القومي العربي، بتاريخ ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٩م، ومتاح عبر الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.alfikralarabi.org/modules.php?name=News&file=article&sid=6614> (11/8/2012)

حجمًا وتأثيرًا كالشركس والأرمن والتركماني^(١)، وستعرض الدراسة لأهم تلك الأقليات، سواء من حيث التعداد السكاني أو الانتشار الجغرافي، أو التأثير الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، أو الأقليات محط الاهتمام الدولي، وذلك كما يلي^(٢):

١- الأكراد:

هي أحد الكتل البشرية القديمة غير العربية عرفًا، والتي تنتمي للإسلام السني، ويدور تعدادها حول ٢٥ مليون نسمة، بيد أن انتشار تلك القومية غير العربية على نطاق جغرافي واسع في أرجاء بعض بلدان العالم العربي ودول الجوار الإسلامي، وحتى بعض الدول الأوروبية كألمانيا يجعل منها أقلية في كل بلد توجد به من ناحية، وتثير فكرة الوطن القومي «كردستان الكبرى» من ناحية أخرى.

ويقدر تعدادها في شمال العراق أو ما يُطلق عليه كردستان الجنوبية بخمسة ملايين مقابل عشرين مليون عراقي، وهذا الإقليم -كردستان- الذي يعتبرونه الوطن الأم بصحبة قوميات أخرى أقل منها حجمًا كالتركمانية والكلدانية الآشورية، بالإضافة إلى جاليات كردية موجودة في تركيا؛ حيث يدور تعدادها

(١) عادل عبد السلام، أمل يازجي، «الأقليات»، (دمشق: هيئة الموسوعة العربية، الموسوعة العربية، المجلد الثالث، العلوم القانونية والاقتصادية، قسم السياسة). ومتاح عبر الرابط الإلكتروني التالي:

http://www.arabency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=468&m=1 (10/8/2012)

(2) Zvi Mazel*. Majority and Minorities in the Arab World: The Lack of a Unifying Narrative.

the Jerusalem Center for Public Affairs . 3/01/2012. Available through: <http://jcpa.org/article/majority-and-minorities-in-the-arab-world-the-lack-of-a-unifying-narrative/> (10/8/2012)

زافي مازيل Zvi Mazel هو زميل مركز القدس للشؤون العامة، وهو مركز أبحاث إسرائيلي، وهو السفير الإسرائيلي الأسبق لدى مصر، والسويد ورومانيا، وقد رأى الباحث ضرورة العرض له في هذا المقام كوجهة نظر مغايرة لتناول موضوع الأقليات في الوطن العربي على أقل تقدير في ما تضمنه التقرير عن اليهود العرب، مع أهمية التعامل مع ما ورد بما قاله بالتدقيق والحذر الواجبين.



يشكلون ما يقرب من ١٥٪ من إجمالي سكان الدول العربية، أي ما يقرب من ٣٥ مليون نسمة، ليشكلوا أغلبية في العراق والبحرين، ولبنان في الوقت الحالي، وفي اليمن حوالي ٣٠٪ من السكان، وأقلية معتبرة في الكويت والأراضي السعودية؛ حيث ينتمي أغلبية الشيعة في البلدان العربية إلى الاثني عشرية وذلك وفقاً لتلك التقارير الإسرائيلية^(٢).

٤- الدروز:

يوجد الدروز في سوريا ولبنان، بالإضافة إلى الأراضي المحتلة، ويقدرون جميعاً بمليون ونصف نسمة، ويعتبرون أنفسهم عربياً مسلمين، إلا أنهم ليسوا كذلك^(٣).

٣- المسيحيون:

تتنوع طوائف المسيحيين في عدد من دول الوطن العربي، خاصة لبنان بطوائفها المسيحية العديدة، والتي تقدر بمليون ونصف المليون نسمة، ومصر بأقباطها كأقلية معتبرة تتراوح تعدادها ما بين ٨ و ١٠ ملايين نسمة حسب بعض التقديرات، بالإضافة إلى جاليات مسيحية أخرى لا تتجاوز بضعة آلاف، وتتبلور مطالبهم حول المساواة السياسية والدينية^(١)، وكذا حوالي مليونين ونصف في سوريا، ومثلهم في العراق والأردن، وفلسطين.

٤- الشيعة:

تدعي بعض الدراسات الإسرائيلية أن الشيعة مسلمون عرب، ولكن لاعتبارات سياسية ونظرية- وفقاً لادعاءاتهم- يعتبرون أقلية مضطهدة؛ حيث

(١) فائق فهم، مرجع سابق.

(2) Zvi Mazel. Op.Cit.

(3) Zvi Mazel.Ibid.

٥- العلويون:

وجود دور أصيل للأقليات الكردية في الدول العربية، وهو الدور القديم نسبياً، والذي تجلى بوضوح على مدار التاريخ المعاصر للعراق ودول الجوار؛ حيث محاولات الاستقلال الكردي عام ١٩١٩-١٩٢٠م بقيادة حركة الشيخ محمود الحفيد والتي استمرت حتى عام ١٩٢١م، وكذا حركة إسماعيل آغا سيمكو شيخ عشيرة «شكاك» الكردية بإقليم أورمية في إيران عام ١٩٢٠م، وكذا حركة الكرد الأولى في تركيا بقيادة الشيخ سعيد بيران عام ١٩٢٥م، والحركة الكردية الثانية عام ١٩٣٠، ١٩٣١م بقيادة إحسان نوري-الضابط السابق في الجيش التركي، وهي الأحداث التي نتج عنها هجرة أعداد كبيرة من كرد تركيا إلى سوريا^(٥).

وتوالى الحركات الكردية المؤثرة في المسار السياسي للدول المتواجدة بها كحركة «البرزانيين» في الفترة من ١٩٣٠-١٩٧٥م بقيادة الملا مصطفى البرزاني، وكذا إعلان جمهورية مهاباد غربي إيران سنة ١٩٥٦م، وهي المحاولات التي تمخض عنها بيان ١١ مارس ١٩٧٠م من قبل النظام العراقي، والذي اتخذت فيه حكومة البعث في العراق قرار الاعتراف بالوجود الشرعي للكرد، وإقرار حقوقهم الثقافية والقومية، إلا أن ذلك لم يمنع تنفيذ عملية «حلبجة» الشهيرة عام ١٩٨٨م ضد الأكراد، والتي تبادلته اتهامات تدبيرها كل منه إيران والعراق، ليكون التطور الأبرز في المسألة الكردية هو انتخاب البرلمان الكردي عام ٢٠٠٥م، وافتتاح جلسته الأولى في أربيل العراق، وانتخاب مسعود البرزاني رئيساً لإقليم كردستان العراق، لتضحى الأحداث السابقة قرائن على حجم تأثير الدور الكردي في المسار السياسي للدول المتواجدة به، والتي وصلت في بعض الأحيان للاصطدام المسلح بالدولة ذاتها^(٦).

(٥) محطات بارزة من تاريخ الكرد، تقرير صادر عن شبكة الجزيرة بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٢١، ومتاح على الرابط الإلكتروني التالي:

<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/064af143-b24c-4990-861d-3f4999db5a6f> (5/9/2012)

(٦) محطات بارزة من تاريخ الكرد، المرجع السابق.

يمثل العلويون في سوريا استثناء ستعرض له الدراسة بالتفصيل في مقام لاحق، فعلى الرغم من كون العلويين يمثلون أقلية عددية في سوريا إلا أنهم يحوزون على السلطة السياسية، وتسيطر على النظام السياسي منذ عام ١٩٦٦م في مقابل الأغلبية السنية الخاضعة له^(١).

٦- اليهود^(٢):

تدعي الإحصائيات الإسرائيلية واليهودية أن إجمالي عدد اليهود الموجودين حالياً في البلاد العربية هو ٤١٠٠ يهودي، يتوزعون على النحو التالي: المغرب ٢٧٠٠؛ تونس ١٠٠٠؛ اليمن ٣٣٠^(٣)؛ مصر ١٠٠؛ سورية ١٠٠ يهودي^(٤).

بالنظر لهذه الإحصاءات التي تعكس طبيعة تماسك المجتمعات العربية، وما يترتب على وجود الأقليات من دور فاعل لها في التأثير على المسار السياسي والاقتصادي والاجتماعي لتلك المجتمعات، يتضح

(١) سمر أبو ركة، «الأقليات في الوطن العربي/ إثارة منطلق الأقليات»، دراسة منشورة على موقع دنيا الرأي بتاريخ ٢٠١١/٥/٢١م ومتاح على الرابط الإلكتروني التالي:

<http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2011/05/21/228359.html> (12/8/2012)

(٢) الجدير بالذكر أن الإحصاءات الأمريكية الرسمية الصادرة عن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية والواردة في الدراسة لاحقاً لم تتعرض لتعداد اليهود، أو تحدثت عن وجودهم في أي من البلدان العربية محل الدراسة، وعليه سعى الباحث في الورقات التالية للبحث عن مصادر بيانات يهودية مباشرة عن ادعاءاتهم حول تعداد اليهود في تلك البلدان العربية، وهي البيانات التي يجب التعاطي معها بحذر وتدقيق بالغين.

(3) Mitchell Bard. «The Jews of Yemen». jewish virtual library. Available via the following link:

<http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/anti-semitism/yemenjews.html> (16/8/2012)

(٤) مأمون كيوان، «اليهود وفورات الربيع العربي: شهود يرحبون بحذر وينتظرون مستقبلاً غامضاً»، مقال منشور على موقع إصدار الوحدة الإسلامية، السنة الحادية عشرة، العدد ١٢٧، شهر شعبان/ رمضان ١٤٢٣هـ، يونيو ٢٠١٢م، ومتاح على الرابط الإلكتروني التالي:

<http://www.wahdaislamya.org/issues/127/mkiwan.htm> (12/8/2012)

الغربية المستمرة، خاصة الفرنسية منها، للملف^(١).

أما المسيحيين العرب فلا يغفل دورهم السياسي بحال في مسار النظم العربية، خاصة لبنان؛ حيث يعبر عنهم كيانات سياسية دينية تلعب دوراً مؤثراً في

العملية السياسية المرتبكة بها، جعلها تتورط في فترة زمنية سابقة في حرب أهلية واسعة النطاق في لبنان، وقد لعب المسيحيون العرب دوراً سياسياً معتبراً في بلورة الأفكار المتصلة بـ«القومية العربية» في كل من مصر وسوريا ولبنان، وهو الدور السياسي الذي لاقى بعض

الصعوبات في أعقاب تراجع الأفكار القومية لصالح أفكار أخرى متصلة بالصحو الإسلامية في سبعينات القرن الماضي على المستوى الشعبي، أو أفكار نهضت على أسس سلطوية على مستوى النخب الحاكمة، لترتفع أصوات عديدة من الطوائف المسيحية العربية في لبنان ومصر لصياغة دور سياسي فاعل في إطار عملية تشكّل النظم السياسية العربية في أعقاب انهيار العديد من نظمها التسلطية^(٢).

أما الأقليات الشيعية في البلدان العربية فتنهض كعامل أصيل في المعادلة السياسية في العراق بعد الاحتلال الأمريكي له عام ٢٠٠٣م؛ حيث يرى بعض

أما الأمازيغ فتنهض السياسات الاستعمارية كفاعل رئيس في بلورة ملفهم عبر سياسات عديدة إبان تلك الفترة منها إصدار قانون «الظهير البربري»، واتباع سياسة فرنسية سُميت حينها بـ«السياسة البربرية»^(١).

وعلى الرغم مما سبق ذكره عن وضعية الأمازيغ في بلاد المغرب العربي من مطالب ثقافية في الأساس، إلا أن ذلك لم يمنع بعض المظاهر السياسية العاكسة لملف الأمازيغ؛ ففي ربيع عام ١٩٨٠م بالجزائر قاموا بمظاهرات في أعقاب منع محاضرة عن الشعر الأمازيغي

القديم لـ«مولود معمري» بجامعة تيزي وزو، وحفل موسيقي لفرقة «أمازيغن إيمولا»، وهي المظاهرات التي واجهتها السلطات الجزائرية بالعنف والقمع، وقد أُطلق على ذكراها «الربيع الأمازيغي» والتي يحييها النشطاء الأمازيغ في أواخر أبريل من كل عام، والمحطة البارزة على مسار النشاط السياسي للأمازيغ تلك الاحتجاجات التي حدثت في أبريل سنة ٢٠٠١م بسبب مقتل شاب يدعى «ماسينيسا قرياح» ينتمي للقبائل الأمازيغية في ١٨ أبريل من ذات العام، حيث تطورت الأمور سريعاً لمواجهات عنيفة مع السلطات الرسمية، وهي الحوادث المتفرقة التي تشير لخطورة المسألة الأمازيغية، على الرغم من أبعادها الثقافية غير السياسية في الأساس، وذلك في ضوء المتابعة

(٢) مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، «البربر: البحث عن الهوية الثقافية أولاً»، مقال منشور بالعدد ١٥٦٦ بتاريخ ٢٠/٥/٢٠٠٦م من الحوار المتمدن، مؤسسة الحوار المتمدن، ومتاح عبر الرابط الإلكتروني التالي:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=66148>
(6/9/2012)

(٣) مصطفى سليمان، «المسيحيون العرب.. وقلق الهوية الإسلامية»، مقال منشور على موقع إسلام أون لاين بتاريخ ٩ يونيو ٢٠٠٦م، ومتاح عبر الرابط الإلكتروني التالي:

http://www.arabphilosophers.com/Arabic/adiscourse/aarabic/arabic_articles/Identity/Arab_Christ_Identity.htm
(6/9/2012)

(١) «الظهير البربري» هو قانون أصدره الفرنسيون في المغرب مايو ١٩٣٠م، والظهير يعني الرسوم، وقد نص هذا الظهير على جعل إدارة المنطقة البربرية تحت سلطة الإدارة الاستعمارية، فيما تبقى المناطق العربية تحت سلطة حكومة المخزن والسلطان المغربي، وتم إنشاء محاكم على أساس العرف والعادة المحلية للبربر، وإحلال قانون العقوبات الفرنسي محل قانون العقوبات المستند للشريعة الإسلامية، وقد جاء إصدار هذا القانون ضمن سياسة فرنسية عُرفت باسم «السياسة البربرية» الهادفة إلى إعطاء الفرصة لنمو مشاعر التمايز بين العرب والبربر، ولزيد من المعلومات في هذا الشأن انظر الرابط التالي: <http://www.marefa.org/index.php>

العراقي؛ حيث تبنى الدستور العراقي بعد الاحتلال مفاهيم التمييز الطائفي لصالح الشيعة، كما تبنى شكل نظام الحكم الفيدرالي الاتحادي وما يرتبط به من مخاطر في الحالة العراقية^(١).

فعلى الرغم من أن الدستور لم ينص صراحة على توزيع المناصب السيادية لطائفة بعينها، إلا أن

توزيع عدد المقاعد في المجلس التشريعي على المحافظات بالنسب المثبتة لها حالياً يجعلها تحدد عملياً الطائفة التي ينتمي إليها رئيس الوزراء بما له من صلاحيات واسعة؛ مما يترتب عليه دور معتبر للشيعة في النظام السياسي العراقي في ظل غياب إحصاء دقيق للسكان من جهة، والإذكاء لروح الفرقة العراقية من جهة ثانية، والاستقواء بالخارج من جهة ثالثة^(٢).

سعت الدراسة في هذا المقام لاستعراض الأقليات المؤثرة، سواء من حيث الكثافة العددية أو الاهتمام الدولي، أو حيازة مصادر القوة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البلدان العربية كمدخل لتحليل أكثر تدقيقاً حول تلك الأقليات وأدوارها في الدول التي شهدت تغيرات سياسية سُميت إعلامياً بدول الربيع العربي؛ للوقوف على مستقبل تلك النظم السياسية الوليدة والأسلوب الواجب في التعاطي مع تلك الأقليات.

(٢) محمد مورو، «الحل الإسلامي لمشكلة الأقليات ٢-١»، مقال منشور بتاريخ ٢٥/٥/٢٠١٠م على موقع قصة الإسلام، ومتاح عبر الرابط الإلكتروني التالي:

<http://islamstory.com/-1-2> (6/9/2012)

(٢) نزار السامرائي، «الاحتلال والطائفية بعد خمس سنوات من غزو العراق»، شبكة الجزيرة نت- المعرفة، ومتاح عبر الرابط الإلكتروني التالي:

<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/72876060-ac0d-4278-8ffc-a3b79e42662d> (6/9/2012)

الباحثين عدم وجود كيان شيعي متماسك له تبعات سياسية في العراق إبان نشأة الدولة الحديثة فيه عام ١٩٢١م، وهو ما يعزى في نظر بعض الباحثين إلى غلبة الولاء للقبيلة والعشيرة في مواجهة الولاءات الأخرى، إلا أن الشيعة العراقيين بدءوا في تبوء

الصدارة الاقتصادية خاصة في التجارة ببغداد بعد تسفير اليهود عام ١٩٤٩م، وقرينة ذلك أنه في السنة المالية ١٩٣٥م لم يكن هناك سوى تاجرين شيعيين من بين ثمانية عشر مقعداً في الهيئة الإدارية لغرفة تجارة بغداد، ليصبح عددهم في السنة المالية ١٩٥٧م ١٤ مقعداً من أصل ١٨ مقعداً، وقد شهدت

المكانة السياسية للشيعة تغيراً -صعوداً وهبوطاً- في النصف الثاني من القرن العشرين تبعاً لتغير القيادة السياسية للحزب الحاكم، إلى أن سعى صدام لاستمالة بعض الشيعة إلى حزب البعث ومنحهم مواقع كثيرة في المراتب الدنيا والوسطى من تنظيمات الحزب في مقابل حضور ضعيف في المواقع المؤثرة، وقرينة ذلك أن مجلس قيادة الثورة في الفترة من ١٩٦٨-١٩٧٧م لم يضم أيّاً من الشيعة، أما خلال الفترة من ١٩٧٧-١٩٧٩م فلم يكن هناك سوى ثلاثة من الشيعة في المجلس المؤلف من ٢٢ عضواً^(١).

وعليه لم يعرف العراق الحرب الأهلية أو بعض مظاهرها من محاولات تطهير متبادلة والتي بدأت تتجلى للعيان على الرغم من تنوعه الاجتماعي المفرط إلا في أعقاب الاحتلال الأمريكي للعراق لتنهض ورقة الطائفية والأقليات كسند فاعل في العبث بالكيان

(١) حنا بطاطو، ترجمة فالح عبد الجبار، «شيعة العراق: الدور السياسي وعملية الاندماج في المجتمع»، عرض لفصل في كتاب بعنوان Islamic Impulse لندن، كروم هيلم، ١٩٨٧م، حرر الكتاب بباربره فراير ستواسر، ومتاح عبر الرابط الإلكتروني التالي: (٢٠١٢/٩/٦) <http://www.mesopot.com/old/adad9/19.htm>

أما بمراجعة ديموغرافيا المجتمع المصري وفقاً لتعداد ٢٠٠٦ يتضح أن ٩٩,٦٪ مصريون، و٠,٤٪ غير ذلك وفقاً للجماعة الإثنية -بمعنى السلالة فقط دون بقية المتغيرات، يدين منهم ٩٠٪ بالإسلام السني، و٩٪ أقباط، و١٪ مسيحيون من طوائف أخرى، بالإضافة إلى جالية يهودية (١٠٠ نسمة)^(٣) وذلك من إجمالي تعداد سكاني يبلغ ٨٣,٦٨٨,١٤٦ نسمة وفقاً لتقديرات يوليو ٢٠١٢ م^(٤).

وبالنظر لديموغرافيا المجتمع الليبي، فإن جماعاته العرقية (السلالية) تضم ٩٧٪ عرب وبربر، و٣٪ أعراق أخرى تشمل يونانيين ومالطيين وإيطاليين، ومصريين، وباكستانيين، وأتراك، وهنود وتونسيين، وعقائدياً يدين بالإسلام السني ٩٧٪ من السكان و٣٪ أخرى، وذلك وفقاً لتعداد سكاني يبلغ ٦,٧٣٣,٦٢٠ نسمة وفقاً لتقديرات يوليو ٢٠١٢ م^(٥).

أما مؤشرات الديموغرافيا اليمنية فيشمل المتغير الاثني أغلبية عربية، بالإضافة لجاليات عربية إفريقية (الصوماليين)، ومن جنوب آسيا، وأوروبيين، والانتماء العقائدي الرئيس هو المسلمون السنة الشافعية بنسبة ٥٨٪ تقريباً^(٦)، والشيعية الزيدية، وجماعة صغيرة من

ثالثاً: (أقليات الربيع العربي: جدوى التأثير في إطار مغاير):

تعرضت النظم السياسية في عدد من بلدان الوطن العربي لهزات عنيفة مع مطلع العام ٢٠١١م، طالت تغيرات هيكلية في تركيبة تلك النظم بدرجة أو بأخرى وفقاً ما سُمِّيَ إعلامياً بـ«الربيع العربي»، والتي قادت بعضها لفترة انتقالية بعد تفكك النظم السلطوية القابضة على السلطة منذ عقود عبر شخوص النخبة الحاكمة ذاتها، وهو التفكك الذي تباين من حالة إلى أخرى وفقاً لعدد من العوامل؛ منها مدى تماسك النخبة الحاكمة نفسها ومصدر قوتها، سواء المؤسسة العسكرية، أو النخبة العائلية، أو حكم الفرد المستبد لثلة من المنتفعين، ويزيد على ذلك عامل رئيس يتمثل في درجة التماسك المجتمعي لتلك الدول، وطبيعة وتأثير الأقليات فيها، وهو العامل واجب الاعتبار في مرحلة ما بعد تفكك تلك النظم وتفاوضات صياغة النظام السياسي الجديد.

وعليه ستعرض الدراسة في هذا المقام لتحليل وضعية الأقليات في دول تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا، للوقوف على جدوى تأثيرها واحتمالات تأثرها أثناء تفاوضات المرحلة الانتقالية، وفي أعقاب نشوء المؤسسات السياسية المزمعة.

بالنظر في ديموغرافيا المجتمع التونسي، فإن المؤشرات تدور حول كون ٩٨٪ من السكان عرب مسلمون، و١٪ أوروبيون مسيحيون، و١٪ يهود وجماعات إثنية أخرى، ويقدر عدد اليهود بـ١٠٠٠ نسمة^(١)، وذلك بإجمالي عدد سكان ١٠,٧٣٢,٩٠٠ نسمة وفقاً لتقديرات يوليو ٢٠١٢ م^(٢).

(1) Mitchell Bard. «The Jews of Tunisia». jewish virtual library. Available via the following link: <http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/anti-semitism/tunisjews.html> (16/8/2012)

(2) وفقاً لإحصاءات CIA Fact Book والمحدثه في ٣١ يوليو ٢٠١٢م، و متاح عبر الرابط التالي =

<https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ts.html> (12/8/2012)

(3) Mitchell Bard. «The Jews of Egypt». jewish virtual library. Available via the following link:

<http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/anti-semitism/gejews.html> (16/8/2012)

(4) المؤشرات الاجتماعية المصرية وفقاً لإحصاءات CIA Fact Book والمحدثه في ٣١ يوليو ٢٠١٢م، و متاح عبر الرابط التالي/ <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/eg.html> (16/8/2012)

(5) المؤشرات الاجتماعية الليبية وفقاً لإحصاءات CIA Fact Book والمحدثه في ٣١ يوليو ٢٠١٢م، و متاح عبر الرابط التالي/ <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ly.html> (14/8/2012)

(6) رشا إبراهيم، «معضلة الجماعات الإثنية في الوطن العربي: المفهوم وأبعاد المشكلة» مقدمة لما يسمى مجموعة الدراسات الجيوستراتيجية، ص ٢٧، و متاحة للتحميل بصيغة pdf عبر الرابط الإلكتروني التالي: =

لانسهار العديد من التيارات الوطنية في تلك البلدان لخلخلة نظمها السلطوية السابقة، وكذا الجهد الجهد للأغلبية السنية في سوريا لتفكيك نظام الأسد ممثل الأقلية العلوية؛ إنما يثير هواجس أليات تلك المجتمعات عن مستقبل النظام السياسي الوليد استناداً لروايات قديمة مرتبطة بطرف تاريخي محدد، أو شخص حاكم بعينه عن اضطهاد الأقلية تبعد زمنياً عن الطرف التاريخي الحالي بحائل منيع من التسلطية عكست إجراءات تمييزية غير قانونية وغير دستورية، وممارسات أمنية طالت قطاعات واسعة من تلك المجتمعات بمختلف طوائفها على رأسها جماعات الإسلام السياسي أكثر من الأقلية الإثنية ذاتها، وقد تركز في ذلك لدور يشوبه الكثير من التحفظ لمواقف الدول الكبرى من مسألة الأقلية فهم في ضوء خبرة تلك الدول في إذكائها، وما يرتبط به من احتمالات تدخل خارجي كحالة الادعاء الفرنسي التاريخي بالتدخل لحماية مسيحي لبنان^(٥).

أو قد تعزى تلك الهواجس إلى فوبيا بعض الأقلية من الهيمنة الإسلامية على مقاليد الحكم في تلك البلاد العربية، ومما يدعم هذه الفرضية أن خوف بعض الأقلية من وصول الإسلاميين إلى السلطة في سوريا دفع بطريك الموارنة في لبنان «بشارة الراعي» إلى الدعوة لإمهال بشار الأسد مهلة كافية لإجراء إصلاحاته السياسية التي وعد بها؛ حيث حذر من أن استمرار الضغط على النظام السوري قد ينتهي إلى وصول متشددين للحكم، مما قد يؤثر سلبيًا على العلاقة بين كل من المسيحيين والسنة والشيعية، وهو ما قد ينعكس على الوضع اللبناني.

أو قد تعزى تلك الهواجس إلى أحداث العنف الطائفي المتفرقة التي شهدتها عدد من البلدان كالحالة المصرية في العقود الثلاثة الأخيرة، والتي غالبًا ما

(٥) مي مجيب عبد المنعم، «تحديات مستقبلية: أوضاع المسيحيين العرب والصعود الإسلامي بعد الثورات»، الموقع الإلكتروني لدورية السياسة الدولية، ٢٠١٢/٦/١١، ومتاح عبر الرابط التالي/

<http://www.siyassa.org/NewsContent/2/105/2510/%>

اليهود ٣٣٠ نسمة^(١) وجاليات المسيحيين والهندوس بإجمالي عدد سكان ٨٠٩,٧٧١,٢٤ نسمة وفقاً لتقديرات يوليو ٢٠١٢م^(٢).

أما ديموغرافية سوريا فتشمل بالنظر للسلالة ٣,٩٠٪ عرب، و٧,٩٪ أكراد وأرمن وجماعات أخرى، وأما المؤشرات الدينية فيدين ٧٤٪ بالإسلام السني، و١٦٪ علويين ودروز، و١٠٪ مسيحيين بمختلف طوائفهم، وجماعات صغيرة من اليهود في دمشق والقامشلي وحلب تقدر بـ ١٠٠ نسمة^(٣)، وذلك من إجمالي ٧٤٦,٥٣٠,٢٢ نسمة وفقاً لتقديرات يوليو ٢٠١٢م، بالإضافة إلى ١٨١٠٠ مستوطن إسرائيلي في هضبة الجولان المحتلة^(٤).

من العرض السابق لمؤشرات التجانس الاجتماعي لدول «الربيع العربي» يتبين أن مسألة الأقلية تثار بدرجة معتبرة في حالات كل من مصر وسوريا وتونس بدرجة أو بأخرى، إلا أن ذلك لا ينفي تعرض ليبيا واليمن لمصادر توتر قبلية وجهوية أكثر منها أقلية دينية أو عرقية معتبرة، وعليه فإن صعود الإسلاميين في كل من تونس ومصر وليبيا إلى سدة الحكم بدرجات متفاوتة عبر آليات مؤسسية مع الاعتبار

<http://www.aljlees.com/6s7198236-3007.html> (16/8/2012)

(1) Mitchell Bard. «The Jews of Yemen». jewish virtual library. Available via the following link:

<http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/anti-semi-tism/yemenjews.html> (16/8/2012)

(٢) المؤشرات الاجتماعية اليمنية وفقاً لإحصاءات CIA Fact Book والمحدثة في ٢١ يوليو ٢٠١٢م، ومتاح عبر الرابط التالي/

<https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ym.html> (14/8/2012)

(3) Mitchell Bard. «The Jews of Syria». jewish virtual library. Available via the following link:

<http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/anti-semi-tism/syrianjews.html> (16/8/2012)

(٤) المؤشرات الاجتماعية السورية وفقاً لإحصاءات CIA Fact Book والمحدثة في ٢١ يوليو ٢٠١٢م، ومتاح عبر الرابط التالي/

<https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/sy.html> (14/8/2012)

المسئول الإعلامي لحزب العمال الكردستاني يوسف زياد بطرحه فكرة تحالف أكراد سوريا والعراق وإيران وتركيا، وهو ما يسعى النظام السوري لاستغلال الورقة الكردية في خلط الأوراق والتأثير على المواقف الدولية خاصة الموقف التركي عبر ما يتصل بهذه الورقة من مخاطر على وحدة الدولة السورية لتضحى عراقاً جديداً أو لبناناً مكرراً؛ لتعمق الهوة بين الأقلية العلوية والأغلبية السننية في

أعقاب تفكك نظام بشار الأسد والشروع في المرحلة الانتقالية لتأسيس نظام سياسي مغاير^(٢).

وعليه فإن ما تثيره مسألة الأقليات بالمعنى السالف ذكره في دول «الربيع العربي» من هواجس مسبقة، وتحفظات

سياسية مستمرة، وادعاءات دولية مقلقة في المرحلة الانتقالية لتلك البلدان إنما يعد وبحق أحد الملفات الشائكة المطروحة لشغل مساحة معتبرة من المفاوضات حول مفردات النظام السياسي الوليد خاصة مع صعود الإسلاميين في تلك البلدان، وما يدعم هذا القول الدلالة الرمزية لما تنامي مؤخراً في بعض وسائل الإعلام من حديث عن وضعية اليهود العرب، على الرغم من أعدادهم الضئيلة في بلدان الربيع العربي، مقارنة بأقليات أخرى أكثر حضوراً في مجتمعات تلك الدول، فصرح أتون خليفة رئيس الرابطة اليهودية في تونس أن جاليتيه غير قلقة من فوز حزب «النهضة» ذي الخلفية الإسلامية في الانتخابات، وترشح «جاكوب لالوش» اليهودي التونسي الوحيد لانتخابات المجلس التأسيسي، وإخفاقه في الوصول إليها، غير هادف إلا للتأكيد على مساهمة الأقلية اليهودية في الثورة التونسية، أو بمعنى آخر أن

إن ما تثيره مسألة الأقليات بالمعنى السالف ذكره في دول «الربيع العربي» من هواجس مسبقة، وتحفظات سياسية مستمرة، وادعاءات دولية مقلقة في المرحلة الانتقالية لتلك البلدان إنما يعد وبحق أحد الملفات الشائكة المطروحة لشغل مساحة معتبرة من المفاوضات حول مفردات النظام السياسي الوليد خاصة مع صعود الإسلاميين في تلك البلدان.

تنتج عن حوادث فردية بالتوازي مع ضعف الدولة وأدواتها المعنية بالضبط الاجتماعي بوجه عام، وليس تجاه ملف الأقباط على وجه الخصوص كحادثتي قرية صول في مركز أطفح بجوار حلوان، والتي كان سببها ما أشيع عن علاقة بين شاب مسيحي وفتاة مسلمة^(١)، وقرية دهشور والتي تسبب فيها معاملة تجارية عادية بين مواطن مسلم وآخر مسيحي والتي تقدمت على

أثرها عدد من المنظمات القبطية التابعة لـ «أقباط المهجر»، ومن ضمنهم منظمة «كيمي» لحقوق الإنسان القبطي بالنمسا بشكوى رسمية وتظلم قانوني ضد الحكومة المصرية لكل من الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والمحكمة الدولية الإفريقية وعدد من الهيئات الحقوقية

الدولية بشأن ما يعتقدون فيه من اضطهاد للأقباط، والمطالبة بضرورة تشكيل لجنة تقصي حقائق دولية للتعرف على ملابسات تلك الحادثة، وضرورة البحث عن حلول جذرية بهذا الشأن^(٢).

وقد تجد تلك الهواجس مردها إلى وقائع فعلية كحالة سطوة الأقلية العلوية على النظام السياسي السوري بصيغته البعثية لما يربو على أربعين عاماً، وما ارتبط بذلك من ممارسات نالت من حقوق الأغلبية السننية، وتداعيات حرب بشار الأخيرة، ومساندة عدد من الأقليات له، وهو ما يزيد من حدة الأزمة السورية بعد بروز الملف الكردي، وما تناقلته وسائل الإعلام عن

(١) فائق فهم، مرجع سابق.

(٢) جريدة الجمهورية اللبنانية، عبر الرابط الإلكتروني التالي:

[http://www.aljournhouria.com/news/index/21084?fb_action_ids=10151150579864994&fb_action_types=og.recommends&fb_source=other_multiline&action_object_map=%7B%2210151150579864994%22%3A10150964210477611%7D&action_type_map=%7B%2210151150579864994%22%3A%22og.recommends%22%7D&action_ref_map\(16/8/2012](http://www.aljournhouria.com/news/index/21084?fb_action_ids=10151150579864994&fb_action_types=og.recommends&fb_source=other_multiline&action_object_map=%7B%2210151150579864994%22%3A10150964210477611%7D&action_type_map=%7B%2210151150579864994%22%3A%22og.recommends%22%7D&action_ref_map(16/8/2012)

(٢) جريدة اليوم السابع، السبت ٢٠١٢/٨/٤م. <http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=748269>

إمكانية اتباع قوائم موحدة للأقليات يصوّت لها كل الناخبين على مستوى الدولة ككل أغلبية وأقلية، وقد يصلح هذا الأسلوب في الدول متعددة الأقليات^(١).

سيناريوهات مستقبل البناء السياسي الوليد وتعاطيه مع مسألة الأقليات:

وفقاً للتحليل السابق يمكن بناء عدد من السيناريوهات لمستقبل البناء السياسي الوليد وتعاطيه مع مسألة الأقليات في بلدان ما سُمّي بـ«الربيع العربي» التي تسعى لصياغة مسارات سياسية مغايرة في تحولات تلك النظم، وذلك حال عدم حدوث انحراف هيكلي

في تحولات المسار السياسي الحالي لتلك البلدان، وذلك كالتالي:

١- سيناريو التوافق والشرعية:

يعد سيناريو التوافق والشرعية سيناريو معتبراً في المرحلة القادمة للدول العربية

التي تشهد تحولات سياسية معتبرة انتهت بصعود إسلاميين، أو تيارات سياسية محسوبة بدرجة أو بأخرى على الإسلاميين من ناحية، وتحوي أقلية لا تستهدف كثيراً التأثير على المشهد السياسي بقدر سعيها للحصول على وضعية ثقافية أو اجتماعية معينة من ناحية أخرى؛ حيث قد يحدث توافق بين القوى السياسية الممثلة للأغلبية، وتلك المعبرة عن الأقليات حول مدخلات النظام السياسي عبر احترام قواعد اللعبة السياسية من جهة، وتقدير الخصوصية الثقافية للأقليات من جهة أخرى، حيث تضحى المشكلة الرئيسية في تلك المجتمعات ليست مشكلة

الأقلية اليهودية حاضرة في المجتمع التونسي، وهو ما يتسق مع ما أشيع عن «كارمن وينشتين» رئيسة الطائفة اليهودية في مصر من أن اليهود في انتظار دعوة لتمثيلهم في لجنة الدستور، على الرغم من أن عدد تلك الطائفة في مصر لا يتجاوز ١٠٠ فرد -كما أشير سلفاً- موزعين على طائفتين فرعيتين؛ الأولى في الإسكندرية وعددها حوالي خمسون فرداً، والثانية موزعة في باقي المحافظات وتبلغ حوالي خمسين فرداً^(١).

وهي المسألة التي قد تجد السبيل للتعاطي معها في ضوء عدد من الاعتبارات الواجبة، منها أن حكم الأغلبية يجب ألا ينال ابتداءً من مبدأ الحماية الوطنية للأقلية، ليس عبر تمييز إيجابي لصالح الأقلية بقدر كونه إنفاذاً لتشريعات الدولة على الجميع في المسائل العامة، مع الاعتبار لتشريعات الأقلية في المسائل الخاصة،

وصون «الحريات الأساسية» للمواطن الفرد، وفتح المجال لـ «المساواة في الفرص»، و«الجدارة السياسية والوظيفية».

ومن تلك الاعتبارات ما يرتبط بإعادة النظر في النظام الانتخابي الحاكم للعملية السياسية ليس بالضرورة في اتجاه تخصيص مقاعد برلمانية محددة لأقلية بذاتها، أو ما يُسمى التصويت التفضيلي ونظام التمثيل النسبي للأقليات كالحالة اللبنانية، وهو ما قد لا يتفق كثيراً مع واقع دول الربيع العربي الأكثر تجانساً كمصر وليبيا، وإنما قد تتصل إعادة النظر في النظام الانتخابي بإعادة تقسيم الدوائر لصالح تكثيف تواجد الأقليات في دوائر محددة تضمن نجاح ممثليهم في هذه الدوائر دون غلق دوائر بعينها على الأقليات، أو ما يسميه البعض بالمناطق الجغرافية الخاصة، أو

(٢) مجدي خليل، التجارب الدولية في تمثيل الأقليات والفئات المهمشة، الحوار المتمدن، العدد ١٩٦٢ بتاريخ ٢٠/٦/٢٠٠٧م، ومتاح عبر الرابط الإلكتروني التالي:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=101288>
(16/8/2012)

(١) مأمون كيوان، مرجع سابق.

في النهاية يمكن القول: إن «مسألة الأقليات» في بلدان «الربيع العربي» لا ترتبط بالضرورة بوجود تباينات إثنية بمتغيراتها المختلفة العرقية، واللغوية والدينية، والطائفية في مجتمعات تلك البلدان كغيرها من دول العالم، وإنما ترتبط بما تبلوره تلك الكيانات الاجتماعية من مظاهر للتمايز تعكس هوية مغايرة لهوية الأغلبية تترجم إلى سلوك سياسي يرتبط بمنافع اقتصادية واجتماعية معينة تستند إلى تلك الهوية في الأساس، ليؤثر في مسارات العملية السياسية كحالة العلويين في سوريا، والحوثيين في اليمن، والقبائل المساندة لصالح قبل رحيله، أو القبائل التي كانت مساندة للقذافي في معركته الأخيرة، وما تعتمده الدولة من آليات ضبط اجتماعي قد تصطدم بسلوك أقلية ما، وما قد يرتبط به من احتمالات تعثر الدولة في القيام بدورها كإطار يستوعب السلوك السياسي لفئة ما من ناحية أخرى.

ومن ثمّ يضحى على الأغلبية في النظام السياسي المزمع مسؤولية كبرى في إنجاح المرحلة الانتقالية، واستيعاب كل سلوك سياسي للأقلية بالدرجة التي تسمح بالحفاظ على التماسك المجتمعي لتلك الدول من جهة، وتلبية المطالب المشروعة لتلك الأقليات من جهة أخرى، مع مراعاة الاعتبار للخصوصيات الثقافية للكافة أغلبية وأقلية بالدرجة التي لا تتال من تحقيق واستمرار التعايش في بوتقة واحدة من جهة ثالثة.

الأقليات بشكل أصيل بقدر ما هي محاولة بعض القوى السياسية المعارضة داخلياً أو القوى الدولية التوظيف السياسي لمسألة الأقليات بصورة أو بأخرى، وتعد كل من تونس وليبيا ومصر بدرجة أقل من الدول المرشحة لهذا السيناريو.

٢- سيناريو التدويل والتدخل:

وهو السيناريو المعتبر في ضوء التنوع الداخلي في تركيبة بعض المجتمعات العربية من ناحية، والانتباه الدولي لتلك الدول خاصة ذات المواقع الاستراتيجية منها؛ حيث يضحى سيناريو التدويل والتدخل سلباً بالامتناع أو إيجاباً بالفعل هو المرشح للحدوث، فيكون التدويل السلبي عبر إمساك الأطراف الدولية ذات المصالح الحيوية والمتعارضة فيها بمفاتيح الحل الداخلي بالدرجة التي تضي الجمود والغموض على مستقبل العملية السياسية بها مع جاهزية ورقة الأقليات كورقة رابحة للتدخل المباشر على غرار الحالة اللبنانية في فترات زمنية سابقة، وتعد الحالة السورية هي المرشحة لهذا السيناريو.

٣- سيناريو المصادمة والمهادنة:

وهو السيناريو المحتمل حال استتساخ النظم السياسية الوليدة من رحم النظم السلطوية المنهارة مؤخرًا؛ حيث يسعى النظام الحاكم الجديد لاتباع طرائق مشابهة لذات الطرائق السابقة في التعامل مع المسائل الجهوية وذات الصلة بالأقليات، وهي المصادمة أحياناً، والمهادنة أحياناً أخرى، وذلك لعدم وجود تغييرات حقيقية طالت تركيبة المعادلة السياسية في تلك البلدان، وتعد الحالة اليمنية هي المرشحة لهذا السيناريو.

معلومات إضافية

صرح المستشار أبو بكر الجندي رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بأن النسبة العددية للأقباط في مصر لا تتجاوز الـ ٦٪، بمقدار ٥ مليون و ١٣٠ ألف. وهي تصريحات شبه رسمية.

أما النشطاء الأقباط فجعلوهم ١٥ مليوناً في الداخل وخمسة بالخارج، في حين اعتبر الأنبا باخوميوس القائم بأعمال البطريرك في لهجة تهكمية الخمسة ملايين هم عدد أقباط حي شبرا. وهي تشبه طريقة سلفه الأنبا شنودة حين أعلن عام ١٩٧٦م أن عدد المسيحيين ٢ مليون و ١٦٠ ألفاً، (وكان وقتها عدد سكان مصر ٣٦,٦ مليون) شكك الأنبا حينها في الإحصاء وقال: إن هذا هو عدد رجال الإكليروس.

عدد الأقباط طبقاً لإحصاء الكنيسة والتاريخ:

أعلن الفاتيكان ومركز بيو الأمريكي أن عدد النصارى بمصر لا يجاوز نسبة الستة بالمائة.

الإحصاء التاريخي:

تاريخياً هذا هو ما تقر به إحصاءات أعوام ١٨٩٧م، و١٩٠٧م، و١٩١٧م، و١٩٢٧م، و١٩٣٧م، و١٩٤٧م؛ وجميعها جرت في ظل الاحتلال البريطاني، وأشرف عليها إنجليز ويهود ونصارى أرثوذكس.

جدول الإحصاءات التاريخية الرسمية للتعديد

م	السنة	مجموع سكان مصر	المسلمون	المسيحيون كل الطوائف	النسبة المئوية للمسيحيين	ملاحظات
١	١٨٩٧	٩,٧٣٤,٤٠٥	٩,٩٩٢,٢٠٣	٦٠٩,٥١١	٦,٢٦٪	نسبة أصحاب الديانات الأخرى ١,٣٦٪
٢	١٩٠٧	١١,١٨٩,٩٧٨	١٠,٢٦٩,٤٤٥	٧٠٦,٢٢٢	٦,٣٪	نسبة المسيحيين الأجانب ١,٥٪
٣	١٩١٧	١٢,٧١٨,٢٠٥	١١,٦٢٣,٧٥٣	١,٠٢٦,١٠٧	٦,٦٪	لم تُحدد نسبة المسيحيين المصريين لكن حددت نسبة المسيحيين كليا مصريون وأجانب وكانت ١,٠٢٦,١٠٧ = ٨,١٪ ب طرح نسبة المسيحيين الأجانب كما كانت نسبتهم في إحصاء ١٩٠٧ وكانت ١,٥٪ تكون نسبة المسيحيين المصريين ٦,٦٪ - عدد اليهود ٥٩,٥٣١ بنسبة ٠,٤٦٪ - ملل أخرى ٨,٨١٤ بنسبة ٠,٠٧٪
٤	١٩٢٧	١٤,١٧٧,٨٦٤	١٢,٩٢٩,٢٦٠	٩٤٦,٣٩٣ (مصريون فقط) ١,١٨١,٩١٠ (مصريون وأجانب)	٦,٦٧٪ (مصريون فقط) ٨,٤٪ (مصريون وأجانب)	يهود ٦٣,٥٥٠ بنسبة ٠,٤٥٪ - ملل أخرى ٣,١٤٤ بنسبة ٠,٢٢٪

ملاحظات	النسبة المئوية للمسيحيين	المسيحيون كل الطوائف	المسلمون	مجموع سكان مصر	السنة	م
نسبة المسيحيين المصريين والأجانب ٨,٢٪ وبالمقارنة ب تعداد ١٩٢٧ تكون نسبة المسيحيين المصريين ٦,٨٪	٦,٨٪ (مصريون فقط) ٨,٢٪ (مصريون وأجانب)	١,٣٠٣,٩٧٠ (مصريون وأجانب)	١٤,٦١٦,٧٢٤	١٥,٩٢٠,٦٩٤	١٩٢٧	٥
	٧,٦٪ (مصريون فقط) ٧,٩٥٪ (مصريون وأجانب)	١,٤٣٥,٠٩٧	١٧,٣٩٧,٩٤٦	١٨,٩٠١,١٢٨	١٩٤٧	٦
وهو أول تعداد تقوم به حكومة مصرية مستقلة، فكل التعدادات السابقة كانت تحت إشراف الاحتلال.	٦,٤٪ (مصريون فقط) ٦,٧٦٪ (مصريون وأجانب)	٢,٠١٧,٥٣٦ (مصريون وأجانب)	٢٧,٨٢٩,٢٧٣	٢٩,٨٤٦,٨٠٩	١٩٦٦	٧
	٥,٩٪ (مصريون فقط) ٦,٢٤٪ (مصريون وأجانب)	٢,٢٨٥,٦٣٠ (مصريون وأجانب)	٣٤,٣٤٠,٥٧٤	٣٦,٦٢٦,٢٠٤	١٩٧٦	٨
يهود ٢٨٦ - ١ - آخرون ٦,٥٢٧	٥,٦٪ (مصريون فقط) ٥,٩٤٪ (مصريون وأجانب)	٢,٨٦٨,١٣٩ (مصريون وأجانب)	٤٥,٢٨٦,٠٩٩	٤٨,٢٥٤,٢٣٨	١٩٨٦	٩
منذ هذا التعداد توقف نشر أعداد الطوائف والملل في مصر				٦١,٤٥٢,٣٨٢	١٩٩٦	١٠

المصدر:

١- مقال بقلم أ- حاتم محمد، بعنوان «هذا عددهم طبقاً لإحصاء الكنيسة والتاريخ» على الرابط التالي:

www.tanseerel.com

الأكراد:

هم شعوب تعيش في شمال الشرق الأوسط بمحاذاة جبال زاكروس وجبال طوروس. يطلق الأكراد تسمية كردستان على هذه المنطقة، وهذه المنطقة هي عبارة عن أجزاء من شمال شرق العراق وشمال غرب إيران وشمال شرق سوريا وجنوب شرق تركيا، ويتواجد الأكراد بالإضافة إلى هذه المناطق بأعداد قليلة في جنوب غرب أرمينيا وبعض مناطق أذربيجان ولبنان.

يعتبر الأكراد من إحدى أكبر القوميات التي لا تملك دولة مستقلة أو كياناً سياسياً موحداً معترفاً به عالمياً. وهناك الكثير من الجدل حول الشعب الكردي ابتداءً من منشأهم، وامتداداً إلى تاريخهم، وحتى مستقبلهم السياسي. وقد ازداد هذا الجدل التاريخي حدة في السنوات الأخيرة، وخاصة بعد التغييرات التي طرأت على واقع الأكراد في العراق عقب حرب الخليج الثانية، وتشكيل الولايات المتحدة لمنطقة حظر الطيران التي أدت إلى نشأة كيان إقليم كردستان في شمال العراق.

الجدور التاريخية

تختلف النظريات في أصل الأكراد:

يقول محمد أمين زكي (١٨٨٠ - ١٩٤٨م) في كتابه «خلاصة تاريخ الكرد وكردستان»: إن هناك طبقتين من الكرد، الطبقة الأولى، ويرى أنها كانت تقطن كردستان منذ فجر التاريخ ويسميتها «شعوب جبال زاكروس»، ويقول بأن شعوب لولو، كوتي، كورتي، جوتي، جودي، كاساي، سوباري، خالدي، ميتاني، هوري (أو حوري)، نايري، هي الأصل القديم جداً للشعب الكردي. والطبقة الثانية: هي طبقة الشعوب الهندو-أوروبية التي هاجرت إلى كردستان في القرن العاشر قبل الميلاد، وهم الميديون والكاردوخيون، وامتزجت مع شعوبها الأصلية ليشكلا معاً الأمة الكردية.

المؤلفات الفارسية والإسلامية تعرف الكرد على أنهم «بدو الفرس»، كما أورد ابن خلدون في المقدمة.

اللغة:

عموماً تعتبر اللغة الكردية من اللغات الغنية باللهاجات المختلفة، وهي تنتمي إلى فرع اللغات الإيرانية، والتي تنتمي بدورها إلى مجموعة اللغات الهندو أوروبية.

معظم الأكراد يستطيعون التكلم بلغات الأقوام المجاورة لهم، مثل العربية والتركية والفارسية كلغة ثانية، وتنقسم اللغة الكردية إلى أربع لهجات:

- اللهجة الكرمانجية الشمالية ومنها (البهديانية والبوتانية، والهكارية والأركزية والشكاكية).
- اللهجة الكرمانجية الجنوبية ومنها (السورانية والأردلانية والهورامانية والكورانية والاموكريانية).

• اللهجة اللورية ومنها (الكهورية واللكية والبختيارية).

• اللهجة الزازكية.

أكراد العراق:

يشكل كرد العراق ١٥٪ من مجموع الكرد في العالم. عددهم ٣,٩١٦,٠٠٠ نسمة (حوالي ١٢٪ من مجموع سكان العراق). دُمجوا مع دولة العراق في سنة ١٩٢٣م بموجب اتفاقية سايكس بيكو يستوطن الأكراد الحدود الشمالية والشمالية الشرقية لجمهورية العراق ويشكلون حوالي ١٧٪ من سكان العراق. ويشكل الأكراد الأغلبية السكانية في محافظات دهوك وأربيل والسليمانية مع نسبة ثلث محافظة كركوك، وكذلك لهم تواجد في نينوى وديالى بنسبة ١٠٪ لكلتيهما، وتعتبر مسألة أكراد العراق الأكثر جدلاً والأكثر تعقيداً في القضية الكردية؛ لكونها نشأت مع بدايات إقامة المملكة العراقية عقب الحرب العالمية الأولى، وكان الطابع المسلح متغلباً على الصراع منذ بداياته ولكون العراق دولة ذات خليط عرقي وديني.

في مقابلة مع جلال الطالباني أجراء تلفزيون هيئة الإذاعة البريطانية يوم ٨ أبريل ٢٠٠٦م، صرح الطالباني بأن فكرة انفصال أكراد العراق عن جمهورية العراق أمر غير وارد وغير عملي، لكون أكراد العراق محاطين بدول ذات أقليات كردية لم تحسم فيها القضية الكردية بعد، وإذا ما قررت هذه الدول غلق حدودها، فإن ذلك الإجراء يكون كفيلاً بإسقاط الكيان المنفصل من العراق. تم استعمال القضية الكردية في العراق كورقة ضغط سياسية من الدول المجاورة، فكان الدعم وقطع الدعم للحركات الكردية تعتمد على العلاقات السياسية بين بغداد ودمشق وطهران وأنقرة، وكان الزعماء الأكراد يدركون هذه الحقيقة، وهناك مقولة مشهورة للزعيم الكردي مصطفى بارزاني مفادها «ليس للأكراد أصدقاء حقيقيون».

أكراد سوريا:

شكل كرد سوريا ٦٪ من مجموع الكرد في العالم. عددهم ١,٦٦١,٠٠٠ نسمة (حوالي ٨٪ من مجموع سكان سوريا). يعيش معظمهم في شمال شرقي البلاد وخاصة في مدينة الحسكة والقامشلي وديريك بال إضافة إلى تواجدهم بأعداد أقل في مناطق أخرى من سوريا مثل مناطق عفرين وكوباني (عين العرب) بمحافظة حلب.

استناداً إلى حوار مع فيصل يوسف عضو المكتب السياسي في الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي - عضو اللجنة العليا للتحالف الديمقراطي الكردي في سوريا- فإن الأحزاب الكردية غير مرخصة قانونياً في سوريا، ولكن حزبه يمارس نشاطه منذ ١٤ يونيو ١٩٥٧ «على الرغم من ظروفه الصعبة في العقود السابقة»، إلا أن الحزب يعمل حالياً بشيء من العلنية شأن غيره من الأحزاب الكردية و«حسب الظروف»، وقد تغض السلطة النظر عن نشاطه أحياناً وتحاول منعها تارة أخرى.

من الجدير بالذكر أن الرئيس السوري بشار الأسد قال في إحدى خطابه: «إن القومية الكردية جزء

من التاريخ السوري والنسيج السوري»، ولكن المؤتمر العاشر لحزب البعث لم يشر إلى إمكانية الأكراد من تشكيل أحزاب سياسية.

وفي ٩ أكتوبر ٢٠٠٥م أصدرت محكمة أمن الدولة في سوريا حكمًا بالسجن عامين ونصف عام على أربعة أكراد بتهمة «الانتماء إلى تنظيم سري واقتطاع جزء من أراضي البلاد وضمها إلى دولة أجنبية»، وكان الأربعة ينتمون إلى حزب الاتحاد الديمقراطي PYD، وهو حزب كردي محظور في سوريا.

المصدر:

مقال بعنوان: أكراد سوريا .. ضدّ النظام أم مع المعارضة؟، موقع أفراسيا، على الرابط التالي:

http://afasianet.net/2012/index.php?option=com_content&view=article&id=25231:2012-12-04-13-31-21&catid=17&Itemid=30